علم الصرف عند الكوفيين

خليل إبراهيم العطية

الأستاذ في جامعتي البصرة والمستنصرية سابقاً

علم الصرف أحد العلوم التي تهدف فيما بينها للنظر في اللغة ودراستها، وهذه العلوم في الأشهر: الأصوات، والصرف، والنحو، ودلالة الألفاظ، ولا تستغني واحدة منها عن الأخرى؛ لأنها تؤلف مجتمعة «كلاًّ» يرتبط بعضه بسابقه ولاحقه ارتباطاً وثيقاً، بحيث لا يجوز الفصل بينها فصلاً تاماً، وكلها ترمي إلى هدف نهائي واحد، وهو بيان خواص اللغة المدروسة ومميزاتها(١).

وثمة تقسيم عليه جمهرة من المحدثين يدعو إلى تناول الصرف تحت قسم واحد(٢)، يجمع الصرف Morphligy والنحو Synatax تحت اسم Grammar وبالرغم من أن هذا التقسيم لا يزال صالحاً للأخذ به، إلا أنه أثار جدلاً بين أصحابه في تحديد مجال كل قسم من قسميه المذكورين آنفاً، بيد أنهم اتفقوا – أو كادوا – أن يتركوا للصرف معالجة أصناف الكلمات (من أفعال وأسماء وصفات وضمائر وغيرها) ومختلف تصريف الكلمات (كتصريف الأفعال وإعراب الأسماء) وما يختص بمختلف أشكال التحول والتغيير فيها من تصريف وإعراب، وقصروا النحو (النظم) على دراسة الوظائف المتصلة بالأحداث اللغوية(٣).

وهذا التقسيم قريب من صنيع الدارسين العرب الأوائل، الذين جعلوا الصرف جزءاً من النحو، وكانت مسائله نحوية يخوض فيها النحويون دون تفريق بين باب وآخر(٤).

وذهب الدكتور كمال بشر إلى أن كل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها، وتفضي إلى خدمة الجملة، وتؤدي إلى اختلاف المعاني النحوية فهي من (الصرف)(٥).

وهذا توسيع لمهمة الصرف، إذ المعروف أنه يوجه العناية إلى «البنية» من حيث

---

(١) دراسات في علم اللغة ٢ / ٨٤.

(٢) فقه اللغة في الكتب العربية ١٤٤، وانظر: اللغة لفندريس ١٢٦.

(٣) درس في الألسنية العامة ٢٠٢، والمنهج الصوتي للبنية العربية ٢٤.

(٤) مدرسة الكوفة ٩٧.

(٥) دراسات في علم اللغة ٢ / ٨٥، ١٠١.

«الشكل» وحالات التغيير الحادثة في «اللفظ»، وليس من مهمته العناية باختلاف «المعاني النحوية» التي يتنازعها علما: النحو والدلالة.

والغريب أن يدعو الدكتور بشر إلى إخراج موضوعات تتصل بالصرف من نحو: صيغ الأفعال وأوزانها، وجموع التكسير، والإبدال والإعلال، بحجة أنها «نوع من الترف العلمي الذي لا نستطيعه في وقتنا الحاضر، ونوع من شغل الوقت بقطع النظر عن أية نتائج علمية.

ونحن معه في أن بعض مسائل الصرف صارت عند بعض أسلافنا غاية، إلا أن الموضوعات المذكورة آنفاً «قيم صرفية تخدم الجملة» فبعض الأوزان تخدم لزوم الفعل أو تعديه، أو دلالته على معنى التعجب، أو غير ذلك مما يؤثر في شكل الجملة، وفهم دلالتها، ولبعض صيغ الجموع صلة ببعض موضوعات النحو، كما يستبان في باب الممنوع من الصرف، مما له تأثير بيّن في الجملة[1].

لقد توصل اللغويون العرب إلى نظرية صرفية لا تخلو من الإحكام، فسروا في ضوئها أهم التغييرات الطارئة على الصيغ، وإن خانهم التوفيق في بعضها فلا يمكن أن نغفل جهدهم المضني الذي بذلوه في استقراء سمات تلك التغييرات، ملتمسين سبلها وأحوالها المختلفة.

وإذا آمنا مع دوسوسير أن لكل لغة بشرية طبيعة تتكون من نظام متفاوت الإحكام في تركيبه، فإن كل بحث لغوي يجب أن يهدف إلى اكتشاف هذا النظام، وبيان طرائق بنائه ووظائف عناصره، والأسس التي يقوم عليها[2].

ومهما يكن من أمر فالصرف «علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»[3]، يعنى بأبنية الكلمات قبل تركيبها في الجملة، موضحاً ما

(١) فقه اللغة في الكتب العربية ١٤٧.

(٢) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ٢١.

(٣) شرح الشافية ١ / ١، وانظر تسهيل الفوائد ٢٠١، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٦ وما بعدها.

لأحرفها من أصالة وزيادة، وما طرأ على أصواتها من إعلال وإبدال، وما حصل للأسماء من تغيير عند تحويلها من المفرد إلى المثنى والجمع، أو عند نسبتها أو تصغيرها.

لذلك فهو مدخل ضروري لدراسة النحو؛ لأنه يوضح مشكلاته، ويخدم معانيه وتراكيبه.

الكوفة ونشأة علم الصرف:

شغلت الكوفة بالقراءات القرآنية ورواية الشعر والأخبار والفقة غير عابئة بالنحو وما اتصل به؛ وكأنها ادّخرته لعلماء البصرة الذين كانت لهم «في العربية قُدمة، وبالنحو ولغاب العرب، والغريب عناية»(١)، ولم ينتبه علماؤها إلى ما فاتهم حتى كان الدرس النحوي في البصرة قد «توضحت مناهجه ومسالكه، وتشعبت فيه أقوال البصريين، وجرى عندهم في مسارب الفقه التي أخذت بأساليب المنطق من قياس وعلة»(٢).

لذلك أخذ الكثير من علماء الكوفة العلم عن شيوخ البصرة، وكان أبو جعفر الرواسي – شيخ الكسائي ومعاصر الخليل – أخذ عن عيسى بن عمر (١٤٩هـ) وأبي عمر بن العلاء (١٥٤هـ).

والتقى علي بن حمزة الكسائي (١٨٩هـ) بأبي عمرو بن العلاء(٣) وعيسى بن عمر(٤)، والخليل ويونس(٥).

والتقى الفرّاء بيونس(٦)، ولازم أبو عمرو الشيباني يونس أيضاً وأخذ عنه(٧).

(١) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢.

(٢) الخلاف النحوي ٢٧.

(٣) غاية النهاية ١/ ١٨٩.

(٤) مراتب النحويين ٨٦.

(٥) إنباه الرواة ١/ ٢٥٧، ومعجم الأدباء ١٥/ ١٦٧، ووفيات الأعيان ٧/ ٢٤٤.

(٦) مراتب النحويين ٨٦، ووفيات الأعيان ٧/ ٢٤٤.

(٧) الخصائص ٣/ ٢٠١.

وأخذ بعض علماء البصرة القراءات والشعر عن علماء الكوفة، ومن أوائل البصريين أبو عمرو بن العلاء الذي رحل إلى الكوفة وسمع القراءات عن عاصم بن أبي النجود (١٢٠هـ)[١]، وسليمان بن مهران المعروف بالأعمش (١٤٨هـ)[٢]، ومثله أبو زيد الأنصاري (٢١٥هـ) الذي أخذ الرواية عن المفضل بن محمد الضبي (١٦٨هـ).

ولأن للبصريين دور الريادة في النحو وما اتصل به، فمن المعقول أن تكون نشأة الصرف على أيديهم بيد أن خبراً أورده أبو القاسم الزجاجي (٣٤٠هـ)[٣]، ورأياً أورده جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)[٤] خرقا هذه «الحقيقة»!

وجلية الأمر ما رواه أبو محمد اليزيدي (٢٠٢هـ) قال: كنت جالساً مع الفضل ابن الربيع، فدخل علينا عليّ الأحمر، فجلس إلى الفضل، فقال له الفضل: من أعلم بالنحو: الكسائي أو أبو عمرو بن العلاء؟ وكان أبو عمرو أستاذ أبي محمد، قال: قلت له أصلحك الله لم يكن أحد بالنحو أعلم من أبي عمرو. فقال الأحمر: لم يكن يعرف التصريف، فقلت له: ليس التصريف من النحو شيء إنما هو شيء ولدناه نحن واصطلحنا عليه، وكان أبو عمرو أنبل من أن ينظر فيما ولّد الناس.

وزعم جلال الدين السيوطي أن معاذاً الهراء (١٨٧هـ أو ١٩٠هـ) أوّل من وضع «التصريف».

أما خبر أبي محمد اليزيدي فينبغي أن نتبين أمره، فهل قصد الأحمر الصرف بمعناه العملي – أعني التمارين – أو بمعناه العلمي؟ فإذا كان الأول فإن البصريين

(١) الخصائص ٣/ ٢٩٢.

(٢) غاية النهاية ١/ ٣١٥.

(٣) مجالس العلماء ١٧١.

(٤) بغية الوعاة ١/ ١٩١، وانظر: شرح التصريح ١/ ٥، وارتقاء السعادة ١١٢، والمنصف ٣/ ٢٨٤، وعمدة الصرف.

هم ولّدوا «التصريف» وابتدعوه واصطلحوا عليه، وأن أبا عمرو بن العلاء كان من جلالة القدر بحيث لا يصرف جهده في تلك «التمارين الصرفية» التي انصرف إليها غيره، فلقد كان أبو عمرو من «الأعلام في القرآن وعنه أخذ جلة العلماء في القراءة والنحو واللغة»(١).

أما إن قصد الصرف بمعناه العلمي (النظري) فلأبي عمرو علم غزير به، فقد حدّث أبو عمرو فقال: «ما ناظرني أحد إلا غلبته وقطعته إلا ابن أبي إسحق فإنه ناظرني في مجلس بلال بن أبي بردة في الهمز فقطعني، فجعلت إقبالي على الهمز حتى ما كنت دونه»(٢).

ولأبي عمرو بن العلاء مذهب في الادغام معروف، وهو القائل فيه: «الادغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها»(٣)، ومذهب في الاشتقاق(٤) شأن غيره من العلماء الذين عرضوا «التصاريف والأبنية والجموع وما ينصرف وما لا ينصرف والمقصور والممدود والمهموز وسائر ذلك مما لابد فيه من المقايسة وذكر الأصول وغير الملحق وما أشبه»(٥).

ورويت لأبي عمرو أقوال في المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الآلة والمصدر واسمه، والتثنية والتصغير وأحواله والنسب وأحكامه والوقف وصوره(٦)، ولهذا دلالة كبيرة تفصح عن مكانة أبي عمرو في الدرس الصرفي تنقض زعم علي الأحمر.

وأساس مقالة جلال الدين السيوطي التي مرّ ذكرها أن رجلاً اسمه أبو مسلم

(١) أخبار النحويين البصريين ٢٨.

(٢) مجالس العلماء ٢٤٣، وانظر كتابنا: أبو زيد الأنصاري وكتابه الهمز ٥١.

(٣) النشر في القراءات العشر ١/ ٢٧٥.

(٤) أبو عمرو بن العلاء ١٠٠.

(٥) اشتقاق أسماء الله ٤٨٠.

(٦) أبو عمرو بن العلاء ١٠١.

النحوي كان مؤدباً لعبدالملك بن مروان(١)، لما أحدث الناس التصريف لم يحسنه وأنكره، وهجاهم، فقال في أبيات:

قَدْ كانَ أَخْذُهم في النَّحوِ يُعْجبني
حَتّى تَعاطَوا كلامَ الزِّنْجِ والرومِ

فأجابه شيخه معاذ الهرّاء:

عَالجْتُها أَمردَ حَتَّى إذا
شِبْتَ ولم تُحسِنْ أبا جَادها
سَمِيتَ مَنْ يَعرِفُها جَاهِلاً
يصدرها من بعد إيرادها
سَهّل منها كلّ مستضعف
طود علا أقران أطوادها

ويمضي الخبر فيقول إن أبا مسلم النحوي هذا مرّ على الهرّاء فسمعه مرة يناظر رجلاً وسأله كيف تقول: «من تؤزهم أزاً» يا فاعل افعل؟(٢).

وثمة من نقل أن أبا مسلم المذكور في الخبر صاحب الدولة العباسية(٣).

والحق أن معاذاً لم يكن واضع «علم الصرف» للأسباب الآتي ذكرها:

١-تذكر كتب الطبقات أن وفاة معاذ كانت سنة ١٨٧هـ، أو ١٩٠هـ ودل هذا على معاصرته سيبويه ١٨٠هـ، وفي (الكتاب) من أبواب الصرف الشيء الكثير، والكثير منها رأي شيوخه.

٢-أن أخبار الرجل مختلطة، فتارة تقول إنه كان مولى لمحمد بن كعب القرظي المتوفى سنة ١٠٨هـ(٤)، فكيف يكون له مولى وولادته كما تقرر المظان في أيام

(١) طبقات الزبيدي ١٢٥، وإنباه الرواة ٤ / ١٦٣.

(٢) انظر الخبر بتمامه في طبقات الزبيدي ١٣٥، وإنباه الرواة ٤ / ١٦٣.

(٣) مجالس العلماء ١٩٠.

(٤) إنباه الرواة ٤ / ١٠١، ونزهة الألباء ٥٠، وانظر: ابن عصفور والتصريف ٣١.

يزيد بن عبدالملك أي بين ١٠٠هـ - ١٠٥هـ، وقيل عنه أنه كان صديقاً للكميت (١٢٦هـ)[١]، فكيف يصاحب امرؤ لما يبلغ العشرين رجلاً بلغ الخمسين وذرّف عليها؟

٣-لم يكن معاذ من أعلام النحو، ولم يعرف له كتاب يؤثر عنه، وإنما كان مؤدباً حكيت عنه حكايات في القراءات[٢].

لكل هذا نرفض الخبر، وما زعمه السيوطي من أمر معاذ، فقد كان البصريون أسبق من الكوفيين في «ابتداع» علم الصرف.

ومع هذا وذاك فقد قدم الكوفيون إلى «علم الصرف» الشيء الكثير - كما يستبان في هذا البحث -، وما أفاضت فيه كتب الطبقات بالإشارة إلى مؤلفات علمائهم فيه:

وأقدم من اتصل بنا خبره من آثارهم كتاب «التصغير والجمع والإفراد» لأبي جعفر الرواسي (١٩٠هـ)[٣].

ولعلي بن حمزة الكسائي (١٨٩هـ): اختلاف العدد، والعدد والمصادر[٤].

وصنف علي بن المبارك الأحمر (١٩٤هـ) كتاب التصريف[٥]، وقال عنه الأنباري (٥٧٥هـ): «كان متقدماً على الفرّاء في حياة الكسائي لجودة قريحته في علل النحو ومقاييس التصريف»[٦].

وللفرّاء (٢٠٧هـ): التصريف[٧]، والمصادر في القرآن[٨] وصلت إلينا بعض

(١) الفهرست ١/ ٢٩٣، وإنباه الرواة ٣/ ٢٨٨.
(٢) إنباه الرواة ٣/ ٢٩٠، ونور القبس ٢٧٦.
(٣) الفهرست ١/ ٢٩٥، وإنباه الرواة ٤/ ١٠١.
(٤) الفهرست ١/ ٢٩٥، وإنباه الرواة ٤/ ١٠١، وطبقات المفسرين ١/ ٤٠٢.
(٥) الفهرست ١/ ٣٠٠، وإنباه الرواة ٤/ ١٠٤.
(٦) نزهة الألباء ٨٠.
(٧) خزانة الأدب ٤/ ٤٣٤.
(٨) الفهرست ١/ ٣٠٥، ووفيات الأعيان ٦/ ٨١، وإنباه الرواة ٤/ ١٦.

اقتباساته[١]، والجمع والتثنية في القرآن، والمقصور (المنقوص) والممدود (المطبوع)، والمذكر والمؤنث (مطبوع).

وفي كتابه (المدود) أحد عشر حدّاً في الصرف هي: المدد، والفعل الواقع، والترخيم، والتصغير، والنسبة، والفعل الثلاثي، والفعل الرباعي، والادغام، والأبنية، والجمع، والمقصور والممدود[٢].

ولأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ): المذكر والمؤنث، والمقصور والممدود[٣].

ولابن السكيت (٢٤٤هـ): القلب والإبدال (مطبوع)، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، والمثنى، والمبنى[٤].

وللمفضل بن سلمة (٢٩٠هـ) كتاب الاشتقاق[٥]، والمذكر والمؤنث ووصل إلينا مختصره المطبوع.

ولأبي العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ): التصغير، وأبنية كتاب سيبويه[٦].

ولأبي عصيدة: أحمد بن عبيد بن ناصح: المقصور والممدود والمذكر والمؤنث[٧].

ولأبي محمد القاسم بن الأنباري (من أصحاب الفراء): المقصور والممدود والمذكر والمؤنث.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣١٣.

(٢) الفهرست ١/ ٣٠٥.

(٣) الفهرست ١/ ٣٢٣، وبغية الوعاة ٢/ ٣٥٣.

(٤) الفهرست ١/ ٣٢٧، ووفيات الأعيان ٦/ ٤٠٠، وإنباه الرواة ٤/ ٥٦. ومن المثنى نقول في المزهر ١/ ٥٠٩، ٥١٦، ٥١٩، ٥٣٠، ٢/ ١٧٣، ١٨٢، ٢٦١-٢٧٠.

(٥) إنباه الرواة ٣/ ٣٠٦.

(٦) الفهرست ١/ ٣٣٥، وطبقات المفسرين ١/ ٩٧، وخزانة الأدب ١/ ٣٧٠.

(٧) الفهرست ١/ ٣٣٠.

ووصل إلينا كتاب المذكر والمؤنث لأبي موسى الحامض (٣٠٥هـ)، ولإبراهيم بن محمد بن عرفة الواسطي المعروف بنفطويه (٣٢٣هـ): المصادر، والمقصور والممدود (المطبوع).

ولأبي بكر أحمد بن الفرج بن شقير (٣١٧هـ) كتابا: المقصور والممدود، والمذكر والمؤنث[١].

ووصل إلينا كتاب ضخم في المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ) (مطبوع)، ولم يصل إلينا كتابه في المقصور والممدود، ولأبي عمرو الزاهد (٣٤٥هـ) كتاب المذكر والمؤنث.

ونسب إلى أبي حنيفة (١٥٠هـ) كتاب في الصرف موسوم بـ »المقصور في الصرف[٢]، وخلص باحث معاصر[٣] أنه ليس له؛ لأن الشروح التي على الكتاب متأخرة، ولو كان من مصنفاته لتناوله المتقدمون بالشرح والاقتباس.

ويمكن عدّ كتاب (دقائق التصريف) للقاسم بن محمد المؤدب (من رجال القرن الرابع الهجري) من كتب الكوفيين في الصرف، لاشتماله على مصطلحات لا يعرفها البصريون، فضلاً عن كثرة نقوله عن أعلام الكوفيين.

وفي كتب اللغة وشروح الدواوين والتفاسير التي وصلت إلينا من كتب الكوفيين مادة صرفية نافعة، من نحو: كتاب ما تلحن فيه العامة للكسائي، وإصلاح المنطق لابن السكيت، ومعاني القرآن للفراء، والأضداد لابن السكيت، ولأبي بكر الأنباري، والفصيح والمجالس لثعلب، والنوادر لأبي مسحل الأعرابي اللغوي الراوية الذي كانت له مع الأصمعي مناظرات في التصريف[٤]، وما جمع

(١) نزهة الألباء ١٨٧.

(٢) تأريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣/ ٢٤٤، وانظر: كشف الظنون ٢/ ٥٠٨، ومفتاح السعادة ١/ ١١٩.

(٣) د. فخر الدين قباوة؛ ابن عصفور والتصريف ٣١، وانظر: كشف الظنون ٢/ ٥٠٩.

(٤) مجالس العلماء ٧٢-٧٤، وإنباه الرواة ٤/ ١٦٤.

من نوادر ابن الأعرابي ونوادر اللحياني والمعجمات كالجيم لأبي عمرو الشيباني، والغريب المصنف لأبي عبيد، والمنجد لكراع.

ومن شروح الشعر التي وصلت إلينا: شرح ديوان زهير وعدي بن الرقاع والخنساء والمزرد لثعلب، والسبع الطوال لأبي بكر الأنباري، وشرح المفضليات له أو لأبيه، والتبيان في شرح الديوان المنسوب غلطاً إلى العكبري (٦١٦هـ) وصحح نسبته أستاذنا الدكتور مصطفى جواد أنه لعلي بن عدلان الموصلي (٦٦٦هـ) وهو نحوي كوفي(١).

وبالرغم من ذلك لم نجد مبحثاً مستقلاً عالج الدرس الصرفي عند الكوفيين غير إشارات عابرات في بعض الكتب(٢).

أصول الأبنية:

رأى الكوفيون أن أصل الأبنية في العربية لا يقل عن ثلاثة أحرف، «حرف يُبتدأ به، وحرف يُوقف عليه، وحرف تُحشى به الكلمة»(٣)، أما ما زاد على ذلك كالرباعي والخماسي فإنّ حروفه الأخيرة زائدة(٤).

ففي الرباعي كجعفر زيادة حرف واحد، ووزنه «فَعْلل» أو «فَعْلر»، واختلفوا في الحرف المزيد، فقال الكسائي (١٨٩هـ) إنه الحرف ما قبل الآخر؛ أي: الفاء في جعفر، ووزنه عنده «فَعْفَل»، ورأى الفرّاء (٢٠٧هـ) أنه الحرف الأخير أي: الراء، ووزنه «فَعْلَر».

وفي الخماسي كسفرجل حرفان زائدان، وهو «فَعْلّل» أو «فَعْلجل».

(١) يرى الدكتور محمد خير الحلواني أن غير واحد صنّف هذا الكتاب، انظر: الخلاف النحوي ١٣٠.

(٢) انظر مثلاً: مدرسة الكوفة ٢١٠-٢٢٤، وأبو زكريا الفراء: ٤٩٠ وما بعدها.

(٣) دقائق التصريف ٣٩٥.

(٤) شرح أدب الكاتب للجواليقي ٦٠، وارتشاف الضرب ١/ ١٧، والممتع ١/ ٣١١ وما بعدها، والإنصاف م/ ١١٤، وشرح التصريف لابن يعيش ٢٩، ومفتاح العلوم ٧، وشرح الشافية ١/ ٤٧، وشرح التصريح ٢/ ٣٥٦، وائتلاف النصرة م/ ٨٧، وشرح المفصل ٦/ ١١٢.

ومن الكوفيين من أبى أن يزن ما زاد على الثلاثي، لأن الثلاثي عنده نهاية الأصول.

وقد شغلت «ثلاثية الأصول» أذهان الكوفيين، فعدّوا ما جاء ثنائياً من نحو: دم، وأخ، وأب «ناقصاً»[١]، وتأولوه ليستقيم لهم المذهب، وهو رأي أبي زيد الأنصاري (٢١٥هـ) من البصريين[٢].

ونظروا في الأصل الرباعي فيما تكرر أوله وثالثه من نحو: حثحث، وكفكف، وحلحل، وكبكب، وصرصر، وعدّوه «ثلاثياً مثقل العين» فأصل: حثحث: حثّ، وكفكف: كفَّ، وصرصر: صرّ، وكبكب: كبّ[٣].

قال ابن السكيت (٢٤٤هـ)[٤]: «وقولهم: ريح صرصر».. يُقال أصلها: صرر من الصرّ فأبدلوا مكان الراء الوسطى فاءً، وكذلك قوله عز وجل: (فكبكبوا فيها) أصلها: فكببوا، ويقال: تجفجف الثوب، وأصلها: تجفف..».

وقال ابن جني (٣٩٢هـ)[٥]: أما قول تأبط شرّاً:

كَأَنّما حَثْحثوا حُصّاً قَوَادِمُه

أو أم خَشفٍ بذي شتٍّ وطُباقِ

أنه أراد: حثثوا فأبدل من الثاء الوسطى حاءً، فمردود عندنا، وإنما ذهب إلى هذا البغداديون (أراد الكوفيين)، وأبو بكر معهم أيضاً»[٦].

وكان يستقيم مذهب الكوفيين لو أنهم تمسكوا به، واطرد عندهم؛ لأننا وجدنا لديهم اضطراباً في تسمية الثلاثي المعتل الآخر من نحو: يدعو ويبكي،

(١) دقائق التصريف ٣٩٥.

(٢) المزهر ٢/ ٣٧.

(٣) لحن العامة للزبيدي ١٥٢، والاستدراك على سيبويه ٤٠، وشرح الشافية ١/ ٦٢، والإنصاف م/ ١١٣.

(٤) إصلاح المنطق ٣١٩، وانظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ١١٤.

(٥) سر صناعة الإعراب ١/ ١٨٠.

(٦) أراد ابن السراج.

ويرضى بـ «أولاد الأربعة»[١] بحجة «استواء حروفه بحروف فعلت مع اعتلال موضع اللام منه»[٢]، بالرغم من كونه ثلاثياً كما لا يخفى.

وفي ضوء «كراهة توالي الأمثال» فسّروا مجئ ما تكرر ثانيه وثالثه في الخماسي من نحو: صمحمح ودمكمك[٣] ووزنهما «فعلّل» أو «فَعَلمح» و«فَعْلمك» وعند البصريين «فَعْلَعْل» ليس غير.

ذلك مجمل رأي الكوفيين في أصول الأبنية فما الرأي عند البصريين؟

الأبنية – عند البصريين – أربعة: الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، وهو رأي الخليل (١٧٥هـ)[٤]، ولا أعرف للبصريين رأياً يخالفه، وهم يعدّون كل بناء أصلاً بنفسه، وقد اتخذوا «الفعل» مثالاً ومعياراً، «ولو وقع التمثيل بشيء من على أربعة أحرف أو خمسة لبطل وزن الثلاثي به إلا بحذف شيء منه»، وهذا الذي زادوه على «الفعل» زائد؛ «لأن الضرورة ألجأت إلى أن نزيد على «الفعل» ليلحق الممثل بالممثل به» كما عبّر أبو البركات الأنباري (٥٥٧هـ) على لسانهم[٥].

وقد خلص الدرس الحديث في اللسانيات إلى أن أغلب الأبنية في العربية وأخواتها الأُخر «ثلاثية» مرّ بعضها بطور ثنائي، ولجأت إلى إحداث معان جديدة بإضافة زوائد تتألف من حرف أو أكثر إلى تلك الأصول، فيتبدل بذلك معنى الأصل[٦]، و«اشتقت من بعضها صيغاً جديدة بزيادة أحد طرفي العلة، أو بزيادة همزة أو هاء، مثال ذلك في الجمع الصحيح: أخوات، وفي جمع التكسير: آباء

(١) دقائق التصريف ٢٩٢، وتهذيب إصلاح المنطق ١ / ٣٥٧، ووازن هذا الرأي بما أورده الزمخشري في الفائق ٣ / ١٩٩ «قشش».

(٢) دقائق التصريف ٢٩٢.

(٣) الإنصاف م/ ١١٣، وانظر: أوضح المسالك ٤ / ٣٦٤.

(٤) العين ١ / ٤٨، والكتاب ٤ / ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢٩ وما بعدها.

(٥) الإنصاف م/ ١١٤.

(٦) تأريخ اللغات السامية ١٤، وتأريخ العرب قبل الإسلام ٧ / ٣٠.

ومياه، وفي الأسماء المشتقة: أبوّة وبنيّ، وفي الأفعال: مسمّى وتبنّى »[١]، ومنها غير ذلك كالشمس والأرض والجبل والدبس[٢].

وأثبت بحث إحصائي على النص القرآني وجود خمسة عشر أصلاً رباعياً في مقابل ستين ومئة وألف أصل ثلاثي، وهي نسبة جد ضعيفة في نص يُعد أساسياً في تراث اللغة[٣].

وما قيل في قلة شيوع الفعل الرباعي في التنزيل العزيز يقال في لغة النقوش، فقد استقرى إغناطيوس غويدي[٤] لغة نقوش اللغة العربية الجنوبية فلم يجد للفعل الرباعي أثراً يذكر، غير أن الأعلام المنقولة من هذه الأفعال توهم أنه كان شائعاً فيها.

وقد عرف الكوفيون « أبنية » لم يعرفها البصريون، ووزنوا صيغاً خالفوهم فيها، لعل المهم فيها الآتي ذكره:

١-ذهب سيبويه أن بناء « تِفْعَلة » الثلاثي المزيد بالتاء من أبنية الصفات[٥]، وقال أبو بكر الزبيدي (٣٧٩هـ): « قد جاء تِفْعَل اسماً، قالوا: تِفْعَل لولد الثعلب عن الكسائي »[٦].

٢-ومثله بناء (فِعلان) الثلاثي المزيد بألف الذي ذهب سيبويه إلى أنه خاص بالصفات[٧]، وقال أبو بكر الزبيدي: « قد جاء رجل كِلمّاني: جيد الكلام عن الفرّاء »[٨].

(١) التطور النحوي للغة العربية ٩٦.

(٢) المرجع نفسه ٩٨.

(٣) العربية الفصحى لهنري فليش ٥٣.

(٤) المختصر في علم اللغة العربية الجنوبية القديمة ٨.

(٥) الكتاب ٤ / ٢٧١.

(٦) الاستدراك ٢٣.

(٧) الكتاب ٤ / ٢٦٢.

(٨) الاستدراك ١٨.

٣-وذهب سيبويه[١] إلى أن (فِعْلى) من أبنية الأسماء، ونقل الزبيدي: «قد جاء كِيصى، قال أحمد بن يحيى ثعلب: يقال: رجل كِيصى للذي ينزل وحده، وقد كاصى طعامه إذا أكله وحده»[٢]، فهو إذن من أبنية الصفات أيضاً.

٤-واستدرك الكوفيون على أبنية (الكتاب): الجَبُرّوة (فَعَلُوة)[٣].

وقد تبين لي أنه من استدراك علي الأحمر الذي روى لمغلّس بن لقيط الأسدي يعاتب رجلاً[٤]:

فإنك إن عاديتني غَضِب الحصى

عليك، وذو الجبروة المُتَغطرِف

٥-وذكر أهل الصرف أن (فِنْعلو) وردت صفة من نحو: القِنْدأو (الجرئ المقدم)، والسندأو (القصير)، والكنتأو (الجمل الشديد)[٥]، ولم ترد اسماً، وكان سيبويه يرى أن الزائد فيها: النون والواو لذلك فهو (فِنْعلو).

وذهب الفرّاء إلى أن الزائد فيها: إما النون وحدها فهي على زنة فِنْعل، أو النون والواو، او النون والهمزة وعلى ذلك تكون فِنْعال[٦].

٦-من أبنية الرباعي المجرد (فُعْلَل) بضم الأول وفتح الثالث[٧]، ويكون اسماً نحو: جُخدَب (ذكر الجراد)، وصفة مثل: جُرشَع.

ومذهب البصريين - عدا الأخفش - أن هذا البناء ليس بأصلي بل فرع على (فعلُل) بالضم فُتِحَ تخفيفاً؛ لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو:

(١) الكتاب ٤/ ٢٥٥.

(٢) الاستدراك ١٢.

(٣) الخصائص ٣/ ٢٠٩.

(٤) لسان العرب (جبر) ٤/ ١١٣، وفيه: الجبورة، ولعل الصواب ما أثبت، والجبروة: الكِبر.

(٥) الكتاب ٤/ ٢٦٩ وما بعدها، والمنصف ١/ ٣٢، والخصائص ١/ ٣٥١.

(٦) شرح الشافية ٣/ ٣٦٢.

(٧) شرح الأشموني ٤/ ٢٦٤، وأوضح المسالك ٤/ ٣٦١.

جُخْدَب، وطُحلَب، وبُرقَع.

وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلي واستدلوا بأمرين: أحدهما: أن الأخفش حكى جُؤذَراً ولم يحك فيه الضم فدل على أنه غير مخفف، والآخر: أنهم ألحقوا به فقالوا: عندد ومنه قول العرب: «مالي عن ذلك عندد» أي بُدّ.

٧-أوزان الثلاثي المجرد ثلاثة: مفتوح العين ومكسورها ومضموها كضَرَب وعَلِم وظَرُف، أما نحو: ضُرِب بضم أوله وكسر ثانيه ففيه قولان: أحدهما: أنه أصل برأسه وإليه ذهب الكوفيون والمبرد من البصريين، والآخر: أنه فرع من فعل الفاعل وإليه ذهب الجمهور(١).

٨-ذكر ابن جني (٣٩٢هـ)(٢): «ذهب أحمد بن يحيى (ثعلب) وابن دريد في «يستعور» إلى أنه يفتعول، وليس هذا من غلط أهل الصناعة» أما ابن دريد (٣٢١هـ) فقال(٣): أما يفتعول فلم يجئ في الأسماء إلا يستعور وهو موضع..» ولم أجد رأي ثعلب في كتاب كوفي.

ويؤيد ابن جني رأي سيبويه أنه فَعْلول(٤)؛ لأن الياء إذا تصدرت وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة كما في يلمع، وتعد أصلاً إن وليها أربعة أصول كما في يستعور(٥).

٩-نسب إلى الفرّاء(٦) أنه يجيز تكرير حرف أصلي مع توسط حرف أصل من نحو: دَرْدبيس وسَلْسبيل وهما عنده: فَعْفعيل، وعند البصريين «فَعْلليل»(٧) وهم

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٧٢، وشرح التصريح ٢/ ٣٥٧، وانظر: الكتاب ٤/ ٦٧.

(٢) الخصائص ٣/ ٢١٨، ٣٤٣، والمنصف ١/ ٢٩، ٥١.

(٣) الجمهرة ٣/ ٤٠٤.

(٤) الكتاب ٤/ ٣٠٣، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ١١٧٨.

(٥) شرح الأشموني ٤/ ٢٥٩.

(٦) شرح الشافية ٢/ ٣٥١.

(٧) الكتاب ٤/ ٣٠٣.

لا يجيزون ما أجاز الفرّاء لو صح هذا عنه.

تلك أهم المسائل التي آثرنا أن نقف عندها في الأبنية، وسنتبين في ثنايا هذا المبحث نظائر لها.

التذكير والتأنيث:

علامات التأنيث عند الكوفيين ثلاث: الهاء التي تكون فرقاً بين المؤنث والمذكر في نحو: فلان وفلانة، وقائم وقائمة، والمدّة الزائدة في نحو: الحمراء والصفراء وما أشبه، والياء في نحو: حبلى وصغرى وسكرى. تلك علامات التأنيث كما أوردها الفرّاء(١) وغيره(٢) من الكوفيين.

أما الهاء فهي التاء عند البصريين، وهي الأصل عندهم، قال سيبويه(٣): «وأما الهاء فتكون بدلاً من التاء التي يؤنث بها الاسم في الوقت كقولك: هذا طلحهْ»، وقال المبرد(٤): «أما الهاء فتبدل من التاء الداخلة للتأنيث في نحو: نخلة وتمرة، إنما الأصل التاء والهاء منها في الوقف».

وقد راعى الكوفيون حين أطلقوا الهاء على التاء رسم الخط، لظنهم أنَّ ما بدا وكأنه الهاء في الوقف هو الأصل، وليس الأمر كذلك إذ «لا توجد علاقة صوتية بين التاء والهاء، وإنما تطور المسألة أن التاء سقطت من الوقف على المؤنث فبقي المقطع السابق عليها مفتوحاً ذا حركة قصيرة، وهذا النوع من المقاطع تكرهه العربية في أواخر الكلمات، فتتجنبه بإغلاق المقطع عن طريق امتداد النفس بهاء السكت»(٥).

(١) المذكر والمؤنث للفراء ٥٧.

(٢) المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة ٤٣، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ١٧٤-١٨٦.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٣٨.

(٤) المقتضب ١/ ٦٣، وانظر: المنصف ١/ ١٦١، وشرح المفصل ٥/ ٨٩، وشرح الشافية ٢/ ٢٨٨، وشرح المقدمة المحسبة ١، ٢٧٠، وائتلاف النصرة م/ ١٢٩، وشرح الكافية ٢/ ١٦١، وشرح الفصيح لابن هشام ٢٠٠، والأشباه والنظائر ١/ ٤٦.

(٥) د. رمضان عبدالتواب: مقدمة كتاب البلغة لأبي البركات الأنباري ٤٣.

وليس الوقف على أمثال: فاطمة والشجرة بالهاء كما ظن الكوفيون «بل حذف آخرها ويمتد النفس بما قبلها من صوت لين قصير، فيخيل للسامع أنها تنتهي بالهاء»(١).

أما المدّة الزائدة في نحو: بيضاء وحمراء وأنبياء فليست مبدلة من الألف كما رأى البصريون، وإنما هي علامة تأنيث، وعلى ذلك أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ)(٢).

وسمّاها البصريون الألف المقصورة، والهمزة التي قبلها مدّة، وهي بدل من الألف المقصورة عندهم.

ومذهب الأخفش (٢١٥هـ) أن الألف والهمزة معاً علامة التأنيث(٣).

وأطلق البصريون الألف المقصورة على الياء التي راعى فيها الكوفيون رسم الخط، وجعلوها علامة التأنيث.

الوصف الخاص بالمؤنث:

سبق القول أن الهاء – كما سمّاها الكوفيون – أو التاء – كما ارتضى البصريون – علامة التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث مع العلامات الأُخر.

وثمة مشتقات تدل على شأن من شؤون المرأة، يناسب تكوينها وما جبلت عليه، وليس بالأمر الطارئ الذي يزول، كالحمل والولادة والإرضاع والحيض وما إلى ذلك مما اختصت به فنقول: امرأة حامل، وفاطمة مرضع، وفلانة حائض أو طامث، وهذه امرأة طالق، ونفتقد الهاء أو التاء بوصفها علامة تأنيث، ثم نجد في التنزيل العزيز: ﴿**يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ**﴾(٤)، فقال: مرضعة فما جلية الأمر؟.

(١) د. أنيس: في اللهجات العربية ١٢٤.

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٢٩٣، وانظر: الجمل ٢٨٧.

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٢٩٣.

(٤) سورة الحج ٢٢/ ٢.

علل الكوفيون قول العرب: حائض ومرضع وحامل[١] أنّ علامة التأنيث إنما حذفت في أمثالها لاختصاص المؤنث به. وأصل هذه العلامة أن تجتلب للفصل بين المذكر والمؤنث، وليست ثمة مشاركة بين الجنسين: المذكر والمؤنث في هذه الأوصاف كالحيض والحمل والرضاعة ولم تحتج هذه الأوصاف إليها لاستغنائها عنها.

أما البصريون فقد اختلفوا في العلة فقال الخليل[٢]: إنّ حائضاً وطامثاً وحاملاً على معنى النسب شأنها شأن لابن وتامر، كأنه قيل: ذات حيض، وذات طمث، وذات حمل، وليس محمولاً على الفعل، ولأن هذه المشتقات من أسماء الفاعلين فإنَّ الفعل يؤنث معها على سبيل المتابعة، فإذا وضعت على النسب لم تكن جارية على الفعل، ولا متبعة له، لذلك لم تلحقها علامة التأنيث، وصار قولهم بمثابة من قال: امرأة معطار، ومذكار، ومئناث، ومعطير، وشكور، وحَصان ورزان.

ورأى سيبويه[٣] أنّه مُتأول بإنسان، أو شيء، فمن قال: امرأة حائض أورده على تأويل: شيء حائض، أو إنسان حائض، فهو محمول على المعنى، كما قالوا: رَبْعة فأنثوا، والموصوف مذكر على معنى نفس رَبْعَة، والحمل على المعنى كثير في كلام العرب[٤].

وردّ أبو بكر الأنباري (٣٢٨هـ) من الكوفيين رأي الخليل ومن تابعه[٥] بأنه «يلزم قائليه أن يقولوا: هند قائم، وجُمْل امرأة جالس، على معنى هي ذات قيام وجلوس، فيكون في قائم عنده وجهان كما في حائض وجهان إذا بني على الفعل، قيل: هذه امرأة قائمة كما يقال: امرأة حائضة، وإذا لم يبن على الفعل قيل: هذه

(١) الإنصاف م/ ١١١، وشرح المفصل ٥/ ١٠٠.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨٤.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٨٣.

(٤) انظر على سبيل التمثيل: الخصائص ٢/ ٤١١-٤٣٨.

(٥) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ١٥٢.

امرأة قائم على معنى ذات قيام كما يُقال: هذه امرأة حائض على معنى هذه ذات حيض، ومن أجاز امرأة قائم فقد خرج عن العربية».

ورد الفرّاء رأي سيبويه(١) بالقول: «يلزمه أن يقول: الحائض يحيض على معنى: الشخص يحيض، وقال: لم نجد لهذا القول مذهباً».

وينقض رأي الكوفيين في الصفات الثابتة قول العرب: الضامر، ويطلق على الناقة والجمل، والعاشق للمرأة والرجل(٢).

أما الصفات الحادثة التي تطرأ وليس فيها معنى الحدث من نحو فاطمة مرضعة الآن أو غداً، وفلان حائضة اليوم، وكقوله تعالى – الذي أوردناه من قبل –: ﴿**يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ**﴾ فلابدّ من الإتيان بالتاء إذا قصد حالة الإرضاع الطارئة، ولو قيل: مرضع فللإشارة إلى أنه من غرائزها الثابتة الإرضاع ولا خلاف بين الكوفيين والبصريين في ذلك(٣).

وهذا يفسر لنا إجازة الكوفيين جمع مذكر سالماً لنحو: عانس مما اشترك فيه المذكر والمؤنث(٤) محتجين بقول أبي قيس بن رفاعة:

مِنّا الذي هُو ما إن طرّ شَارِبُه

والعانسونَ، ومنّا المردُ والشيبُ

ولعل من المفيد أن نشير إلى قرار مجمع اللغة العربية في مصر بإجازة ما جاء على فاعل، وإن لم يقصد الحدوث، كما أجاز أن تلحق التاء فعيلاً بمعنى مفعول سواء ذكر معه الموصوف أم لم يذكر(٥).

(١) نفسه ١٤٩.

(٢) شرح المفصل ٥/ ١٠٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١٤، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٥١٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٨٨.

(٤) ارتشاف الرب ١/ ٢٦٦، والهمع ١/ ٤٥.

(٥) في أصول اللغة ١/ ١٠٦.

والنحاة والصرفيون لا يجوزونه قال الكسائي(١): «ويقال: هذه امرأة جميل، وجارية حسيب، وليلة مطير.. وكذلك كل ما كان على فعيل وعندي المرأة» أي جنس الأنثى، ووضح ذلك ابن السكيت أيضاً فقال: «وإذا كان فعيل نعتاً لمؤنث، وهو في تأويل مفعول، كان بغير هاء.. فإذا لم تذكر المرأة قلت: مررت بقتيلة»(٢).

ثمة مسائل في التذكير والتأنيث سنقف عند طائفة منها:

١- السلطان:

السلطان في اللغة الحجة والبرهان، والوالي، ورأي الفراء أنه يؤنث ويذكر، والتأنيث عند الفصحاء أكثر(٣)، والعرب تقول: قضت به عليك السلطان، وقد أخذتْ فلاناً السلطان. وعلى ذلك ابن السكيت (٢٤٤هـ) والمفضل بن سلمة (٢٩٠هـ)(٤).

أما البصريون فالتذكير عندهم أفصح، وبه نزل القرآن في قوله تعالى: ﴿**أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا**﴾(٥)، والتأنيث جائز عندهم؛ لأنه بمعنى الحجة.

والسلطان جمع عند المبرد (٢٨٥هـ)(٦) مفرده سليط، قاسه على رغيف ورغفان، وتذكيره على معنى الجمع، وتأنيثه على معنى الجماعة.

ولعل من المفيد أن نذكر أن أصل السلطان آرامي وهي (Choultono)(٧).

---

(١) ما تلحن فيه العامة ١٢٢.

(٢) إصلاح المنطق ٣٤٣، وانظر: المذكر والمؤنث للفراء ٦٠.

(٣) المذكر والمؤنث للفراء ٥٦، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٣٠٩.

(٤) إصلاح المنطق ٣٦٢، ومختصر المذكر والمؤنث ٥٦، ولسان العرب (سلط) ٧/ ٣٢١، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٥٩٠.

(٥) سورة الروم ٣٠/ ٣٥.

(٦) المذكر والمؤنث للمبرد ١١٣.

(٧) غرائب اللغة العربية لنخلة اليسوعي (بيروت ١٩٦٠): ١٨٨.

٢-السِّكين: يذكر السِّكين ويؤنث عند الكسائي والفراء، وأنشد الفراء على التأنيث:

فعيّث في السنام غداة قرٍ
بسكين مُوثقة النِّصابِ

ولا يعرف الأصمعي (٢١٦هـ)، وأبو عثمان المازني (٢٤٩هـ) غير التذكير[١].

٣-ملحفة جديد:

وجديد - وأمثالها - فعيل بمعنى مفعول بتأويل مجدودة[٢]، قال ابن السكيت[٣]: «تقول هذه ملحفة جديد.. ولا تقل جديدة، وإنما قيل: جديد بغير هاء[٤]؛ لأنها في تأويل مجدودة أي مقطوعة.. وإذا كان فعيل نعتاً لمؤنث، وهو من تأويل مفعول كان بغير هاء، نحو: كف خضيب في تأويل مخضوبة»، وعلى ذلك الفرّاء[٥] أيضاً.

أما رأي البصريين[٦] فعلى أنها خارجة عن القياس، وهي بتأويل فاعلة.

٤-النَّعَم:

تذكر النَّعَم عند الكسائي وتؤنث[٧]، وعند الفرّاء مذكر[٨]؛ لأنه يقال: هذا نَعَم واردٌ.

وعند سيبويه[٩] التذكير للأفراد - يعني الأنعام -؛ لأن أفعالاً قد يقع للواحد.

(١) المذكر والمؤنث للفراء ١٣٨، والمخصص ١٧/ ١٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٣٨، ومجالس العلماء ١٢٩.

(٢) الفصيح ٣٠٨، والزاهر ١/ ١١٤، وشرح الفصيح لابن الجبان ٢٧٢، وشرح المفصل ٥/ ١٠٢.

(٣) إصلاح المنطق ٣٤٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٨٢.

(٤) أراد التاء.

(٥) المذكر والمؤنث للفراء ٦٠، والزاهر ١/ ١١٤.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٨٢، وشرح الفصيح لابن الجبان ٢٧٢، وشرح المفصل ٥/ ١٠٢.

(٧) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٣٤٦.

(٨) المذكر والمؤنث للفراء ٨٨، ومعاني القرآن ١/ ١٤٩.

(٩) الكتاب ٧/ ٢٣٠.

٥-السماء:

تذكر السماء وتؤنث، وقال الفراء[١]: «التذكير قليل... وكأنها جمع سماوة وسماءة».

ووقف الفراء عند قوله تعالى: ﴿**السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ**﴾[٢]، فقال: «والسماء تذكر وتؤنث، فهي هاهنا وجه التذكير، قال الشاعر:

فلو رفع السماء إليه قوماً

لحقنا بالنجوم مع السَّحابِ»

والسماء بمعنى السقف في الآية عند يونس بن حبيب (١٨٢هـ) وقال: «ربما ذكروا السماء إذا أرادوا السقف»[٣]، وعدّه المبرد (٢٨٥هـ) مؤنثاً بالبنية[٤].

ورأي الخليل[٥] أن (السماء مُنفطر به) كقولك: «مُعضِّل» للقطاة، و«مرضع» للتي بها الرِّضاع أي: لإرادة النسب، والمفهوم مما أورد أن السماء مؤنثة.

ومن الجلي أن العرب ذكّرت السماء وأنثته، والسياق يحدد إرادة التذكير والتأنيث، فمن ذكّر عدّه لفظاً مفرداً، ومن أنّث ذهب به مذهب الجماعة.

٦-التاء في أخت وبنت:

نسب إلى الكوفيين[٦] عدّهم التاء في أخت وبنت علامةً للتأنيث، ولم اتصل به في كتبهم. وهي عند البصريين ومن تابعهم[٧] ليست للتأنيث لسكون ما

(١) المذكر والمؤنث للفراء ٣١، ومعاني القرآن ١/ ١٢٨، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٣٦٦.

(٢) سورة المزمل ٧٣/ ١٨، وانظر معاني القرآن ٣/ ١٩٩.

(٣) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٣٦٧.

(٤) المذكر والمؤنث للمبرد ١٢٠.

(٥) الكتاب ٢/ ٤٧.

(٦) ارتشاف الضرب ١/ ٢٩٣.

(٧) الكتاب ٣/ ٢٢١، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤٩ وما بعدها، والخصائص ١/ ٢٠١ وما بعدها، وشرح المفصل ٦/ ٥.

قبلها، والتاء الزائدة للتأنيث هي التي تلزم ما قبلها الفتحة ويوقف عليها بالهاء من نحو: دجاجة، وقُلامة، وما أشبه.

وأكد سيبويه – في غير موضع – من الكتاب(١) أن التاء في أخت وبنت للتأنيث من نحو قوله: «وأما بنت فإنك تقول بنويٌّ من قبل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء»، وقوله: «وكذلك تاء أخت وبنت وثنتين وكلتا؛ لأنهنّ لحقن للتأنيث، وبُنين بناء ما لا زيادة فيه من الثلاثة» إلا أنّه لم يعدّها للتأنيث في باب «ما ينصرف في المذكر مما ليس في آخره حرف التأنيث»(٢)؛ لأن منزلتهما عنده منزلة سَنْبتة(٣) وعفريت، والتاء في الأولى مزيدة للإلحاق بسلهبة وما أشبه، فإذا سمينا بواحدة منهما رجلاً صرفناه لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة تأنيث، ولو كانت تاؤهما للتأنيث لما انصرفا.

ولا إنكار أن في أخت وبنت دلالة تأنيث جاءت من الصيغة(٤).

ومن دلالتهما الاجتماعية عند الناس، ولعل هذين الأمرين دعيا الكوفيين إلى القول أن التاء فيهما زائدة مجتلبة للتأنيث.

٧–نقول في العدد بين الثلاثة إلى العشرة: في الدار ثلاثة رجال، وقرأت خمس قصص، وفي التنزيل: ﴿ **سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا** ﴾(٥)، فدخلت التاء في العدد لما كان معدوده المفرد مذكراً، ولم تدخل تلك التاء لما كان معدوده المفرد مؤنثاً، فلمَ دخلت هذه التاء ولمَ حذفت؟.

(١) الكتاب ٣/ ٣٦٢ و٤/ ٣١٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٢١، وانظر السيرافي في هامشه.

(٣) السنبتة: القطعة من الدهر كالمدة.

(٤) الخصائص ١/ ٢٠٢.

(٥) سورة الحاقة ٦٩/ ٧.

ورأى الفرّاء[١] أن العدد مبني على الجمع كما قيل في: صبي ورغيف وحجر: صبية وأرغفة وحجارة أثبتوها في عدده، ولما كانوا لا يدخلون التاء في عدد المؤنث فيقولون: ركبة وركب، وقردة وقِرَد لم يدخلوها في عدد المؤنث؛ لأن العدد مبني على الجمع، وأيدّ هذا الرأي أبو بكر الأنباري.

وكان الكسائي[٢] يقول: إذا جمعت بين المذكر والمؤنث ذكّرت العدد إذا كان المذكر هو السابق وأنثته إذا كان المؤنث هو السابق، وشبهه بقولهم: قام زيد وهند، وقامت هندٌ وزيد، ولذلك أجاز الكسائي كما حكي ثعلب عنه: عندي ست نسوة ورجال، وسبع نسوة ورجال إلى التسع والعشر، ولم يجز فيما دون الست، وكان يحيل: عندي خمس نسوة ورجالٍ، وكذلك في الأربع والثلاث، وإذا قلت: عندي ست نسوة ورجال، كان التقدير: عندي ثلاث نسوة، وثلاثة رجال وهكذا.

أما البصريون فاختلفوا فقيل[٣]: إن تاء التأنيث أدخلت للفرق بين المذكر والمؤنث، لأن المذكر تأنيثه غير حقيقي فأنث اللفظ، ولأن المؤنث تأنيثه حقيقي فأنث في المعنى والصيغة.

وقيل: إنما وقع بالمذكر والمؤنث التأنيث، لأنه بمعنى جماعة، والجماعة مؤنثة تذكر بلفظ التأنيث، وهذا الوجه أشبه بالمعنى.

ونسب إلى أبي حاتم السجستاني (٢٥٥هـ) أنهم أدخلوا التاء في عدد المذكر، ولم يدخلوها في عدد المؤنث، لأن المؤنث أثقل من المذكر! وأكثر المؤنث فيه تاء التأنيث، فجعلوا جمع المؤنث بلا تاء ليكون أخفّ له، وأما المذكر فخفيف فأدخلوا التاء في جمعه فقالوا: ثلاثة؛ ليكون ثقيل مع خفيف فيعتدل.

(١) المذكر والمؤنث للفراء ١٢١ وما بعدها، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٦٢٤-٦٤٩، وانظر: ائتلاف النصرة م/ ٩٠.

(٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٦٣٤.

(٣) انظر لهذا: الكتاب ٣/ ٥٦٣، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٦٢٤-٦٤٩، وائتلاف النصرة ٩٠، والجمل للزجاجي ١٣٧-١٤١.

وعزا المبرد (٢٨٥هـ) العلة في التأنيث والتذكير إلى أنهما جاريين على فعل، والعلامة لازمة كما لزمت في الفعل، ولأن الأسماء الواقعة على غير أفعال تقع على المذكر وفيها علامة تأنيث، كما قالوا: رجل رَبْعة ويَفَعة أو للمبالغة من نحو: رجل نَسّابة وعَلامة، «فإذا قلت في غير ما تأنيثه حقيقي كقولك: بلد وبلدة فالأمر واحد، وإنما هذا لاتساع اللفظ، فثلاثة وأربعة في بابه بمنزلة نفس للمذكر ويفعة وربعة، وثلاث للمؤنث ونحو ذلك مما تأنيثه للنية كعقرب وعقاب ونحو ذلك».

وأنكر أبو بكر الأنباري رأي المبرد في أن التاء في رَبْعة ويَفَعة على معنى النسمة؛ لأن الثلاثة والأربعة ليس فيهما معنى النسمة، فلا وجه لدخول علامة التأنيث فيها على أصله.

ومهما يكن من شيء، فإن العلل التي أوردها الكوفيون والبصريون تظل بحاجة إلى إقناع، وما أحسب العدد مبنياً على الجمع على رأي الفرّاء، أو على تأويل المعنى عند الكسائي، وليست القضية ثقلاً وخفة كما ذهب أبو حاتم، أو الحمل على «النسمة» كما ذهب المبرد، فهذه القاعدة قديمة في الساميات، ومن أغرب خصائصها، وبذل العلماء المحدثون جهداً شديداً في حل مسألة أصلها فآبوا غير موفقين لحل هذا المشكل(١).

٨-اسم الجنس:

اسم الجنس كل جمع يفرّق بينه وبين واحده بالتاء نحو: بقرة وبقر، وتمرة وتمر، وشعيرة وشعير، أو بالياء من نحو: عربي وعرب، ورومي وروم.

وهو عند الكوفيين عامة، والفرّاء خاصة(٢) فيما أفاد الرضي (٦٨٦هـ) جمع تكسير، وأجازوا أن يكون الواحد منها مذكراً(٣).

(١) برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ١٢٣.

(٢) شرح الشافية ٢/ ١٩٢، وشرح الكافية ٢/ ١٧٨.

(٣) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٥٤٧، والمخصص ١٧/ ٧٢، وارتشاف الضرب ١/ ٢٩٤، وشرح الجمل ٢/ ٣٧٠.

قال الفراء: «وسمعت الكسائي يقول: سمعت كل هذا النوع من العرب بطرح الهاء إلا قولهم: رأيت حيّةً على حيّه، فإن الهاء لم تطرح من ذكره، وذلك أنه لم يقل: حيّة وحيٌّ كثير، كما قيل: بقرة وبقر كثير، فصارت الحية اسماً موضوعاً»(١).

وعدّه الفرّاء قياساً مطرداً(٢) وقال: «وربما فعلوا عند موضع الحاجة، فجعلوا الأنثى مفردة بالهاء، وجعلوا الذكر مفرداً بطرح الهاء، فيكون الذكر على لفظ الجمع، من ذلك: رأيت نعاماً أقرعَ، ورأيت حماماً ذكراً، ويقولون: رأيت جراداً على جرادة، وحماماً على حمامة، يريدون: ذكراً على أنثى..».

وهذا عند البصريين شاذ لا يقاس عليه، وأضاف المبرد (٢٨٥هـ): «واعلم أن هذه المخلوقات أجناس، وبابها ألا يكون بين واحدها وجمعها إلا الهاء»(٣).

٩-مِفعال: تكون صيغة (مِفعال) نعتاً للمؤنث من غير تاء شبيهة بالمصدر الميمي، وتجمع على مفاعيل من نحو: امرأة مذكار ومئناث إذا كان من عادتها أن تلد الذكور والإناث، وامرأة معطار للكثيرة العطر، وفلانة مِعطاء للكثيرة العطية وهكذا(٤).

وحكى الكسائي: مطراب ومطرابة، ومجذام ومجذامة، ومعطار ومعطارة(٥)، وحكى الفرّاء: رجل مِعزابة(٦).

ويقتضي القياس أن لا تضاف هذه التاء فلمَ دخلت وما الفائدة منها؟ قال

(١) المذكر والمؤنث للفراء ٧٠.

(٢) المذكر والمؤنث للفراء ٦٩، وانظر: الأصول لابن السراج ٢/ ٤٠٨.

(٣) المقتضب ٢/ ٢٠٧.

(٤) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٥٢٢، واللسان (عزب) ١/ ٥٩٦، وشرح الجمل ٢/ ٣٧٠.

(٥) نوادر أبي مسحل الأعرابي ١/ ٢٤.

(٦) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٥٢٧، واللسان (عزب) ١/ ٥٦.

أبو بكر الأنباري (٣٢٨هـ)[١]: «وإنما فعلوا هذا لأنهم يدخلون الهاء في المذكر على جهة المدح أو الذم».

ونسب إلى ثعلب (٢٩١هـ) أنهم أرادوا به في صفات المدح داهية، وفي صفات الذم بهيمة، ولما كانت داهية وبهيمة مؤنثتين لذلك دخلت التاء فيه[٢].

ورد ابن عصفور (٦٦٩هـ) ناقل رأي ثعلب المذكور آنفاً قوله، وخلص إلى أن التاء دخلت في المذكر من هذا الجنس للإفادة أنه الغاية في المدح أو الذم.

ولا يخرج هذا عندي عن رأي أبي بكر الأنباري المتقدم.

التثنية:

سنعالج في باب «التثنية» مسائل تتصل بها كتثنية المقصور والممدود، والتثنية في «كلا وكلتا» والمركب المزجي، والأعلام المضافة، وقضايا أخرى كدلالة النون في المثنى وما إلى ذلك:

١- تثنية المقصور: ونسب إلى الكوفيين فيها بعض المسائل:

أ- ما كان المقصور مكسوراً أو مضموماً مثل: رُضى وهُدى وحِمى، ويثنى بالياء إن كان من بنات الياء أو الواو نحو: رُضيان، وهُديان، وحِميان.

أما إن كان مفتوح الأول فيثنى بالواو إن كان من ذوات الياء مثل: عَصَوان وقفوان، ويثنى بالياء إن كان من ذوات الياء من نحو: فَتيان في فتى.

وأجاز الكسائي في رُضيان وحِميان تثنيتهما بالواو في نحو: رُضوان وحموان، وليس يبنى عليهما، كما قال الفرّاء[٣]؛ أي لا يقاس عليهما.

٢- أما مازادت حروفه كخوزلى وقهقرى فتثنيته - فيما نسب إلى الكوفيين -

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٥٢٧.

(٢) شرح الجمل ٢/ ٣٧١.

(٣) المزهر ٢/ ٩٤، ومجالس ثعلب ٢/ ٧٣٧ (الملحق)، وانظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٦٠، والمخصص ١٤/ ٢٥، ١٥/ ١١٣، وشرح التسهيل ١/ ١٠٠، وشرح مقصورة ابن دريد لابن خالويه ١٨٠.

بإسقاط ألفه المقصورة فيقولون فيهما: خوزلان وقهقران[١].

ولا يجوّز البصريون هذا الإسقاط[٢]، وساق الأنباري (٥٧٧هـ) حجج الكوفيين كما اقتضاه منهجه بطول اللفظ، ولما كانت التثنية توجب زيادة ألف ونون عليهما ازدادا كثرة وطولاً فاجتمع ثقلان: ثقل أصلي، وثقل طارئ فجاز أن يحذف منهما؛ لكثرة حروفهما كما يحذفون لكثرة الاستعمال.

والحجة الأخيرة منطقية ما أحسبها دارت في خلد الكوفيين.

وأدار على لسان البصريين نقض حجج الكوفيين المارة الذكر بـ«أن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد، فينبغي أن لا يحذف منه شيء قلت حروفه أو كثرت».

وفذلكة الرأي أن البصريين يثنون اللفظ على ظاهره وبكامل حروفه، على حين يسقط الكوفيون الحرف المقصور – إن صح هذا عنهم – ورأي البصريين أسدّ عندي لئلا يؤدي إلى الوهم، ويمكن الإفادة مما أورد ابن عصفور (٦٦هـ)[٣] في تثنية (حبلى) ويثنى على رأي الكوفيين حُبْلان، وعلى رأي البصريين: حُبْليان «لئلا يتوهم أنه تثنية حبل»!!

٢–تثنية الممدود:

نسب إلى الكوفيين والأخفش (٢١٥هـ) أن[٤] الهمزة في الممدود وضعت للتأنيث وهي علامته وليست مبدلة من ألف التأنيث كما رأى البصريون، والممدودة فرع عن المقصورة أبدلت منها همزة[٥].

والمعزو إلى الكوفيين ثلاثة مذاهب في الممدود:

(١) المخصص ١٥/ ١١٤، وشرح الكافية ٢/ ١٧٤، وائتلاف النصرة م/ ٤٤.

(٢) الإنصاف م/ ١١٠، وشرح التصريح ٢/ ٣٧١.

(٣) الممتع ٢/ ٦٠٩.

(٤) شرح التسهيل ١/ ١٠٠.

(٥) الهمع ٢/ ٦٩.

١-ما طال من الممدود كعاشوراء وخنفساء وقرفصاء، تحذف همزته فيقال: عاشوران وخنفسان وقرفصان. وعزي هذا المذهب إلى الكسائي والفراء وعدّهما إياه قياسياً(١).

٢-ما كان قبل ألفه واو، ثنوه بالهمزة والواو فقالوا في نحو: لاواء وجلواء: لاوآن ولاواوان، وجلوآن وحلواوان(٢).

٣-وأجاز الكسائي(٣) والفراء(٤) في نحو: رداء وكساء: كسايان ورديان وحمل باب حمراء على جميع ما جاء في باب رداء وحكوهما عن العرب.

والرأي عند البصريين أن تقول: رداءان وكساءان(٥)، والقلب فيهما جائز فتقول: رداوان وكساوان وحمراوان.

والذي حكاه الكسائي عن العرب عضده سماع أبي زيد الأنصاري (٢١٥هـ)(٦) عن بعض بني فزارة يقول: هما كسايان وخبايان وقضايان فحوّل الواو إلى ياء كما ترى.

٣-كلا وكلتا: اتفق البصريون والكوفيون أن في (كلا وكلتا) تثنية معنوية، وزاد الكوفيون: ولفظية وأنكر البصريون هذا الأمر.

أما الكوفيون(٧) فعدّوا أصلهما «كلٌّ» وخففت اللام، وزيدت الألف للتثنية، كما زيدت التاء في «كلتا» للتأنيث، وحذفت نون التثنية منهما؛ لأنهما يلزمان

(١) شرح التسهيل ١/ ١٠٠.
(٢) شرح المفصل ٤/ ١٥١.
(٣) المخصص ١٥/ ١١٦، وشرح المفصل ٤/ ١٥١، والهمع ١/ ٤٤.
(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٧.
(٥) الكتاب ٣/ ٣٨٩، والمقتضب ٣/ ٣٩.
(٦) تهذيب اللغة ١٥/ ٦٩٠، ولسان العرب ١/ ٢١.
(٧) الإنصاف م/ ٦٢، ومغني اللبيب ١/ ٢٢٣، وشرح الكافية ١/ ٢٨، وشرح المفصل ١/ ٥٤، وائتلاف النصرة م/ ٣٦، وهمع الهوامع ١/ ٤١، والأشموني ١/ ٧٧، وقد تأكد عندي أنه رأي الفرّاء. انظر: معاني القرآن ٢/ ١٤٢.

الإضافة، والألف منهما كالألف في «الزيدان» وشبهه.

وذهب البصريون أن الألف فيهما كألف «عصا» أي: أنهما مقصوران.

وساق الأنباري على لسان كل من المذهبين حججه، ولا داعي للإفاضة فيها، ولكن يمكن القول أن «كلا وكلتا» صيغتان دالتان على التثنية، «حملهما التطور اللغوي في الحقبة التي سبقت الدراسات النحوية فتحجرتا مع الزمن»[١] وضاع منهما الأصل أو جُهل، وحار الأسلاف في هذا «الأصل» كل يدلو بدلوه، ويلجأ إلى الافتراض، ولا شيء غيره، وهو لا يحل مشكلاً، ولا يميط لثاماً.

٤-نسب إلى الكوفيين إجازتهم تثنية المركب المزجي من نحو بعلبك وسيبويه، وجمعه[٢] ولم اتصل بخبره في كتب الكوفيين وما أظنهم فعلوا ذلك، وترى رأينا فيه في فصل «الجمع» من هذا المبحث.

٥-تثنية الأعجمي: نقل ثعلب في أماليه[٣] أن الأسماء الأعجمية كإسماعيل وإبراهيم لا تعرف العرب لها تثنية ولا جمعاً، وإنما تجئ التثنية على قصد اللفظ فتقول: إبراهيمان وإسماعيلان، وهو مذهب سليم، ولا أعرف للبصريين رأياً يخالفه.

٦-في الأعلام المضافة نسب إلى الكوفيين تثنيتهم المتضافين، والكنى خاصة فتقول في: أبي رافد: أبوا رافدين وهكذا، وأُما المحمدين.

أما البصريون فيثنون المضاف ويبقون المضاف إليه مفرداً من نحو: أبو رافد، وأما الزيدين[٤].

٧-وعزي إلى الكوفيين إباحتهم تثنية أجمع وجمعاء في التوكيد[٥]، ونسب

(١) محمد خير الحلواني؛ الخلاف النحوي ٦٥.

(٢) همع الهوامع ١/ ٤٢.

(٣) المزهر ١/ ٢٩٣، وملحق مجالس ثعلب ٢/ ٧٥٣.

(٤) ارتشاف الضرب ١/ ٢١٧، والكتاب ٣/ ٤٠٩، وهمع الهوامع ١/ ٤٢.

(٥) أوضح المسالك ٣/ ٢٢، وهمع الهوامع ١/ ٤٣، وائتلاف النصرة م/ ٧٢.

إلى الكسائي والفراء[١] ولم اتصل بخبره في كتب الكوفيين. ولا يُجيز البصريون ذلك؛ لأنها بمنزلة «كل» في الدلالة، وكل لا تثنى ولا تجمع.

٨-نون المثنى:

ومما يتصل بالمثنى تجويز الكسائي حذف النون من المثنى في السعة، فجاز عنده: قام الزيدا، بغير نون[٢]، وقاسه على ما نسب إلى كلام الطير في قول الحَجَلة للقطاة: «اقْطِي قَطا، فبيضك ثنتا، وبيضي مِئتا» أي ثنتان ومئتان[٣].

وفي الشعر روى أبو بكر الأنباري (٣٢٨هـ)[٤]:

أنا أعنز لُبْنٌ ثلاث فبعضها
لأولادها ثنتا وفي بيتنا عنزُ

أراد: ثنتان.

وفي الرجز ورد قول عبد بني عبس[٥]:

قد سالم الحياتِ منه القدما
الأفعوانَ والشجاع الشجعا
وذاتَ قرنينِ ضموزاً ضرْزما

ورواه الكوفيون بنصب الحيات، وذهبوا إلى أنه أراد: القدمان فحذف النون، وأنشدوا قول الآخر[٦]:

(١) ارتشاف الضرب ١/ ٦١٣.

(٢) همع الهوامع ١/ ٥٠.

(٣) الخصائص ٢/ ٤٣١، وشرح الجمل ١/ ١٥٣.

(٤) السبع الطوال ٣٠٥.

(٥) الكتاب ١/ ٢٨٧، والخصائص ٢/ ٤٣٠.

(٦) الخصائص ٢/ ٤٣٠، وفي الكامل للمبرد ٣/ ١٤١ نسب الشطران لمحمد بن ذؤيب العماني برواية: قادمةً، وليس فيه موضع الشاهد.

كـــأن أذنـــيه إذا تـــشـــوفـــا
قـــادمـــتـــا أو قَـــلَـــمـــا مُـــحـــرّفـــا

على أنه أراد: قادمتان أو قلمان محرّفان.

ولا أدرى إن كان الكوفيون – والكسائي خاصة – ذهبوا إلى قياسية حذف نون المثنى في الاختيار أم اكتفوا بالشواهد المتقدمة، فإن كان الأول فإنه موهم يجتلب اللبس، وماذا قالوا في: هذان وهاتان وما ناظرهما؟!

٩–على أن «النون» في المثنى والجمع مسألة خلاف، فمذهب الفراء[١] أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد في الوقف، ولو قلت: رأيت زيداً ووقفت فإن صورته صورة الاثنين في حال الرفع لو لم تلحق النون، ثم حمل المنصوب في التثنية والمجرور على المرفوع في لحاق النون.

أما ثعلب فقد أغرب حين ذهب إلى أنها عوض عن تنوينين في التثنية، فإذا قلت: زيدان فالنون عوض من التنوين في: زيدٌ وزيدٌ، وإن قلت: زيدون، فالنون عوض عن التنوينات في: زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ.

وعقب أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ) الذي نقل رأي ثعلب المذكور آنفاً[٢]: «ويلزم ثعلباً أن يقال له: كيف صارت الألف بدلاً من ضمتين، وليست الضمة من حيز الألف ولا تجانسها؟ وإذا كانت الواو في الزيدون بدلاً من ثلاث ضمات فكيف يجمع إذا جمع مئة نفس؟ هل تصير عنده بدلاً من مئة ضمة وكذلك إلى ما زاد؟».

واختلف البصريون أيضاً فعند سيبويه أنَّ الألف والواو والياء في المثنى وجمع المذكر السالم هي حروف الإعراب نابت عن الحركات الثلاث[٣].

ورأي الأخفش (٢١٥هـ) أن الإعراب فيهما بحركات قُدّرت على ما قبل تلك

(١) شرح الجمل ١/ ١٥٣.

(٢) الإيضاح في علل النحو ١٤١، وانظر: المدارس النحوية، د. شوقي ضيف ٢٢٩.

(٣) الكتاب ١/ ١٧ وما بعدها، وانظر: الإيضاح في علل النحو ١٤١.

الحروف[١]، ورأي الجرميّ (٢٢٥هـ) أن الألف في (الزيدان) ليست الإعراب وانقلابها هو الإعراب[٢].

ومهما يكن من أمر فإن بعض اللسانيين المحدثين يفترض «أن الجماعات السامية كالأكاديين مثلاً كانوا يسكّنون نون المثنى، ونسبت تلك الجماعات بعد ذلك أن الألف التي تسبق النون هي علامة التثنية المرفوعة، فأضافوا ياء نهائية بعد النون للدلالة على التثنية أو لتأكيدها، وكانت هذه الياء تنطق ياء مكسورة أي: كسرة مشبعة أو ياء مسبوقة بفتحة، وتحولت هذه الياء المكسورة أو خففت إلى كسرة حركت بها نون المثنى كما تحوّلت الياء المسبوقة بفتحة إلى فتحة»[٣].

وهو كما ترى افتراض لا دليل عليه، والله أعلم.

١٠-بين التثنية والجمع:

من منطق اللغة «دلالة كل لفظ على ما وضع له، فيدل المفرد على المفرد، والمثنى على اثنين، والجمع على جمع». وللتثنية جهتان: لفظية وعليها معظم الكلام كقولك في الرجل: الرجلان، وفي محمد: محمدان أو قولك: جاء محمد والرجل. ومعنوية: مثل تثنية أعضاء الجسد كالرأس والوجه والأنف والظهر من نحو: ضربت رؤوس الرجلين، وصفعت ظهور الرجلين، وأنت تريد: رأسين، وظهرين، وفي التنزيل: ﴿**فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**﴾[٤]. وقال امرؤ القيس:

يطير الغلام الخفّ عن صَهَواته

ويَلْوي بأثواب الصَّفيفِ المُثقّلِ

أراد: صهوة واحدة.

(١) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٣ وما بعدها.

(٢) الإيضاح في علل النحو ١٤١، وانظر: المدارس النحوية، د. شوقي ضيف ٢٢٩.

(٣) د. خليل يحيى نامي: دراسات في اللغة العربية ٢٠.

(٤) سورة التحريم ٦٦/ ٤، وانظر: الأمالي الشجرية ١/ ١١٤، وشرح المفصل ١٥٥/٤-١٥٧، وهمع الهوامع ١/ ١١.

قال الفرّاء[١]: وإنما اختير الجمع على التثنية؛ لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان: اليدين والرجلين والعينين، فلما جرى أكثره على هذا ذهب بالواحد منه إذا أضيف إلى اثنين مذهب التثنية، وقد يجوز تثنيتهما، قال أبو ذؤيب:

فَتَخَالَسَا نَفْسَيهِمَا بِنَوافِذٍ
كَنَوافِذ العُبُط التي لا تُرقعُ

وقد يجوز هذا فيما ليس من خلق الإنسان، وذلك أن تقول للرجلين: «خليتما نساءكما» وأنت تريد: امرأتين، و«خرقتما قُمُصكما» وأنت تريد: قميصين.

وأثنى ابن يعيش (٦٤٣هـ)[٢] على رأي الفرّاء وعدّه «من أصول الكوفيين الحسنة»، وإلى مثله ذهب الرضي (٦٨٦هـ)[٣]، وعلى الضد وقف ابن عصفور (٦٦٩هـ)، ووصف الرأي بالفساد محتجاً بالقول[٤]: «لو كان كذلك لوجب أن ينزل العضو الواحد منزلة اثنين، فيقال: قطعت رأس الكبشين وذلك غير جائز.

وهذا الذي أنكره ابن عصفور وعدّه غير جائز أورده الفرّاء فقال[٥]: «ويجوز في الكلام أن تقول: ائتني برأس شاتين، ورأس شاة فإذا قلت: برأس شاة فإنما أردت رأسي هذا الجنس، وإذا قلت: برأس شاتين فإنك تريد به الرأس من كل شاة»، وعليه يونس بن حبيب البصري (١٨٢هـ) الذي حكى عن رؤبة قوله: ضربت رأسيهما؛ لأن العرب تقول: ضَعْ رحالهما وغلمانهما، وإنما هما اثنان[٦].

وللبصريين رأي آخر في السبب الذي من أجله كان وضع الجمع موضع التثنية مقيساً في كل شيء من شيئين وهو: كراهية استثقال الجمع بين شيئين مع عدم اللبس[٧].

(١) معاني القرآن ١/ ٣٠٧.
(٢) شرح المفصل ٥/ ١٥٥.
(٣) شرح الكافية ٢/ ١٧٦ وما بعدها.
(٤) شرح الجمل ٢/ ٤٤٦.
(٥) معاني القرآن ١/ ٣٠٧.
(٦) الكتاب ٣/ ٦٢١ وما بعدها.
(٧) شرح الجمل ٢/ ٤٤٦، وانظر: الكتاب ٣/ ٦٢١.

الجمع

جموع العربية ثلاثة: المذكر السالم، والمؤنث السالم، والتكسير، وهذا قسمان: قلة وكثرة.

وللكوفيين في الجموع مسائل خالفت نظائرها عند البصريين، بعضها منسوب إليهم، واستقريت مسائل مما وصل إلينا من كتبهم، سأعالج أهمها على مألوف عادة هذا البحث.

أ- جمع المذكر السالم:

١- المقصور: نسب إلى الكوفيين[١] جمعهم الاسم المقصور أمثال: المصطفى والمجتبى وموسى (من الأعجمي) جمع سلامة فيقولون: المصطفَون والمجتبَون، والمصطفَين والمجتبَين بحذف الياء (الألف المقصورة) ويتفقون في صنيعهم هذا مع البصريين، لأنك «تحذف الألف وتدع الفتحة التي كانت قبل الألف على حالها»[٢]، ويختلف الفريقان في جمع الأعجمي الأصل كموسى وعيسى؛ فالكوفيون - فيما نسب إليهم - يضمون ما قبل الواو والنون فيها[٣]. أما البصريون فلا يرون بين العربي الأصل أو غيره فرقاً. وقد تبين لي أنه رأي الكسائي[٤]، ولم أجده في كتاب كوفي.

٢-نقل الأنباري (٥٧٧هـ) وغيره[٥] مسألة خلافية في جمع الاسم الذي آخره تاء تأنيث سمي به رجل، كطلحة وحمزة جمع مذكر سالماً فيقولون فيهما:

(١) ارتشاف الضرب ١/ ٢٦٨ وما بعدها، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٢٨، وشرح الجمل ١/ ١٥٠، وشرح الكافية ٢/ ١٨٠، وانظر: الائتلاف م/ ١٠٧، وشرح التسهيل ١/ ١٠٣ وما بعدها.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٩٠، وانظر: المقتضب ١/ ٢٥٩.

(٣) المقصور والممدود لابن ولاد ١٣٩ وما بعدها.

(٤) تاج العروس (عيسى) ١٦/ ٢٩٨ (ط. الكويت).

(٥) الإنصاف م/ ٤، والتبيين للعكبري م/ ٢٦، وشرح التسهيل ١/ ٨٥، وشرح المفصل ٥/ ٦٠، والمقتضب ٢/ ١٨٨، وشرح الكافية ٢/ ١٨٠، وهمع الهوامع ١/ ٤٥.

طلحون وحمزون، وإلى ذلك ذهب ابن كيسان (٢٩٩هـ) ولكنه اشترط فتح عين أمثالهما، أي فتح اللام من (طلحون) والميم من (حمزون).

والبصريون لا يرتضون هذا الجمع[١] ويجمعونهما على: طلحات وحمزات، وأورد الأنباري على لسان الفريقين حجج كل منهما، وزعم أن الكوفيين أباحوا هذا الجمع لأنه في تقدير: طلح وحَمْز، وأن البصريين رأوا فيه شذوذاً؛ لأن الجمع في طلحون وأشباهه إنما يقع على حروف الاسم جميعاً، وتاء التأنيث من جملة تلك الحروف، وأنهم قاسوه على رَبْعة وقالت العرب في جمعه: ربعات ولم تقل: ربعون إلى غير ذلك مما أفاض فيه أبو البركات.

ولو صح الذي أورده الأنباري فإن الكوفيين جانبوا ظاهر اللفظ، والتمسوا عنهما في طلحة وحمزة وهبيرة «معناها» ودلالتها، فمادام المسمى بها ذكراً فليجمع جمع مذكر سالماً، وتشبث البصريون بظاهرها يعضدهم السماع كقول ابن قيس الرقيات:

رَحِمَ اللهُ أعْظُماً دَفَنُوها
بِسِجِستانَ طَلْحَةَ الطَلَحاتِ

٣-ونسب إلى الكوفيين إباحتهم جمع ما جاء على أفعل فعلاء من نحو: أبيض وبيضاء وأحمر وحمراء على أبيضون وأحمرون، ومنه قول حكيم الأعور الكلبي[٢]:

فما وجدتْ بناتُ بني نِزار
حَلائلَ أَحْمرينَ وأَسوديِنا

وعدّه البصريون من النادر الذي لا يقاس عليه.

(١) الكتاب ٣/ ٥٧٨، والمقتضب ٢/ ١٨٨.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٥، وشرح المفصل ٥/ ٦٠، وشرح شواهد الشافية ١٤٣، وشرح الكافية ٢/ ١٨٠، والهمع ١/ ٤٥.

ونسب إليهم أيضاً إجازتهم جمع ما كان وصفاً كعانس مما لا يقبل التاء، وعدّوا بيت أبي قيس بن رفاعة شاهداً له(١):

مِنّا الذي هُو ما أن طرّ شاربه

والعانسون ومنا المردُ والشيبُ

أما جمع أفعل فعلاء فقد نسب إلى الفرّاء(٢) – ولم أجده في كتبه – وأقرّه مجمع اللغة العربية بمصر(٣)، وملخص قراره: «يجاز جمع الصفات من باب أفعل فعلاء مثل: أسود سوداء وأبيض بيضاء بالواو والنون في المذكر، وبالألف والتاء في المؤنث».

أما «العانس» وأشباهها، فليس الوصف خاصاً بالنساء حسبُ، بل يقال كما أفاد ابن السكيت (٢٤٤هـ): رجل عانس، وامرأة عانس(٤).

٤–جمع الكنى: نسب إلى الكوفيين مطلقاً في المكنين بأم وأب إن كان معنى لجماعة لكل منهم ولد اسمه «محمد أو غيره» أن يجمع الآباء والمضاف إليه فيقال: آباء المحمدين، وأمهات المحمدين(٥)، ولم أصل بخبره في كتب الكوفيين.

ورأى يونس بن حبيب البصري (١٨٢هـ) أن تقول: آباء محمد، وآباء زيد(٦)، وعقب سيبويه (١٨٠هـ) ناقل الرأي فقال: «وهو أحسن من آباء الزَّيدين، وإنما أردت أن تقول: كل واحد منهم يضاف إلى هذا الاسم». ويعتمد الرأي الكوفي – لو صح – على جمع ظاهر اللفظ بشِقّيه، وفيه من التيسير ما فيه.

(١) إصلاح المنطق ٣٤١، والأمالي الشجرية ٢ / ٢٣٨، وهمع الهوامع ١ / ٤٥، والدرر اللوامع ١٩.

(٢) ارتشاف الضرب ١ / ٢٦٧.

(٣) في أصول اللغة ٢ / ٥٠.

(٤) إصلاح المنطق ٣٤١.

(٥) ارتشاف الضرب ١ / ٢١٧.

(٦) الكتاب ٣ / ٤٠٩.

ب–جمع المؤنث:

١–من مسائل الخلاف بين المذهبين: أن المجموع بالألف والتاء لأقل العدد(١) فنقول ثلاث غرفات، وخمس غرفات إلى العشر، ورجحه الحريري (٥١٦هـ)(٢).

ويقع هذا الجمع عند البصريين(٣) للقليل والكثير، والقليل من العشرة فما دونها حتى الثلاثة، والكثير ما فوق ذلك.

ويبدو أن الرأي الكوفي رأي الفرّاء وبه فسّر الآيات: ﴿**وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ**﴾(٤)، والآية: ﴿**الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ**﴾(٥).

٢–مرّ أن الكوفيين أباحوا جمع ما كان على أفعل فعلاء جمع مذكر سالماً، ونضيف هنا إجازتهم جمعه جمع مؤنث سالماً، وهو رأي نسب إلى الفرّاء(٦)، الذي حكاه عن العرب.

وأجاز مجمع اللغة العربية بمصر(٧) ما جاء على هذا النحو مما يتعاوره المعاصرون من نحو: خضراوات وحسناوات وعذراوات وسمراوات.

ويُقاس هذا على ما جاء عن العرب في جمع خيفاء على خيفاوات(٨)، ودكّاء على دكاوات(٩)، وعمياء على عمياوات. وفي الحديث النبوي: «ليس في الخضراوات صَدَقة»(١٠)، وهو جمع مُيسّر تقتضيه حياتنا المعاصرة.

(١) ائتلاف النصرة م/ ٩٢.

(٢) درة الغواص ١٩١.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٩١، ٥٧٨، وارتشاف الضرب ١/ ٢٧٦، وشرح المفصل ٥/ ٢٠٩.

(٤) سورة البقرة ٢/ ٢٠٣، وانظر: معاني القرآن ١/ ١٢٢.

(٥) سورة البقرة ٢/ ١٩٧، وانظر: معاني القرآن ١/ ١١٩، ١٢٢، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٤٥، ٢٤٨.

(٦) ارتشاف الضرب ١/ ٢٦٧.

(٧) في أصول اللغة ١/ ٥٠.

(٨) لسان العرب (خيف) ٩/ ١٠٢.

(٩) اللسان (دكك) ١٠/ ٤٢٥.

(١٠) سنن الترمذي (الزكاة) ١٣، وشرح الجمل ١/ ٤٩، واللسان (خيف) ٩/ ١٠٢، و(دكك) ١٠/ ٤٢٥.

٣-جمع «فُعْلة»

عزا أحد المتأخرين إلى الكوفيين جمع ما كان على (فُعْلة) بالضم من نحو: ظُلْمة وغُرْفة ورُكبة على (فُعَلات)؛ لأنه عندهم جمع جمع[١]، فظُلمات جمع ظُلَم، وغُرفات جمع غُرَف، ورُكبات جمع رُكَب كأنه فتح على الأصل. وهذا الرأي ليونس بن حبيب البصري[٢] تعضده قراءة أبي جعفر المدني (١٣٠هـ) للآية: ﴿مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾[٣]، وعلى ذلك قول النابغة[٤]:

ومعقد أيسارٍ على رُكَباتهم
ومربط أفراس ونادٍ وملعبِ

وقول بشر بن أبي خازم[٥]:

حَتّى سقيناهمُ بِكأس مُرّةٍ
مَكْروهةٍ حُسَواتُها كالعلقمِ

وقول عمرو بن شأس الأسدي[٦]:

ولمّا رأونا باديا رُكَباتنا
على موطن لا نخلط الجد بالهزلِ

ج-جموع التكسير:

سنعالج في جموع التكسير ما نسب إلى الكوفيين في جموع القلة والكثرة وطائفة من المسائل الأُخر:

(١) ائتلاف النصرة م/ ١٢٠، ونسبه الأعلم في النكت ٢/ ١٠٠٠ إلى الكسائي.
(٢) دقائق التصريف ١٢٨.
(٣) سورة الحجرات ٤٩/ ٤، وانظر للقراءة: شواذ القراءات ١٤٣، والمحتسب ١/ ٥٦، ٢/ ١٧١.
(٤) ديوان النابغة ٧٤.
(٥) ديوانه ١٨٤.
(٦) ديوانه ٩٤.

جمع القلة: جمع ابن مالك (٦٧٢هـ) جموع القلة بقوله:

أفعلة أفعُل ثم فِعْلة ثمت أفعال جموع قلة

وأَفْعِلة من نحو: أطعمة وأرغفة وأعمدة، وأفعُل من نحو: أكلب وأكبش وأجبل، وفِعْلة نحو: صِبية وفِتية وغِلْمة، أما أفعال فنحو: أبواب، وأسياف وأمثال وأجمال.

تلك جموع القلة وأوزانها عند البصريين[١]، وأخرج أبو بكر ابن السراج (٣١٦هـ): فِعلة من جموع تكسير القلة وعدّه اسم جمع[٢].

فزاد الرضيّ (٦٨٦هـ)[٣] (فَعَلة) وعدّ منه قول العرب: «إنما هم أَكَلة رأس»[٤]، وتعقبه مُضعفاً فقال: «وليس بشيء إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد من إطلاق فَعَلة»، ونقل الأشموني (٩٢٩هـ) عن ابن الدهان (٥٦٩هـ)[٥] أن من جموع القلة عند الفراء: «فُعَل» نحو ظُلَم، و«فِعَل» من نحو: نِعَم، و«فِعَلة» نحو قِرَدة، وإذا ضممنا اللفق إلى لفقه يكون المزيد في أوزان أدنى العدد عند الفرّاء: أربعة أوزان هي: فَعَلة، وفُعَل، وفَعَل، وفِعَلة.

ونخرج من الأوزان الأربعة فِعَلة كقِردة؛ لأنها بناء لأدنى العدد كما ذهب إلى ذلك سيبويه[٦] فقال: «وقد يُكسر على (فِعَلة) نحو: قرد وقِردَة، وحِسل وحِسَلة وأحسال إذا أردت بناء أدنى العدد»، أما سائر الأوزان الأُخر: فَعَلة، وفِعَل، وفُعَل فأشك أن يكون الفرّاء عدّها في جموع القلة، لأنها من أوزان جموع الكثرة[٧].

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٧٥ وما بعدها، والمقتضب ٢ / ١٥٦، وشرح الكافية ٢ / ١٩١، والأشموني ٤ / ١٢١.

(٢) الأشموني ٤ / ١٢١، وانظر: الأصول ٢ / ٤٣٢، وأوضح المسالك ٤ / ٣١٢.

(٣) شرح الكافية ٢ / ١٩١.

(٤) انظر المثل في: الفصيح ٣١٢، والفاخر ٢٥٧، والزاهر ٢ / ١٧، ومجمع الأمثال ١ / ٣٢، والعقد الفريد ٣ / ٩١.

(٥) الأشموني ٤ / ١٢١، وانظر: شواهد التوضيح ٩١.

(٦) الكتاب ٣ / ٥٧٥، ٥٨٨.

(٧) ارتشاف الضرب ١ / ٢٠٥، وأوضح المسالك ٤ / ٣١٣ وما بعدها.

ولعل من المفيد الإشارة إلى رأي نسب إلى الفرّاء أيضاً في هذا الباب، وهو عدّه جمع ما كانت فاؤه همزة أو واواً قياسياً من نحو: وهم وأوهام، وألف وآلاف، وأرض وآراض، وأنف وآناف، وأهل وآهال، وأمس وآماس(١)، وهو محكوم في الرأي البصري بالسماع، وليس في (الكتاب) ما دلّ على قياسيته، فما جاء فيه(٢): «وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعَلاً) فإنك إذا كسرته لأدنى العدد بنيته على (أفعال)، وذلك قولك: جمل وأجمال، وجبل وأجبال، وأسد وآساد» بل إن الخليل أنكر آراض قال: «ولم يقولوا: آراضٌ ولا آرُضٌ فيجمعونه كما جمعوا فَعْل»(٣).

ومما يتصل بجموع القلة مسألة «أشياء» التي اختلف فيها علماء المذهبين، وأفاضت فيها كتب النحو في باب ما لا ينصرف، وعالجتها كتب الخلاف النحوي حتى قال أبو حاتم السجستاني (٢٥٥هـ): «كان يجب أن تنصرف إلا أنها سمعت عن العرب غير مصروفة فاحتال لها النحويون باحتيالات لا تصح»(٤).

وأساس الحديث فيها كله ما جاء في التنزيل العزيز: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ**﴾(٥)، ولا نريد الخوض في سبب منعها من الجري (الصرف)، بل سنتبين محور الخلاف فيها، فالقوم مختلفون في مفردها، وفي كونها جمعاً أو اسماً للجمع، وما حاق هذه الصيغة من قلب أو حذف.

ورأي الكسائي والفرّاء أنها جمع، ولكن الكسائي رأى أن مفردها ثلاثي الجذر «شيء» وجمع كبيت وأبيات، وعومل عند عدم جريه كحمراء، وأيّده فيما ذهب إليه أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ)(٦).

(١) ارتشاف الضرب ١/ ١٩٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٧٠، ٥٨٦، ٥٨٨، ٥٩٢.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٩٩.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٢١.

(٥) سورة المائدة ٥/ ١٠١.

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢١٢، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٢١، وشرح الشافية ١/ ٢٩ وما بعدها.

ويرى الفرّاء[١] أنّ مفردها شييء – مضعف الياءين – نحو: ليّن وهيّن فكما تجمع على ألييناء وأهوناء، وحذف من وسط أشياء التي أصلها: أشيئاء همزة لكثرة الاستعمال، وكانت أفعلاء آلت إلى «أفعاء»، وإلى هذا المذهب ذهب الأخفش (٢١٥هـ) ومال إليه الزيادي (٢٤٩هـ)[٢] من البصريين.

وأنكر الخليل أن تكون «أشياء» جمعاً لأنه اسم جمع[٣].

وكان أصل أشياء شَيْئاء، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كُره من الواو، وكذلك أشاوى أصلها أشايا كأنك جمعت عليها إشاوة، وكأنّ أصل إشاوة شيئاء، ولكنهم قلبوا الهمزة قبل الشين، وأبدلوا مكان الياء الواو[٤].

ومهما يكن من أمر فمازالت «أشياء» معضلة، تشغل[٥] التفكير اللغوي الحديث كما شغلت أسلافنا – عفا الله عنهم – لأنها وردت ممنوعة من الصرف في الآية التي مر ذكرها (لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسوءكم) لورودها في سياق تتوالى فيه الأمثال ولو صرفت لقيل: عن أشياءٍ إنْ، وعند ذاك سيتكرر المقطع (إنْ) مرتين[٦]، ولقد كانت هذه الآية الكريمة بوضعها الذي ألمحنا إليه وحيرة العلماء في سبب منعها من الصرف إلى تشعب الآراء السالفة الذكر، وللكسائي رأي معروف في غير المنصرف قال فيه: «يجوز أن تصرف.. كل ما لا ينصرف في الكلام إلا

(١) معاني القرآن ١/ ٣٢١، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢١٢، والمنصف ٢/ ٩٦، والأمالي الشجرية ٢/ ٢١، والإنصاف م/ ١١٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢١٢، والمقتضب ١/ ٣٠، وشرح الشافية ١/ ٣٠، وشرح التصريف لابن يعيش ٣٧٣.

(٣) الكتاب ٤/ ٣٨٠، وتهذيب اللغة ١١/ ٤٣٩، والإنصاف م/ ١١٨.

(٤) الكتاب ٤/ ٣٨٠ وما بعدها.

(٥) د. مصطفى جواد: تحقيق تاج العروس ١/ ٢٢٦ (بيروت)، ود. رشيد عبدالرحمن العبيدي: أبو عثمان المازني ١٣٢، ود. رمضان عبدالتواب: التطور اللغوي: مظاهره وعلله ٧٤.

(٦) التطور اللغوي: مظاهره وعلله ٧٤ وما بعدها.

أفعل منك »[١]، وعُزي هذا الأمر إلى الكوفيين مطلقاً، وهو رأي الأخفش أيضاً[٢]، ولأن الأصل في الأسماء الصرف كما يعترف النحاة فلابد أن يكون منعها منه حديثاً، ولقد كانت « أسد » لا تمنع الاسم من الصرف[٣]، وفي القراءات القرآنية صرف ﴿ **سلاسل** ﴾[٤]، و﴿ **قوارير** ﴾[٥]، و﴿ **يغوث ويعوق** ﴾[٦]، وعزيت هذه القراءات إلى قرّاء كوفيين: الأعمش والكسائي والمدني: نافع[٧]، وإن فسرت هذه القراءات على التناسب فلعلها من ظواهر اللهجات[٨] أيضاً.

جموع الكثرة:

أوزان جموع الكثرة كثيرة ليس هذا موضع الإفاضة فيها، وسأشير إلى الأوزان التي وجدت فيها رأياً كوفياً:

فُعُل: نسب إلى الفرّاء قوله[٩]: ربما قالوا عُوُن كرُسُل فرقوا بين جمعي العانة والعُوان، أو ياء نحو: سيال وعيان وجاز تحريكهما بالضم فتقول: سُيُل وعُيُن وتسكينهما بكسر ما قبلها لتسلم الياء فتقول: عِين وسِيل كبِيض، أو مضعفاً على فعيل اسماً نحو: سرير وسُرُر، ولهذا شبيه عن سيبويه والمبرد، ولكنهما لم يحكيا: سُيُل وعُيُن إلا الضم[١٠].

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٨٢.

(٢) نفسه ٣/ ٢٣.

(٣) إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٥٧٧، واللهجات العربية في القراءات القرآنية ١٩١-١٩٣، ولهجة قبيلة أسد ٢٠٥.

(٤) الإنسان ٧٦/ ٤.

(٥) الإنسان ٧٦/ ١٥-١٦.

(٦) نوح ٧١/ ٢٣.

(٧) العنوان في القراءات السبع ٢٠١، والإتحاف ٢/ ٥٦٤، ٥٧٧ وما بعدها.

(٨) لهجة قبيلة أسد ٢٠٥.

(٩) ارتشاف الضرب ١/ ١٩٩.

(١٠) الكتاب ٣/ ٦٠٢-٦٠٤، وانظر: فهارس المقتضب ٤/ ١٧٠ وما بعدها.

ونقل سيبويه: «وزعم يونس أن من العرب من يقول: صَيُود وصَيد، وبِيض، وهو على قياس من قال في الرسل: رُسْل».

فِعَل: يأتي مما كان اسماً تاماً كفرقة وفِرَق، أو غير تام كضيعة وضِيَع، ونسب إلى الفرّاء في غير التام عدّه جمعاً قياسياً(١)، وحق فِعَل أن يكون على أفعال كما قيل في ضلع: أضلاع وعِنب: أعناب، وهو قليل(٢).

فُعْلان: ويجمع لاسم جاء على فعيل وفَعَل وفِعْل وأفعل، كرغيف ورُغفان، وذكر وذُكران، وذئب وذئبان، وعدّ الفرّاء – فيما نسب إليه – ما جاء على فُعْلان جمعاً لأفعل تقول: أحمر وحُمران، وأسود وسُودان(٣).

فعائل: أجاز الفرّاء جمع غمامة على غمائم، والأخفش على غمام كسحابة وسحاب(٤)، وهما معاً في المعجم(٥).

فَعَالى: وعدّ الكوفيون «خطايا» منه، وسبقهم إليه الخليل(٦)، والأصل عند الكوفيين – فيما أفاد الأنباري – خطائي مثل خطايع، إلا أن الهمزة قُدّمت على الياء، لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة وصحائف، وكتيبة وكتائب لوقوعها قبل الطرف بحرف، ولو لم تقدّم الهمزة على الياء في خطائي لأدى إلى اجتماع همزتين.

والحق إن عدّ «خطايا» فَعالى – الذي ذهب إليه الخليل والكوفيون – يحل الكثير من عسف الإجراءات التي مرت بها كلمة خطيئة – مفرد خطايا حتى

(١) ارتشاف الضرب ١/ ٢٠٠.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٧٣، والمقتضب ٢/ ٢٠٢.

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٢٠٧.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٧.

(٥) لسان العرب (غمم) ١٢/ ٤٤٣.

(٦) الكتاب ٣/ ٥٥٣، وانظر: الإنصاف م/ ١١٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٩، وارتشاف الضرب ١/ ١٢٩، وائتلاف النصرة م/ ١١٦، والتبيان في شرح الديوان ١/ ٨٠.

جُمعت –[1] لأنها مراحل افتراضية ترهق الدارسين، فمن العسير أن نصدّق أنها «مفاعل» في الأصل أو «فعاليل» أو «مفاعيل» ألا يمكن أن نتفادى – كما يقول الدكتور عبدالصبور شاهين – مواجهة التغيير المفترض بتوحيد أنموذج الجمع في هذا الباب بحمل المعتل على الصحيح فنعد «خطايا» كعذارى وصحارى ومدارى؟[2].

أفْعلاء: وعدّ الفرّاء «أشياء» منه[3]، وأصله عنده «فعيل» نحو: نبيّ وصفيّ جمعا على أنبياء وأصفياء، وقال ابن يعيش (٦٤٣هـ) معقباً على رأي الفرّاء: «لا دليل في ذلك؛ لأنهم قد يجمعون الشيء على غير بابه، ألا تراهم قالوا: شاعر وشعراء، وجاهل وجهلاء وإنما فُعَلاء بابه فعيل نحو: كُرماء ولُؤماء فكذلك هاهنا»[4].

وإذا كان الجمع عماده السماع – في جمع التكسير – فقد لجأ الفرّاء إلى القياس فيه، ولا أظن أن الأمر هذا فات ابن يعيش.

فُعُول: يطرد (فُعُول) في اسم على (فَعَل) من نحو: كعب وكعوب، ولا يطرد واوي العين نحو: بوح وبووح بل في يائيه نحو: بيت وبيوت[5].

ونقل أبو إسحق الزجاج (٣١١هـ) في حديثه عن الآية: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ**﴾[6]: بضم الباء، وقد رويت عن عاصم: بِيوت بكسر الباء، وعن جماعة من أهل الكوفة، وليس يروى البصريون: بِيوت بكسر الباء بل يقولون: أن الضمّ بعد الكسر ليس موجوداً في كلام العرب ولا أشعارها.

(١) انظر هذه الإجراءات بتمامها في «الأصول» للدكتور تمام ١٥٣–١٥٤.

(٢) انظر: القراءات القرآنية ٩٢، والمنهج الصوتي للبنية العربية ١٨١.

(٣) معاني القرآن ١/ ٣٢١.

(٤) شرح المفصل ٥/ ٦٥.

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ٢٠٣.

(٦) الأحزاب ٣٣/ ٥٣، وانظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٣٤.

قلت: وليس الأمر مختصاً بالبيوت وحدها ففي: الشُيوخ (غافر ٤٠/ ٦٧)، والعيون (يس ٣٦/ ٣٤، المائدة ١٠٩)، والجيوب (النور ٢٤/ ٣١) في ضم الحرف الأول من هذه كلها وكسره[١]، وكان حمزة يكسر الأول من هذه (الحروف) كلها[٢].

وقرأ الكسائي (الغُيوب) بضم الغين، وكسر الباء من (البيوت) والعين من (العيون) والجيم من (الجيوب) والشين من (الشيوخ)[٣].

واختلف عن عاصم فقرأ (البيوت) بالكسر ومثله في (العيون)، و(الغيوب) و(شيوخا)، ولكنه ضم الجيم في (الجيوب) وحدها[٤].

وإنما كسروا لأن «بعض العرب يكسر في الجمع بِيوت وشِيوخ بكسر الفاء»[٥] فكأنهم ذهبوا إلى اتباع الياء[٦]، ويفسر هذا لنا كسر الكسائي الباء في (بيوت)، ولأن القراءة سنة متبعة[٧] فقد ضم الغين في (الغيوب) بالرغم من أن كلا من (بيت وغيب) من السقيم اليائي.

والاختيار عند الكوفيين الضم في بيوت، وهم في ذلك على اتفاق مع البصريين[٨].

وثمة مسائل آثرت أن أفردها في هذا الموضع مع علمي أنها تدخل في جمعي القلة والكثرة:

(١) السبعة ١٧٨.

(٢) نفسه ١٧٩.

(٣) نفسه ١٧٨.

(٤) نفسه ١٧٩.

(٥) شرح الشافية ١/ ٢٠٩.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٣٤.

(٧) النشر في القراءات العشر ١/ ١٠.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٣٤.

١- الأشدّ: نسب أبو بكر الأنباري (٣٢٨هـ) إلى الفرّاء[١]: «أن أهل البصرة يزعمون أن الأشدّ اسم واحد مثل الآنك[٢]، قال: وقلما رأينا اسماً على أفعُل إلا وهو جمع، وأنشد عن المفضل بيت عنترة:

عَهدِي به شَدَّ النّهار كأنّما

خَضبَ البنان ورأسه بالعظلم

وبيت الآخر:

تطيفُ بِهِ شَدَّ النَّهار ظعينةٌ

طَويلةُ أنقاءِ اليدين سحوق»

ويتبين مما سبق أن الأَشُد جمع واحده شَدّ مثل: فلس وأفلس، وعليه الكسائي[٣] ولم أجد لثعلب فيه رأياً، ولكن ابن جني نقل من مصادره: «وذهب أبو عثمان (المازني) عن أحمد بن يحيى عنه إلى أنه جمع لا واحد له»[٤]، وليس فيه رأي ثعلب، وإنما نقل ما نقل لأنه يخالفه، فالرأي إذن كوفي عليه: الكسائي والفرّاء وربما ثعلب، ونسب إلى أبي عبيد القاسم بن سلام[٥] أيضاً.

ولا خلاف أن الأشد جمع عند البصريين ولكن مفرده شِدّة عند سيبويه[٦]، وعند أبي عبيدة: أَشَدّ[٧]، ووجه بيت عنترة المذكور آنفاً: عهدي به شدّ النهار... على حذف الزيادة في «أشد» على استكراه وضرورة.

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٤٣٧، والأضداد له ٢٢٣، وانظر: مجالس ثعلب ٢/ ٥٤٠.

(٢) الآنك: الرصاص أدي شير ١٢ وهي كلمة أكدية، مجلة مجمع اللغة العربية بمصر، ج١٩، ص ٤٦.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٣٢، ٥٤٥.

(٤) الخصائص ١/ ٨٧.

(٥) اللسان (شدد) ٣/ ٢٣٥.

(٦) الكتاب ٣/ ٥٨٢ وعليه الأخفش، انظر: أضداد أبي بكر الأنباري ٢٢٣.

(٧) مجاز القرآن ١/ ٣٠٥، ٣٧٨، وانظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٠٨، والخصائص ١/ ٨٧، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ١٠٠.

ونسب إلى يونس بن حبيب البصري أن مفرد الأشد: شُدّ، بمنزلة قولهم: الرجل وُدّيٌّ، والرجال أَوْدّي(١).

وهكذا تتباين الأراء وتتشعب فالجميع على أن الأشد جمع ولكن الخلاف في المفرّد – عدا رأي أبي عثمان المازني الذي رآه جمعاً لا واحد له – فهل هو: شِدّة أو شَدٌّ أو شُدّ؟ علم ذلك عند ربي!

٢–أَيمن: أيمن في القسم وغيره جمع يمين عند الكوفيين، لأنه على زنة «أفعُل»، وهو وزن اختص به الجمع دون المفرد.

وليس «أيمن» بجمع عند البصريين، بل اسم مفرد مشتق من اليمن والبركة(٢).

وفي الشعر العربي شواهد عدّة على أن أيمن جمع يمين، من ذلك قول زهير:

فتجمع أيمن منا ومنكم

بمقسمة تمور بها الدماءُ

قال ثعلب شارح ديوانه(٣): أيمن جمع يمين، تحلفون ونحلف. وقول الأزرق العنبري:

طرن انقطاعة أوتار محظربة

في أقوس نازعتها أَيمُن شُمُلا

وعقب الأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ) في هامش (الكتاب): «وقوله: نازعتها أيمن شُمُلا أي جذبت هذه إلى ناحية، وهذه إلى ناحية أخرى لأن جاذب الوتر يخالف يمينه شماله في جذبها وتنازعها»(٤).

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٤٣٦.

(٢) الإنصاف م/ ٥٩، وائتلاف النصرة م/ ٣٣، وشرح المفصل ٥/ ٣٤، ٤١، وشرح شواهد الشافية ١٣٣، وشرح المراح للعيني ٩٨ وما بعدها، ومغني اللبيب ١/ ١٠٦.

(٣) ديوان زهير ٧٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٥.

وقال أبو النجم العجلي:

يـــأتي لـــهـــا من أيمن وأَشـــمل

وفي اللسان[١]: «يقول: يعرض لها من ناحية اليمين وناحية الشمال، وذهب إلى معنى أيمن الإبل وأشمهلا فجمع لذلك».

وهمز «أيمن» عند الكوفيين – فيما أفاد الأنباري – همزة قطع؛ لأنه جمع، آلت إلى همزة وصل بكثرة الاستعمال، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل.

ونقض الأنباري أدلّة الكوفيين التي اصطفها على لسانهم، فأنكر – على لسان البصريين – أن تكون أيمن جمعاً؛ لأن همزتها همزة وصل وهمزة الجمع قطع، وأن كثرة الاستعمال لا تفضي إلى كسرها، وأن «أَفعُل» صيغة للجمع وللمفرد.

ولابن جني تعليل لفتح همزة «أيمن»[٢] رأى فيه أنه اسم غير متمكن، ولا يستعمل إلى في القسم، فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه فتح تشبيهاً بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف.

والثابت أن يمين أي قسم من الكلم الذي عرفته أخوات العربية ففي الآرامية (Yimi)[٣] ولأنه استعمل في العربية استعمال الجمع أصابت أوصاله كثرة التقطيع فقالوا: أيمن الله وأيم الله، وإيم الله، ومَ الله، ومُ الله، وربما أرهقت همزته الأيام واستعماله في الشعر فصارت همزة وصل.

٣–ذهب الكوفيون – فيما نسب إليهم – إلى أن كلّ اسم يجمع على مفاعل وفواعل جاز فيه الاختيار: مفاعيل ومفاعل، وفواعيل وفواعل إلا أن يكون ما قبل الآخر ساكناً نحو: سِبْطر فإن ذلك لا يجوز فيه غير فواعل فنقول: سباطر ولا نقول: سباطير[٤].

(١) لسان العرب (يمن) ١٣/ ٤٦١.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ١١٧.

(٣) غرائب اللغة العربية ٢١٠.

(٤) ارتشاف الضرب ١/ ٢١٤، وشرح الجمل ٢/ ٥٣٧، وهمع الهوامع ٢/ ٥٣٧.

وعزي إلى الفراء اشتراطه لما جُمع على مفاعيل أو فواعيل أن لا يكون مضاعف الآخر مدغماً من نحو: مراديد في جمع مردّ؛ لأن الحرف المضعف بمثابة الحرف الواحد، فكرهوا أن يصير في الجمع اثنين بظهور التضعيف، وأنكر ما جاء على فواعيل جمعاً لفاعل، وعزوا السبب في ذلك أن نحو برقع ورد فيه برقوع، فحمل الجمع على ما يحتمله المفرد من الزيادة، وحكى مما جاء على مفاعيل: منكر ومناكير، وموعظة ومواعيظ، ومعذرة ومعاذير، ومخمصة ومخاميص، ومطفل ومطافيل، ومدخل ومداخيل، ودمل ودماميل، ومأخر العين ومآخير(١).

وفي القرآن الكريم ما يدل على صواب الرأي ففي الآية: ﴿**وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ**﴾(٢)، والأصل: مفاتيح لأنه جمع مفتاح، وفي الآية: ﴿**وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ**﴾(٣)، والأصل على الرأي المذكور معاذره؛ لأنه جمع معذرة.

وفي الشعر قول الشاعر:

في فتيةٍ كسُيوفِ الهندِ قد حَسَروا

أيدي السرابيلِ عن حدّ المرافيق

فقال: المرافيق جمع مرفق.

وفي فواعيل أجازوا: عصافر وعصافير، ودراهم ودراهيم. ويتأول البصريون ما أوردناه على الشذوذ والضرورة، فمفاتح في الآية المذكورة آنفاً جمع مِفْتح التي وصفها أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ) باللغة الفصيحة(٤)، و«معاذيره» جمع معذار بألف وليس جمعاً لمعذرة(٥)، وعزوا ما جاء في الشعر إلى الضرورة.

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٧ وما بعدها، وشرح الفصيح لابن الجبان ٣١٢.

(٢) سورة الأنعام ٦/ ٥٩.

(٣) القيامة ٧٥/ ١٥.

(٤) إعراب القرآن ١/ ٥٥٢.

(٥) ضرائر الشعر ٣٨.

وفذلكة القول في إجازة مفاعيل وفواعيل أن للكوفيين رأياً معروفاً في الحركات (الضمة والفتحة والكسرة) وأنها «أبعاض» الحروف وهو رأي الخليل(١)، وتتحول عند «إشباعها» ومطلها إلى الواو والألف والياء(٢)، ولما كانت مفاعل وفواعل مكسورة العين أجازوا إشباعها في الاختيار، وعضد هذا الرأي أبو عمر الجرمي (٢٢٥هـ) من البصريين(٣)، فأجاز في طابق طوابيق، وخاتم: خواتيم وكل ما جاء على «فاعل» بحيث جعله قياساً مطرداً.

وإلى مثله ذهب ابن مالك(٤)، واستثنى ما كان على فواعل فلا تدخله الياء فلا يقال: ضواريب إلا ما شذ كسوابيغ.

٤- الأسماء الأعجمية:

جمع ثعلب ما كان أعجمي الأصل في الأعلام من نحو: إسماعيل وإبراهيم على: أسامع وأباره(٥)، ونسب أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ) إلى الكوفيين مطلقاً جمعهم إسحق على أساحقة، ويعقوب على يعاقب، أما إسرائيل فقالوا فيه: أسارلة وأسارل(٦).

والمتأخرون يجمعون كل اسم أعجمي جمع مذكر سالماً فيقولون: إبراهيمون وإسماعيلون وإسحاقون(٧).

٥- عزا الجوهري (٣٩٨هـ) إلى الفرّاء - ولم أجده في مصدر كوفي - قوله:

(١) انظر كتابنا في البحث الصوتي عند العرب ٤٩ وما بعدها، وبحثنا: جهود الكوفيين في علم الأصوات، مجلة كلية الآداب، البصرة، ع٢٢، ص٥٧.

(٢) انظر أمثلة في السبع الطوال ٣٣٢، والإنصاف م/ ٢، ١٠٩.

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٢١٤.

(٤) تسهيل الفوائد ٢٧٩ وما بعدها.

(٥) المزهر ١/ ٢٩٣، وملحق مجالس ثعلب، وانظر: أخبار الزجاجي ١٩٨.

(٦) إعراب القرآن ١/ ٢١٧.

(٧) ائتلاف النصرة م/ ٩٧.

«نرى أنَّ واحد الأحاديث أُحدوثة، ثم جعلوه جمعاً»(١)، وأراد جمعاً غير قياسي.

وتعقب ابن بري (٥٨٢هـ) قول الفرّاء بالقول: «ليس الأمر كما زعم الفرّاء لأن الأُحدوثة بمعنى الأعجوبة، يقال: قد صار فلان أُحدوثة، فأما أحاديث النبي ﷺ فلا يكون واحدها إلا حديثاً ولا يكون أُحدوثة»(٢).

ولا إنكار أن صيغة (الأحاديث) جمع غير قياسي، وأن نظائر (الحديث) جمعها العرب على مثال رغفان أي حدثان، أو حُدُث كسُرُر(٣)، ومع ذلك فإن (أفعولة) إنما تطلق على مُحقّرات الأمور وغرائبها(٤)، كالأُضحوكة والأُطروحة والأُحدوثة(٥).

٦-جمع رمضان: كان الكوفيون الأوائل يكرهون جمع رمضان دون الشهر فيعدونه مما أضيف، ويعاملونه معاملته فيقولون في القلة: أشهر رمضان، وفي الكثرة: شهور رمضان، والعلة فيما نقل عن أبي جعفر الرواسي (١٩٠هـ) أن رمضان اسم من أسماء الله تعالى(٦).

والكوفيون اللاحقون يجمعونه على رمضانات ورماضين وأرماض، وعن ابن الأعرابي (٢٣١هـ): أروضة.

٧-نسب إلى الكوفيين والأخفش جواز حذف الحرف الذي قبل الرابع في الخماسي فما زاد من نحو: فرزدق وخدرنق فالجمع عندهم: فرادق وخدانق بحذف الزاي والراء.

(١) الصحاح (حدث)، وتاج العروس (حدث) ٥/ ٢١١.

(٢) التنبيه والإيضاح (حدث) ١/ ١٨٢، واللسان (حدث) ٢/ ١٣٣.

(٣) اللسان (حدث) ١/ ١٨٢.

(٤) كليات أبي البقاء ٤٢٦.

(٥) معاني أبنية الأسماء ٧٠.

(٦) يوم وليلة لأبي عمر الزاهد ٢٧٩.

ومذهب أبي عثمان المازني (٢٤٩هـ) حذف الزائد فنقول في جمع سفرجل: سفارج، وفي قبعثرى: قباعث فإن كان رابع الخماسي يوافق لفظاً كنون خدرنق، أو مخرجاً كمخرج دال فرزدق جاز حذف الخماسي فنقول: خدارق وفرازد، ومذهب سيبويه[١]: خدارق وفرازق وشمارد في جمع شمردل.

٨-الفُلْك: قال ابن جني (٣٩٢هـ)[٢]: «الفُلك عندنا اسم مكسر وليس عندنا كما ذهب الفرّاء من أنه اسم مفرد يقع على الواحد والجمع كالطاغوت ونحوه».

وإلى ذلك أشار الفرّاء فقال[٣]: «والفلك: تؤنث وتذكر وتكون واحدة وتكون جمعاً، وقال في يس (في الفلك المشحون) فذكّر الفلك وقال ها هنا: جاءتها فأنّث، فإن شئت جعلتها ها هنا واحدة، وإن شئت جماعاً».

ورأي الخليل أنه (فُعْل) كما كُسّر (فَعَل) وذلك قولك للواحد: هو الفُلك فتذكر، وللجميع: هي الفُلْك[٤]. أما ورود الضمة في أوله فبمنزلة ضمة باء (بُرْد) وخاء خُرْج، وضمة الفاء من الجمع بمنزلة ضمة حاء حُمر وصاد صُفْر[٥].

ويدل الاستقراء أن الفلك لفظه لفظ الجمع، ويكون واحداً كما يكون جمعاً[٦]، والقرينة هي التي تفصح عن المراد، ففي الآية (في الفلك المشحون) أراد به الواحد، ولو أراد الجمع لقال: المشحونة، وفي الآية (حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم) فأراد الجمع لقوله: وجرين.

(١) الكتاب ٣/ ٤١٧، وارتشاف الضرب ١/ ٢١٣.

(٢) المحتسب ١/ ٣١١، وانظر: زاد المسير ٤/ ١٩.

(٣) معاني القرآن ١/ ٤٦٠، وانظر: المذكر والمؤنث للفراء ٩٨، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٣٢.

(٤) الكتاب ٣/ ٥٧٧، وانظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦١٢.

(٥) الكتاب ٣/ ٥٧٧.

(٦) أسرار العربية ٦٣ وما بعدها، وتكملة الإيضاح ١٥٤، وشرح المفصل ٥/ ١٩ وما بعدها، وشرح المراح للعيني ٢٢٧.

التصغير

معنى التصغير – ويسمى التحقير أيضاً – التقليل، وهو عند النحاة والصرفيين، تغيير يطرأ على بنية الاسم وهيئته، فيجعله بالطريقة الخاصة المؤدية إلى هذا التغير محققاً الاختصار(١) لأغراض عدّة لخصها ابن يعيش (٦٤٣هـ) بالآتي ذكره(٢):

١– تصغير ما يتوهم أنه عظيم كقولك: رجيل وجميل.

٢– تقليل ما يجوز أن يتوهم أنه كثير كدريهمات ودنينيرات.

٣– تقريب ما يتوهم أنه بعيد كقولهم: بُعيد العصر، وقبيل الفجر.

وأضاف الأشموني (٩٢٩هـ) على هذا: تصغير ما يتوهم أنه كبير نحو: جُبيل، ويمكن درجه فيما يتوهم أنه عظيم.

ونسبت المظان التي بين أيدينا معنى آخر إلى الكوفيين وهو تصغير التعظيم(٣) واستدلوا عليه بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في عبدالله بن مسعود: «كُنيف مُلئ علماً» ويقول الحُباب بن المنذر الخزرجي الأنصاري: «أنا جُذيلها المحكك وعُذيقها المُرجب»، ويقول لبيد:

وكُلُّ أُناسٍ سَوفَ تَدخلُ بَينَهم
دُويهيةٌ تَصْفَرُّ منه الأنامِلُ

وأراد: الموت وهو عظيم في نفسه، وصَغّر الداهية مُعظماً لها لا محقراً لشأنها.

ويقول أوس بن حجر:

فُويق جُبيل شاهقِ الرأس لم تكن
لتبلُغَه حتّى تكلَّ وتعملا

وأراد عظم الجبل بدلالة قوله: حتى تكل وتعمل.

(١) النحو الوافي ٤ / ٦٨، وفي علم الصرف ١٢١ وما بعدها.

(٢) شرح المفصل ٥ / ١١٣.

(٣) شرح الأشموني ٤ / ١٥٧.

وقول الآخر:

أَحـارِ تَـرى بُـريـقـاً هبَّ مـوهـنـاً

كـنـارِ مـجـوس تـسـتـعـر اسـتـعـارا

وأراد: عظم البرق بدلالة قوله: كنار مجوس تستعر استعاراً مما دلّ على عظم البرق.

ومع وضوح هذا الغرض كما يستبان في الشواهد المتقدمة والأمثلة إلا أن البصريين أنكروه، وتأولوا ما جاء من الشواهد على التحقير.

أما غرض «التعظيم» الذي أوردناه فثابت في كتب الكوفيين ذكره أبو بكر الأنباري (٣٢٨هـ)(١) الذي عدّ أغراض التصغير ثمانية(٢) هي:

١- تصغير العين لنقصان فيها كقول: هذه دويرة، إذا لم تكن واسعة.

٢- تحقير المصغر في عين المخاطب، وليس به نقص في ذاته، ولا صغر، كقول القائل: ذهبت الدنانير فما بقي منها إلا دنينير واحد.

٣- التصغير على معنى التعظيم، وقد مرت أمثلة وشواهد فيما سبق.

٤- التصغير على منعى الذمّ كقولهم: يا فُويسق.

٥- التصغير على معنى الرحمة والإشفاق والعطف، كقولهم للرجل: يا بُني، ويا أُخي.

٦- تصغير المحل على جهة التقريب له: هذا فويق هذا، وهذا دوين الحائط.

٧- تصغير الجميع بتصغير الواحد: كدُريهمات.

٨- تصغير الجمع بتصغير أقله، كقولهم في تصغير الفلوس والبحور: أُفيلس وأُبيحر، بتصغير الأفلس والأبحر؛ لأنهما علما القلة في هذا الباب.

(١) شرح المفضليات ٧٦٦، والأضداد ٢٩١.

(٢) الأضداد لأبي بكر الأنباري ٢٩٢ وما بعدها.

وليس من الصعب إرجاع هذه السبعة الأوجه إلى ما أوردناه في أول حديثنا عن أغراض التصغير مما نقلناه عن ابن يعيش فمعظمها لا يخرج عن التحقير والتقليل وهو ما أفادته كتب البصريين المتقدمة، وحفلت به فضلاً عن كتب النحاة المتأخرين والصرفيين.

ولأنّ للمصغر شروطاً فإننا نجد في قادم الصفحات أن الكوفيين كثيراً ما خرجوا عليها لاختلاف ما بين المذهبين من سماع العرب والرأي.

وسنبدأ بذكر المهم مما لهم في «التصغير» من آراء:

١- أجاز الكوفيين تصغير ما أصل ألفه ياء نحو: ناب ويقال في جمعه أنياب، وصغّروه على نويب، ويصغره البصريون على نييب(١).

٢- وأجازوا إبدال الياء في نحو: شيخ وبيت أن يصغرا على شويخ وبويت على القلب كراهة اجتماع الياءات وهو مذهب مُيسّر يعضده السماع عن العرب إذ قالوا في بيضة بويضة، وعدّه البصريون شاذاً(٢).

وأجاز مجمع اللغة العربية بمصر تصغير ما ثانيه صوت لين آخذاً بمذهب الكوفيين فيه(٣)، وفضل المجمع رأي الكوفيين «لخفة النطق بالواو بعد الضمة، واستثقال النطق بالياء بعدها؛ لأن الضمة والواو أختان متجانستان، أما الضمة والياء فمتنافرتان»(٤).

٣- أجاز الكوفيون جمع الكثرة على لفظه(٥)، مما لا نظير له في الآحاد كزعفران الذي صغروه على زُعيفران، وصغروا رُغفان على رُغيفان كأنهم قاسوه على عثيمان في تصغير عثمان، وجعلوا من ذلك «أصيلان» وعدّوا أصله أُصلان

(١) المقتضب ٢/ ٢٤٠، وارتشاف الضرب ١/ ١٧٤، وشرح الأشموني ٤/ ١٦٥.

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ١٧٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٨٦، وشرح الأشموني ٤/ ١٦٥.

(٣) في أصول اللغة ١/ ١٥٤.

(٤) نفسه ١/ ١٥٦.

(٥) وهو رأي الكسائي والفراء: شرح الشافية ١/ ٢٦٨.

في جمع أصيل، وقالت العرب فيه أيضاً: أصيلال.

وكان الفرّاء يقول: أصيلال تصغير آصال، وجعلوا زيادة اللام عوضاً عما حذفوا، ولو جاءوا به على الأصل لقالوا: أويصال، وشبهه بدهر وأدهر، ثم قالوا: دهارير كأنهم أرادوا: أداهير(١).

وأنكر الصرفيون والنحاة: تصغير جموع الكثرة(٢)؛ لأن مذهب البصريين يقتضي ردّ الجمع إلى واحده وتصغيره، ثم جمعه بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل، وبالألف والتاء إن كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل، ومثال الأول: غلّيمون في غلمان ومثال الآخر: جويريات ودريهمات في جوارٍ ودراهم.

وأنكروا أصيلان (وأصيلال) لأنه جمع كثرة، ولا يُصغر على لفظه كما قدمنا، والقياس فيه: أُصيلات(٣).

قلت: وهذا الذي أنكره المتأخرون في (أُصيلان) هو رأي الخليل، وكأنهم لم يروا رأيه فيه، و(الكتاب) بين أيديهم قال سيبويه(٤): «وسألت الخليل عن قولك: أتيتك أصيلالا فقال: إنما هو أُصيلان أبدلوا اللام منها، وتصديق ذلك قول العرب: آتيك أُصيلاناً».

وعضد ذلك المبرد (٢٨٩هـ)(٥) فأورد: أُصيلال وأُصيلان، وأُصيلانات.

٤-يجيز الكوفيون تصغير الخماسي فمازاد على ظاهر لفظه من غير حذف، فيقولون في سفرجل: سُفَيْرجِل، وفي قَبَعثرى: قُبَيعثرى(٦)، ولم اتصل بخبره في كتبهم.

(١) شرح التصريح ٢/ ٣٦٧.

(٢) شرح الشافية ١/ ٢٧٧، وارتشاف الضرب ١/ ١٧٠، وشرح المراح للعيني ٢٥٢، والأشموني ٤/ ١٧٥.

(٣) شرح الشافية ١/ ٢٧٧.

(٤) الكتاب ٣/ ٤٨٤.

(٥) المقتضب ٢/ ٢٧٨، وانظر: الأيام والليالي للفراء ٦٣.

(٦) شرح الجمل ٢/ ٢٩٥، وتكملة الإيضاح ١٩٦.

ورأي البصريين(١) أن يحذف الحرف الأخير فتصغير سَفرجل: سُفَيريج، وجحمرش: جُحَمير، وقَبعثرى: قُبيعث، وأجازوا العوض برد الياء فقالوا: عُضريف في عضرفوط، وقُبيعيث في قبعثرى.

٥-أجاز الكوفيون تصغير أيام الأسبوع، وأسماء الشهور؛ لأنها أعلام على هذه الأيام، فلم تتمكن تمكن زيد وعمرو ونحوهما من الأعلام(٢)، فنقول: سُبيت ومُحيرم ورُميضان. وأجاز ذلك أيضاً من البصريين: المبرد (٢٨٥هـ)، وأبو عثمان المازني (٢٤٩هـ)، وأبو عمر الجرمي (٢٢٥هـ)(٣).

وأباح سيبويه (١٨٠هـ) تحقير اليوم والشهر والسنة والساعة والليلة، وأبى تحقير أسماء شهور السنة، لكونها علامات من الدهر لا تحقّر(٤)؛ لأن التصغير تقليل عدد وتقصير الشيء والأيام والشهر وضعت على مقادير من الزمان خاصة.

٦-ذهب الفرّاء إلى تصغير المضاف إليه فيما كان مركباً تركيباً إضافياً لعاقل أو لغير عاقل: كأبي محمد وأم زيد فتقول: أبا مُحيمد، وأم زُييد(٥).

ومذهب البصريين أن يُصغر الأب والأم في الكُنى فتقول: أُبي محمد، وأُميمة زيد، وإن لم يكونا كنيتين فلا خلاف أنه لا يُصغر إلا المضاف.

ويعضد رأي الفرّاء في الكنى ما قالته العرب في أمثال: أم حُبين، وأبي الحُصين، وقول المرّار(٦):

أَعُلاقةً أمَّ الوليّد بعدما أفنانُ رأسِك كالثَّغامِ المخلسِ

(١) الكتاب ٣/ ٤١٧، والمقتضب ٢/ ٢٤٩ وما بعدها.

(٢) شرح المفصل ٥/ ١٣٩.

(٣) المقتضب ٢/ ٢٧٦، والمخصص ١٤/ ١١١، وارتشاف الضرب ١/ ١٦٩، وشرح الشافية ١/ ٢٩٣، وهمع الهوامع ٢/ ١٩١.

(٤) الكتاب ٣/ ٤٧٩ وما بعدها.

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ١٩٠، وشرح الشافية ١/ ٢٧٣.

(٦) انظر: الفرق لقطرب ١٩١، وإصلاح المنطق ٤٥.

٧-أنكر ابن عصفور (٦٦٩هـ) على الكوفيين تصغيرهم الضُحى - وهو صدر النهار، مؤنث - على ضُحيّ بزعم أنها تلتبس بتصغير ضَحوة فوجب أن تقترن بالتاء فيقال فيها: ضُحيّة[١].

ولعله قاسها على رُحيّة في تصغير رحى، وهما مؤنثتان[٢].

والصواب أن ضحيّة تصغير ضحوة، وصنيع الكوفيين صحيح[٣].

٨-منع الفراء تصغير: مِثل وشِبْه[٤]، وأجازه البصريون[٥]. قال سيبويه[٦]: «وأما قول العرب: هو مُثيل هذا وأُميثال هذا فإنما أرادوا أن يخبروا أن المشبه حقير، كما أن المشبه به حقير»، وقال المبرد[٧]: «وكذلك تحقير (شبه) و(نحو) و(شبيه) لأن الشيء لا يشبّه بالشيء في جميع حالاته، وإنما يُشبهه من حيث تشبهه به» وكان قال قبل هذا: «لأنك حقرت الآخر من حيث زعمت أنه مثله».

وذهب البصريون - في ظننا - إلى قياسها على دون وفوق اللذين يصغّران على دُوين وفُويق، وهو مذهب سليم؛ لأن في مثل وشبه معنى الظرفية.

٩-أجاز الكوفيون تصغير أفعل التعجب؛ لأنه اسم عندهم، وتصغيره في مذهبهم: قياسي[٨].

والخلاف في أفعل التعجب الذي ذهب البصريون أنه فعل ماضٍ، وأيدّهم فيه علي بن حمزة الكسائي وهشام بن معاوية الضرير من الكوفيين.

(١) شرح الجمل ٢/ ٣٧٨.
(٢) انظر: تكملة الإيضاح ١٩٨.
(٣) المقتضب ٢/ ٢٧٧، وتكملة الإيضاح ١٣٥.
(٤) ارتشاف الضرب ١/ ١٨٤.
(٥) الكتاب ٣/ ٤٧٧، والمقتضب ٢/ ٢٧٤، والمخصص ١٤/ ١٠٥.
(٦) الكتاب ٣/ ٤٧٧.
(٧) المقتضب ٢/ ٢٧٤.
(٨) الإنصاف م/ ١٥، والتبيين لأبي البقاء العكبري م/ ٤٢، وائتلاف النصرة (الأفعال)/ ٥، وشرح الشافية ١/ ٢٧٩، وشرح الكافية ٢/ ١٧٠، وشرح التصريح ٢/ ٨٧.

ورأى الكوفيون – عدا الكسائي وهشاماً – أنه اسم جامد لا يتصرف تصرف الأفعال، لأنه يلزم طريقة واحدة، وضارع الاسم في قبوله التصغير، وتصح عينه كما تصح العين في الاسم فتقول: هذا أقوم منك، وأبيع منك ولو كان فعلاً لوجب أن تُعل عينه بقلبها ألفاً كما قلبت في أمثال الأفعال: قام وباع، وأقام وأباع، ووافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه أبو الحسن الأخفش من البصريين(١).

وللبصريين في نقض هذه الحجج أقوال، خلاصتها التمسك بفعلية (أفعل) التعجب، وأقام الخليل – حين سأله سيبويه(٢) عن هذا التصغير – مماثلة لصيغ أخرى قائمة على المجاز اللغوي «الكناية» فعدّ ما أميلحه من نحو: يطؤهم الطريق، وصِيد عليه يومان، وليس بين الصيغتين سوى «التقدير» الذي ابتدعوه، وأخضعوا اللغة لسلطانه(٣)، إذ يكفي أن يرد العرب قول العرجي أو غيره:

يا مَا أُميلحَ غِزلانا شدَنّ لنا

من هؤليائكن الضالِ والسَمُرِ

والكوفيون يعتدون بالمثال الواحد، ويعممون الظاهرة الفردية ويقيسون عليها(٤)؛ «لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين»(٥)، ولا يمكن إنكار أن «أفعل» التعجب تجرد عن معنى الحدث والزمان وهما من خواص الأفعال، ولعلهم قاسوه على «أفعل» التفضيل الذي صُغر في نحو: ما أحيسنه، وهو بمثابة تصغير التلطف الذي نجده في نحو: بُني وأُخي(٦).

(١) شرح الرضي ٢/ ٣٠٨.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧٨.

(٣) المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي ١٢٥.

(٤) مدرسة الكوفة ٤٢٩.

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو ١٢٩.

(٦) شرح الشافية ١/ ٢٧٩.

١٠- نسب إلى الكوفيين عامة أن الألف قد تجعل علامة للتصغير مكان الياء كقولهم في تصغير هُدهد: هداهد، وفي دابة وشابة: دُوابة وشُوابة المسموعتين عن العرب(١)، وعلى ذلك قول الراعي النميري(٢):

كهُداهد كَسَر الرماة جَناحَه

يدعو بقارعةِ الطَّريق هَديلا

ووجدت أن هذا الرأي رأي الكسائي(٣) الذي روى بيت الراعي المذكور آنفاً وقال: إنما أراد الراعي بشعره، هُداهد تصغير هُدهد.

وأنكر الأصمعي (٢١٥هـ) مقالة الكسائي وقال: ولا أعرفه تصغيراً، وإنما يقال ذلك في كل هدل وهدر.

وزعم ابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ) أن الراعي عنى بهُداهد حماماً كثيرة الهداهد، كما قالوا: جلاجل للكثير الجَلاجل، يقال: هَدْهَد الحمام هَدْهدة إذا ردد الصوت(٤).

وأقول: أما بيت الراعي فقبله البيتان:

أخذوا حمولته فأصبح قاعداً

ما يستطيع عن الديارِ حَويلا

يدعو أمير المؤمنين ودونه

خِرق تجر به الرياح ذيولا

مما يبعد رأي ابن عصفور؛ لأن الشاعر عنى رجلاً بعينه عُومل معاملة الهُديهد! وسياق القصيدة يفضي إلى هذا الزعم.

(١) ارتشاف الضرب ١/ ١٧١، وهمع الهوامع ٢/ ١٨٥، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٦٢.

(٢) شرح الراعي (بغداد، ١٩٨٠م)، ص٦٣.

(٣) اللسان (هدد) ٣/ ٣٣٤.

(٤) المقرب (بغداد، ١٩٧٠م)، ص ٤٣٦.

والتصغير «بالألف» المتمثل في دُوابة وشُوابة وهداهد المسموعة عن العرب يُفضي إلى القول: أن صيغة التصغير التقليدية في الثلاثي «فُعيل» وفي غيره «فُعيعيل» ليستا الصيغتين الوحيدتين في العربية، وأن موازنة يسيرة بين صيغ «فُعال» و«فُعَل» واستقراء معانيهما وصيغة «فُعيل» و«فُعَيْعيل» تسفر عن حقيقة لغوية غابت عن أذهان النحاة والصرفيين(١)، وهي استعمال العرب صيغة «فُعال» للتمليح – الذي يدخل في التصغير – من نحو: غُلام – الذي ضاع مُكبّره، وكُراع وهو علم لصغر الحجم، وسُعاد ولعلها مُصغر سعد، وربما تكون زُهاء وتجاه للتقريب من هذا(٢)، ولا أشك أن ما يقوله معاصرونا من العامة في علي: علاوي، وفي نداء (اسم أنثى) نداوي استملاحاً وتلطفاً منه أيضاً، وأطلقت العرب على الحصى الصغير كُلاكل، وقالت: قُلاقل وبُلابل للخفيف(٣)، وهو لعمري واحد يعضد بعضه بعضاً.

١١–وصغّر الكوفيون من نحو: «مُعاوية» على ظاهر لفظه، فقالوا: هو مُعَيّة(٤).

وقاسه البصريون على تصغير أسود، فمن قال فيه: أُسيّد صغّر معاوية على مُعيّة، وكان الأصل: مُعَيّة بثلاثة ياءات، وحذفت الياء المعتلة كراهة اجتماع ثلاثة منها.

ومن قال: أُسيود ولم يقلب قال: مُعيوية من غير قلب ولا حذف؛ لأنه لم تجتمع فيه ثلاثة ياءات.

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، ص ٧٧ وما بعدها.

(٢) نفسه.

(٣) اللغة العربية الفصحى ١٠٧. وانظر: لسان العرب (بلل) ١١/ ٦٩، و(قلل) ١١/ ٥٦٦، و(كلل) ١١/ ٥٩٧.

(٤) شرح الشافية ١/ ٢٣١، والصحاح (عوا).

والوجه الأول الذي ورد عن البصريين عليه الكوفيون، ولكنهم أبقوا الياء المعتلة، كل هذا للإبقاء على ظاهر اللفظ(١).

١٢-صغّر أبو العباس ثعلب (٢٩١هـ) المصادر المبدوءة بهمزة الوصل من نحو: اضطراب على: اضيريب فحذف الطاء لأنه بدل من تاء افتعل، وأبقى همزة الوصل.

ومذهب سيبويه (١٨٠هـ)(٢) في شبهه بإلقاء الهمزة عند التصغير وبإعادة الحرف المبدل فيقول: ضُتيريب.

وفي البصريين من يمنع تصغير ما جاء على الانفعال والافتعال وفيهم أبو عثمان المازني (٢٤٩هـ)(٣) الذي أنكر نطيليق وضيريب لأنهما ليس لهما مثال في الأسماء بل يحذف حتى يصير على مثال الأسماء فيقال فيهما: طليق وضريب.

وأقول: ما أحسب هذا إلا من صنع النحاة فلم أجد على كثرة التنقيب أن العرب قالت: اضيريب أو ضتيريب أو ضُريب، وكل هذا مما صنعوه وافتعلوه.

الترخيم وتصغيره

عرّف المبرد تصغير الترخيم فقال: «أن تحذف كلّ الزوائد ثم تُصغّر كحُميد في أحمد»(٤)، وأصل الترخيم: التحسين وهو حذف آخر الأسماء عند النداء.

ونسب إلى الكوفيين مطلقاً(٥)، وإلى الفراء وثعلب(٦) أنه خاص بالعَلَم فقالوا في حارث وأسود: حُريث وسُويد بخلافهما وصفين فلا يقال فيهما إلا حُويرث وأُسيود أو أُسيد.

(١) الكتاب ٣/ ٤٧٠، والمقتضب ٢/ ٢٤٦، ٢٨٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٣٤، والهمع ٢/ ١٨٧.

(٣) همع الهوامع ٢/ ١٨٧.

(٤) المقتضب ٢/ ٢٩٣.

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ١٩٠.

(٦) مجالس العلماء ١٢، وشرح الشافية ١/ ٢٨٣، وارتشاف الضرب ١/ ١٩٠ وما بعدها، وهمع الهوامع ٢/ ١٩١، والأشموني ٢/ ١١٨.

أما أنه خاص بالعلم عندهم فقد دل الاستقراء على صوابه فللفراء وثعلب حديث في ما ورد في الأعلام من نحو قول الفراء: «يا فاطمةُ أقبلي ويا فاطمةَ أقبلي، فمن قال: يا فاطمة هو نداء مفرد مفروع، ومن قال: يا فاطمةَ كان له مذهبان: أن تقول أردتُ أن أقول يا فاطم بالترخيم فرددتُ التاء وقدّرت فيها فتح الترخيم، والمذهب الآخر أن يقول: أردت يافاطمتاه فأسقطت الألف والهاء وتركت التاء على فتحتها»(١).

وقوله: «قال الفراء: العرب ترخم عامراً وحارثاً ومالكاً فيقولون: يا حارِ أقبلْ، وعامِ أقبل، ويا مال أقبل...»(٢)، ونقل أبو بكر الأنباري (٣٢٨هـ): «وذكر أبو العباس (يعني ثعلباً) في فتح أميمة الوجهين اللذين ذكرهما الفراء»(٣).

أما أنهم ينكرون الترخيم في غير العَلَم فمنقوض بما تورده المصادر نفسها وغيرها مما أورده الأنباري (٥٧٧هـ) وغيره من نحو: ترخيم الاسم الثلاثي المتحرك الوسط، والرباعي الذي آخره حرف ساكن (ونسبه العكبري (٦١٦هـ) إلى الفرّاء وسيأتي)، وترخيم المركب المزجي وغيرها مما سنورده بعد حين مما ليس من الأعلام مما يجعل الرأي الذي أوردوه عن خص الكوفيين الترخيم بالعَلَم وحده غير صحيح.

والكوفيون – لو صح ما خلصنا إليه – كالبصريين الذين يجيزونه في الأعلام وغيرها.

ويعضد هذا المذهب أنه ورد في غير العلم من نحو قول العرب: «جاء بأم الرُّبيق» في ترخيم أربق، و«يجري بُليق ويذمّ» في ترخيم أبلق، و«عرف حُميق جمله» في ترخيم أحمق.

وسنعالج مسائل في «الترخيم» كانت موضع عناية الكوفيين، ونتبين مواضعها عند البصريين، ذاكرين المهم فيها.

(١) السبع الطوال ٤٣.

(٢) نفسه ٩٩.

(٣) نفسه ٤٤.

١- اختلف الكوفيون والبصريون في جواز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً أو عدمه.

أما الكوفيون فأجازوا ذلك(١) في نحو: عُنُق فقالوا فيه: ياعنُ، وفي حَجَر: يا حجَ، وفي كَتِف: ياكتِ، وذهبت طائفة منهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق، وهو مذهب الأخفش أيضاً.

وأبى البصريون ذلك، وهو مذهب الكسائي أيضاً.

واحتج الكوفيون بإجازتهم ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطه متحركاً في الأسماء ما يماثله في نحو: يد ودم، والأصل في يد: يديٌ، وفي دم: دمو، فلما استثقلوا الحركة على حرف اللين فيهما، حذفوه إيثاراً للتخفيف وفراراً من الاستثقال فبقيت يد ودم، ولما كان الترخيم إنما وضع للتخفيف من الحذف، والحذف قد جاز في مثله للتخفيف، فوجب أن يكون جائزاً.

ولأن ما لم يكن ساكن الوسط في الثلاثي من نحو: زيد وعمرو، وجب حذف الحرف الساكن الذي قبله إذا حذف الحرف الأخير، فلا يبقى الاسم إلا على حرف واحد، وهذا لا نظير له في كلام العرب.

وردّ البصريون أن مجيء: يد ودم من الثنائي قليل بعيد عن القياس فوجب أن لا يقاس عليهما، ثم إن محل القياس عليهما ليس بصحيح، ولم يسلموا أنه إذا كان قبل الحرف الآخر حرف ساكن أنه يجب حذفه في الترخيم.

والحق أن أمثال قولنا في ترخيم عنق: ياعنُ وشبهه مُوهم، إلا أن يرد في بيئة لغوية يعد فيها أمثاله مسلكاً لغوياً لا يجهله السامعون.

(١) الإنصاف م/ ٤٩، والأمالي الشجرية ٢/ ٨١، والتبيين للعكبري م/ ٨٤، وائتلاف النصرة م/ ٤٨ (الأسماء)، وشرح الكافية ١/ ١٣٦، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٤، وهمع الهوامع ١/ ١٨٢، والأشموني ٢/ ١٤٩.

٢- وأجاز الكوفيون ترخيم الرباعي الذي آخره حرف ساكن، بحذفه وحذف الحرف الذي بعده، فتقول في نحو: قِمطر: ياقمَ، وفي سِبَطر: ياسبَ، ونسبه العكبري (٦١٦هـ) إلى الفراء[١]. واكتفى البصريون بحذف الحرف الأخير فيه فقالوا: ياقِمط في قِمطر، ويا سِبط في سبطر[٢].

واحتج الكوفيون لحذفهم حرفين في ترخيم الرباعي: «لأن الحرف الأخير إذا سقط من هذه الأسماء بقي آخرها ساكناً»، ولأدى ذلك إلى أن يشابه الأسماء المبنية كأسماء الشرط والاستفهام وغيرها، وذلك غير جائز.

وردّ البصريون رأي الكوفيين أن الحركات تبقى قبل وجود الترخيم «لينوى بها تمام الأسماء» وهو موجود في الساكن والمتحرك فينبغي أن يبقى على ما كان عليه في سكونه أو حركته.

أما قول الكوفيين في أن إسقاط الحرف الأخير لقربه من الشبه بالأدوات فكان الأجدى أن يحذف الحرف المكسور؛ لئلا يشبه المضاف إلى المتكلم ولا خلاف فيه.

٣-ومن مسائل الخلاف في «الترخيم» إجازة الكوفيين ترخيم المضاف[٣] وذلك في نحو: يا آل عامَ في يا آل عامر، ويا آل مالِ في يا آل مالك.

وذهب البصريون إلى إنكاره، وعضد الكوفيون رأيهم بالسماع عن العرب، فقد قال زهير بن أبي سلمى:

خُذوا حظّكم يا آلَ عِكرمَ واحفظُوا

أواصرَنا والرحم بالغيب تذكر

أراد: يا آل عكرمة، فحذف التاء للترخيم.

(١) عن هامش التبيين ص ٤٥٨ (هامش ٢).

(٢) الإنصاف م/ ٥٠، وأسرار العربية ٢٤١، والتبيين للعكبري م/ ٨٥، وشرح الكافية ١/ ١٣٦.

(٣) الإنصاف م/ ٤٨، والتبيين م/ ٨٣، وائتلاف النصرة م/ ٢٧، والأمالي الشجرية ١/ ١٢٩، وشرح المفصل ٢/ ٢٠، وأوضح المسالك ٤/ ٥٦، وشرح التصريح ٢/ ١٩٠.

وقول الآخر:

أبـا عُـرو لا تـبـعـد فـكـلُّ ابنِ حـرّةٍ
سَـيـدعُـوه داعي مـيـتـةٍ فـيـجـيبُ

وقول الآخر:

وهـذا ردائي عـنـده يـسـتـعـيـره
لـيـسـلـبـني ثـوبـي أعـامُ بن حـنـظلِ

وأراد: حنظلة.

وقول الراجز:

إمـا تـريـنـي الـيـوم أم حَـمْـز
قـاربـت بـين عـنـقـي وجـمـزي

وأراد: أم حمزة.

وجواب البصريين أن في الشعر ضرورة، وقد يجوز الترخيم في غير النداء ضرورة، ولسيبويه باب عالج فيه «ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً»(١)، ولو كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، لوجب أن يؤثر النداء في المضاف البناء كما يؤثر في المفرد.

ومهما تكن حجج البصريين فقد ورد هذا الضرب من الترخيم كثيراً في الشعر العربي، وليس شيء مما يضطر إليه الشعراء إلا وهم يحاولون به وجهاً كما قال سيبويه(٢).

٤-في تصغير الأسماء الأعجمية رأي لثعلب (٢٩١هـ) ذكره في أماليه(٣): إن إبراهيم وإسماعيل يُصغران على بُريه وسُميع، وهو ما سمعه الخليل (١٧٥هـ) عن العرب(٤).

(١) الكتاب ٢/ ٢٤٢.

(٢) الكتاب ١/ ٣٢.

(٣) المزهر ١/ ٢٩٣، وملحقات مجالس ثعلب ٢/ ٧٣٥.

(٤) الكتاب ٣/ ٤٧٦.

أما البصريون – عدا الخليل – فقد اختلفوا في همزتهما، فمن عدّها زائدة كسيبويه(١) قال فيهما: سُمَيْعيل وبُريهيم بحذف الهمزتين، ومن عدّ الهمزة أصلية كالمبرد (٢٨٥هـ)(٢) قال: أُبَيْريه وأُسَيْميع.

٥–نسب الرضي (٦٨٦هـ) إلى الكوفيين أن «فُل» المختصة بالنداء في نحو قولهم: يا فُل ويا فلة إنما هما ترخيم فلان وفلانة ولم أتصل بخبره في كتب الكوفيين، وأيّدهم الرضي في ذلك(٣).

ومذهب البصريين في المختص بالنداء أن لامه ياء، ويُقال في تصغيره: فُلَّي.

وعالج سيبويه (فُل)(٤) فيما حذفت لامه، وعدّ تصغيرها على فُلين، وأن فل وفلان معناهما واحد وساق بيت أبي النجم العجلي شاهداً:

في لَجَّةٍ أمسك فلاناً عن فُلِ

وعدّه في مكان موضع آخر(٥) موضع اضطرار، ولا يجوز أن يقال في غير النداء: يافل ويا فُلة لأنهما اختصا بالنداء، وهما كنايتان عن نكرتين ففل كناية عن رجل، وفلة كناية عن امرأة.

على أن من المفيد أن أذكر أن بعض بني أسد(٦) يرخم فلان وفلانة على فل، وأن تميماً لا تفعل ذلك فتقول: يا فلان يا فلانة من غير ترخيم.

٦–نسب إلى الفرّاء – ولم أجده في كتبه المطبوعة – منعه ترخيم العدد المركب كخمسة عشر إذا سُمي به، وإلى الكوفيين مطلقاً منعهم المختوم بويه كسيبويه(٧).

(١) الكتاب ٣/ ٤٧٦، وشرح الشافية ١/ ٢٦٣، وشرح التصريح ٢/ ٣٢٣.

(٢) شرح الشافية ١/ ٢٦٣، وشرح الأشموني ٤/ ١٧٠، وشرح التصريح ٢/ ٣٢٣.

(٣) شرح الشافية ١/ ٢٢٢.

(٤) الكتاب ٣/ ٤٥٢.

(٥) الكتاب ٢/ ٢٤٨.

(٦) اللسان (فلن) ١٣/ ٣٢٥.

(٧) شرح التصريح ١/ ١٨٧، وانظر: أوضح المسالك ٤/ ٦٥، وشرح الجمل ٢/ ١١٨.

وأهل الصرف والنحو يُبيحون تصغير المركب المزجي على الترخيم فيقولون في معدي كرب: يا معدي، وفي بعلبك يا بعل، وفي سيبويه: يا سيب، وفي خمسة عشر: ياخمسة إذا استعملت أعلاماً، ولعمري إن هذا من صنعهم؛ لأن المنقول عن العرب عدم الترخيم في المركب.

المقصور والممدود

أوضح ثعلب (٢٩١هـ) المقصور والممدود فقال: «المقصور: ما لم يمدّ، ياء وواو قبلها فتحة مثل: قفا ومرعى، والممدود مثل: عطاء وكساء»(١).

وأطلق الفرّاء (٢٠٧هـ) مصطلح «المنقوص» على «المقصور»، كما يستبان في عنوان كتابه (المنقوص والممدود) المطبوع(٢) الذي ورد اسمه في بعض كتب الطبقات باسم (المقصور والممدود)(٣).

وعقد سيبويه أبواباً ثلاثة تحت عنوانات «المنقوص»(٤)، وعرّفه أنه: «كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر»(٥). وأوضح أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) ذلك فقال(٦): «ويقال للمقصور أيضاً منقوص، فأمّا قصرها فهو حبسها عن الهمزة بعدها، وأما نقصانها فنقصان الهمزة منها».

ولا خلاف بين الكوفيين والبصريين في كتابة الاسم الثلاثي المقصور المفتوح الأول نحو: الصفا والفتى، فإن كان من ذوات الواو كتب بالألف، وإن كان من ذوات الياء كتب بالياء(٧).

(١) مجالس ثعلب ١/ ٢١٧.

(٢) المنشور بصحبة التنبيهات على أغاليط الرواة، تح: عبدالعزيز الميمني، القاهرة، ١٩٦٧م.

(٣) الفهرست ١/ ٣٠٤ وما بعدها.

(٤) الكتاب ٣/ ٣٨٦، ٣٩٠، ٤١٣.

(٥) الكتاب ٣/ ٥٣٦.

(٦) الكتاب ٣/ ٥٣٦ (هامش)، وانظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ٢٥١.

(٧) الاقتضاب ٢/ ١٣٥.

واختلفوا في الثلاثي المكسور الأول والمضموم، فالكوفيون يكتبون كل ثلاثي مكسور الأول أو مضمومه بالياء من غير مراعاة الأصل، أما البصريون فيجرون ذلك مجرى المفتوح الأول، فيكتب الكوفيون: الضحى والرِّضى والعِدى بالياء، ورسمها البصريون بالألف فهي: الضحا والرضا والعدا(١).

وسأل أبو العباس المبرد (٢٨٥هـ) أبا العباس ثعلباً (٢٩١هـ) في مجلس ابن طاهر(٢) – وكان ثعلب كتب مصحفاً لأحد أولاد ابن طاهر على طريقة الكوفيين – فقال المبرد لثعلب: لمَ كتبت والضحى بالياء؟ فقال: لضمة أوّله. فقال له: ولم إذن ضُمّ أوّله وهو من ذوات الواو وتكتبه بالياء؟ فقال: لأن الضمة تشبه الواو وما أوّله واو يكون آخره ياء فتوهموا أن أوّله واو!

فقال له أبو العباس المبرد: أفلا يزول هذا التوهم إلى يوم القيامة؟!

مدّ المقصور:

أجاز الكوفيون مدّ المقصور في ضرورة الشعر، قال الفرّاء: «وأما قول الشاعر:

سيغنني الذي أغناك عني

فلا فقر يدوم ولا غِناءُ

فإنه احتاج إليه في الشعر ومدّه، وكذلك قوله:

قد علمت أم بني السَّعلاء

وعلمت ذاك مع الجراء

أن نعم مأكولاً على الخواء

فمدّ هذه الأحرف وهن مقصورات»(٣).

وعقّب أبو بكر الأنباري (٣٣٨هـ) على البيت السابق ذكره: سيغنني الذي

(١) شرح مقصورة ابن دريد لابن خالويه ١٥٩.

(٢) نزهة الألباء ١٧٠ وما بعدها.

(٣) المنقوص ٢٨.

أغناك... فقال[1]: والغَناء: إذا فتحت عينه مُدّ، وإذا كسرت قُصِر وكان مضاداً للفقر، وربما اضطر الشاعر إلى مدّه، وهو مما لا يقاس عليه».

واشترط الفرّاء لمدّ المقصور شرطين[2]:

١-لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدوداً من نحو: فَعلى مؤنث فعلان كسكرى وعطشى ومذكره: سكران وعطشان.

٢-لا يجوز أن يقصر من الممدود ما لا يجيء في بابه مقصوراً نحو تأنيث أفعل فعلاء من نحو: بيضاء وسوداء؛ لأن فعلاء تأنيث أفعل، ولا يكون فعلاء إلا ممدوداً، ولم أجد شروط الفرّاء في كتاب كوفي.

ونبع الرأي الكوفي في إباحة مدّ المقصور في ضرورة الشعر، من مذهبهم في مطل الحركات الثلاث التي تنشأ عنها: الألف والواو والياء، وإشباع الفتحة قبل الألف المقصورة (أبو الياء كما سموها) ينشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود[3].

وثمة قراءة شاذة تعضد مذهب الكوفيين في مدّ المقصور، هي قراءة طلحة بن مصرّف الكوفي (١١٢هـ): (يكاد سناءُ برقه يذهب بالأبصار)[4]، فمدّ «سنا» المقصور في حال السَّعَة.

أما البصريون والمتأخرون فقد اختلفوا في إباحة مدّ المقصور ومنعه، فقد كان الأخفش (٢١٥هـ) يبيحه، وأنشد في مدّ الرضى:

فرضيت عنها بالرضاء لما أتت

من دون عضبة صعبها ويسار

(١) السبع الطوال ٢٢٤.

(٢) المخصص ١٥/ ١١٠، وشرح الجمل ٢/ ٥٧، والإنصاف م/ ١٠٩، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٨، والأشموني ٩١.

(٣) الإنصاف م/ ١٠٩، وضرائر الشعر ٤١.

(٤) سورة النور ٢٤/ ٤٣، وانظر للقراءة: مختصر شواذ القراءات ١٠٢، والمحتسب ٢/ ١١٤، وضرائر الشعر ٤٠-٤٢، واللسان (سنا) ١٤/ ٤٠٣.

ووافقه في ذلك: ابن ولاد (٣٣٢هـ) وابن خروف (٧٤٥هـ)(١).

وأنكر أبو زيد الأنصاري (٢١٥هـ) على عمارة بن عقيل مدّه (العَوّا)، وهو اسم كوكب قال: «فأنشدني عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير شعراً فمدّ العَوّا فرددته عليه، ولم أقبله منه، ولم أثق بعلمه في ذلك»(٢).

والمبرد من المانعين وحجته في ذلك: «لو مدّ المقصور لكان زائداً في الشيء ما ليس منه»(٣).

قصر الممدود:

وأجازه علماء البصرة والكوفة في الضرورة، واعتل المبرد لذلك فقال: «أن الممدود قبل آخره ألف زائدة فإذا احتاج حذفها؛ لأنها ألف زائدة، فإذا حذفها ردّ الشيء إلى أصله»(٤).

وأنشد الفرّاء مما قصر(٥):

ترامت به النسوان حتى رموا به

ورا طرق الشام البلاد الأقاصيا

وقول الراجز(٦):

لا بدّ من صنعا وإن طال السَّفَرْ

ونسب أبو سعيد السكري (٢٧٥هـ) إلى الكسائي والفرّاء أنهما رأيا أن العرب لا تكاد تقصر ممدوداً في رفع ولا خفض فيقولون: رأيت قضاءك، ولا يقولون: هذا

(١) الإنصاف م/ ١٠٩، وضرائر الشعر ٤١، وشرح التصريح ٢/ ٢٩٣.

(٢) مجالس العلماء ١٩٣.

(٣) الكامل ١/ ٢١٦.

(٤) الكامل ١/ ٢١٦، وانظر لهذه المسألة: المنقوص والممدود ٢٨، والإنصاف م/ ١٠٩، والمخصص ٥/ ١١١، وشرح الجمل ٢/ ٥٥٧، وشرح التصريح ٢/ ٢٩٣.

(٥) ضرائر الشعر ١١٦، وبلا عزو في الخصائص ٣/ ١٥٥.

(٦) المنقوص ٢٨.

قضاك ولا مررت بقضاك، ولا فرق عند البصريين بين المنصوب وغيره(١).

وأجاز الكسائي مدّ المقصور فيما جاء في المصادر من نحو: الدّليلى، والهِجيرى، والخصيصى، والحثيثى، – وكلها دال على الكثرة –، فالدليلى: الكثير العلم بالدلالة، والهجيرى: كثرة الكلام السيء وهكذا، وخالفه الفرّاء والبصريون(٢)؛ لأن هذه المصادر لم تأت إلا مقصورة، قال الفرّاء: «لم يسمع أحد من العرب يمدُ شيئاً من هذا ولم يجز».

المصدر

من مسائل الخلاف بين المصرين: عدُّ الكوفيين الفَعْل أصل الاشتقاق، وذهابُ البصريين إلى ضدّه؛ لأن الفعل – عندهم – مشتق من المصدر وفرع عليه(٣).

ولا نريد الخوض في تفاصيل هذه المسألة، لأن كتب النحو والخلاف أشبعتها عرضاً وبحثاً، وهم بصنيعهم هذا خرجوا بمحاجتهم عن «شكلية اللغة إلى مضايق المنطق والفلسفة»(٤).

والأمر الذي لا سبيل إلى دحضه سيادة العقلية «الفعلية» على العربية وأخواتها الأُخريات(٥)، وأنّ الفعل (فيها) يجري مجرى المادة؛ لكونه مشهوداً، وهو سابق للمصدر وأظهر منه للشهادة والإحساس، فلا يكون «سير» إلا بعد أن يكون الفعل «سار» وهو مشهود محسوس به، والسير اسم له ودليل عليه»(٦).

(١) ضرائر الشعر ١١٧ وما بعدها.

(٢) الكتاب ٤/ ٤١، والمنقوص للفراء ١٦، ودقائق التصريف ٥٨، وشرح المفصل ٦/ ٥٦، وشرح المراح للعيني ٣٦، والمزهر ٢/ ١٠١.

(٣) دقائق التصريف ٤٤، والإنصاف م/ ٢٨، وأسرار العربية ١٧١–١٧٦، والتبيين للعكبري م/ ٦، والإيضاح للزجاجي ٥٦، وائتلاف النصرة م/ ١، وشرح المفصل ٧/ ٢، وشرح الكافية ٢/ ١٧٨، وشرح التصريح ١/ ٣٩٣.

(٤) د. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ١٧٩.

(٥) ولفنسون: تأريخ اللغات السامية ١٤، وانظر: الفعل زمانه وأبنيته ٥١–٥٣.

(٦) المباحث اللغوية في العراق ١٧.

ثمة مسائل خالف الكوفيون فيها البصريين آثرت أن أقف عند طائفة منها:

١-التفعال:

ترد في المصادر صيغة «التّفعال» بفتح وكسر، أما الكسر فيرد في الأسماء من نحو: التِّمثال والتمساح والتنبال وغيرها، وأسماء مصادر وهي قليلة: كالتِّلقاء والتبيان.

أما «التفعال» بفتح التاء فللمصدر من نحو: التَّكرار والترداد وما إليهما(١).

ونسب إلى الكوفيين والفراء خاصة(٢): أنّ التَّفعال - بالفتح - بمنزلة التفعيل، والألف في الترداد والتكرار ونحوهما عوض من الياء في الترديد والتكرير؛ لأن «التفعيل» مصدر - فعّل المضعف - وهو بناء كثرة فلم يأتوا بلفظه لئلا يتوهم أنه منه فغيّروا الياء بالألف، وأبقوا التاء مفتوحة.

أما البصريون فيعدون (التفعال) - مفتوح التاء - مصدر (فَعَل) المخفف جيء به للتكثير، وليس مبنياً على فعّل المشدد العين كما رآه الكوفيون، فيقال في الهذر: التهذار، وفي اللعب: التلعاب، وفي الصفق: التصفاق، وفي الردّ: الترداد، «وليس شيء من هذا مصدر (فعّلتُ) لكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فَعَلت على فعّلت»(٣).

وأوضح أبو سعيد السيرافي رأي سيبويه المتقدم بعد أن أشار إلى رأي الكوفيين والفراء وخلص إلى القول: «القول ما قاله سيبويه، لأنه يقال: التلعاب، ولا يقال: التلعيب»(٤).

(١) الكتاب ٤/ ٨٣ وما بعدها، ودقائق التصريف ٣٠٧، وليس في كلام العرب ٢٧٨، وشرح المفصل ٦/ ٥٦، ١٢٤، والمزهر ٢/ ٧٤، والأشموني ٢/ ٢٨٨.

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٢٢٨، وشرح المراح للعيني ٣٦، والصبان ٢/ ٣٠٩.

(٣) الكتاب ٤/ ٨٣.

(٤) نفسه (هامش)، وانظر: الكليات لأبي البقاء ٣٢٦.

ويعتمد رأي الفرّاء والكوفيين عموماً على «ان العرب تترك المصدر على أوّليته، وإن اختلف الفعل بالزيادة ومثله: تكلمت كلاماً، ولو أخرج المصدر على الفعل[١] لقيل: تكلمت تكلماً»[٢].

ونظيره ما جاء في التنزيل العزيز: ﴿**فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا**﴾[٣]. قال الفرّاء: إنما لم يقل: بتقبل حسن، ولا إنباتاً حسناً، ومثله: ﴿**وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا**﴾[٤]، ولم يقل إقراضاً؛ لأنه رجع إلى الاسم... وقال الشاعر:

يلوح بجانب الجبلين منه
رباب يحفر الترب احتفاراً[٥]

وعلى هذا المذهب كان التفعال مصدراً لفَعَل – المخفف –، وليس من داع إلى قياس فعّل تفعالاً مادامت العرب قالت مثله، وفي التنزيل العزيز غناء.

٢– للفرّاء مذهب في مصدر الفعل الثلاثي فيه تيسير كثير خلاصته «إذا ورد عليك فِعْل واقع من فَعَل يفعُل، أو فَعَل يفعِل، ولم تسمع له بمصدر فاجعل مصدره على (الفَعْل) أو على (الفُعول).

فالفَعل: مذهب أهل نجد، والفُعول: مذهب أهل الحجاز تميم وأشباهه»[٦].

وأورد الرضيّ (٦٨٦هـ) رأي الفرّاء ملخصاً وقال: يعني قياس أهل نجد أن يقولوا في مصدر ما لم يسمع مصدره من فَعَل المفتوح العين فُعُول متعدياً كان أو لازماً، وقياس الحجازيين فيه فَعْل متعدياً كان أو لا»[٧].

(١) آراء المصدر.

(٢) دقائق التصريف ٦١.

(٣) سورة آل عمران ٣/ ٣٧.

(٤) سورة الحديد ٥٧/ ١٨.

(٥) دقائق التصريف ٦١.

(٦) دقائق التصريف ٤٤ وما بعدها، وانظر: مجالس ثعلب ١/ ٢٢٧، وعقد الخلاص لابن الحنبلي ٢٩٢.

(٧) شرح الشافية ١/ ١٥٧.

والقاعدة عند أهل النحو والصرف – وجلّهم تأثروا بالبصريين – ترى: أن ما جاء على (فَعَل) من الثلاثي المتعدي فمصدره (فَعْل) إذا لم يسمع، أما مصدر الثلاثي اللازم فهو (فُعُول) من (فَعَل) مفتوح العين، و(فَعَل) من (فَعِل) المكسور، وفَعالة من (فَعُل)[1].

٣- الفُعال:

للفرّاء مذهب في (الفُعال) من نحو: القُماش، والدُّقاق، والغُثاء، والحُطام وغيرها مما اجتمع بعضه إلى بعض يكون مصدراً «في مذهب اسم على المعنى كما كان العطاء اسماً للإعطاء»[2]. وإلى مثل هذا ذهب القاسم بن محمد المؤدب (كان حياً ٣٣٨هـ) قال[3]: «وقد يكون (فُعال) مصدراً أيضاً فيما يُرمى به ويرفض نحو: الحُتات والرُّفات قال أبو زبيد الطائي:

يظلُّ مُغباً عنده من فرائصٍ
رُفات عظام أو عريضٍ مُشرشرِ»

وليست هذه «المفردات» مصادر عند البصريين[4]، ومن جاراهم من النحاة والصرفيين[5]، بل هي أسماء مصادر جاءت بمعنى المفعول، قال الرضيّ: «ويجيء فُعال من غير المصادر بمعنى المفعول كالدقاق والحُطام والفتات والرفات..».

والرأي عندي أن الفرّاء لم يخرج عن رأيه السابق الذي أوردناه قبل حين[6]، وهو أن العرب تلجأ إلى اسم المصدر وهي تريد المصدر بدلالة قوله الذي اقتبسناه

(١) ارتشاف الضرب ١/ ٢٢١، وشرح الشافية ١/ ١٥٧، وتسهيل الفوائد ٢٠٥.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٦٢، ولسان العرب (جفأ) ١/ ٤٩.

(٣) دقائق التصريف ١٣٤.

(٤) الكتاب ٤/ ١٢ وما بعدها.

(٥) شرح الشافية ١/ ١٥٥، والمقرب ٤٨٧، وتسهيل الفوائد ٢٠٥، والمخصص ١٤/ ١٣٥، وانظر: معاني الأبنية العربية ٢٥-٢٧.

(٦) في فقرة (التفعال).

في أول كلامنا هذا وهو: «مصدر في مذهب اسم على المعنى كما كان العطاء اسماً للإعطاء»، فالعرب لم تستعمل القمش وهو مصدر قمش، بل استعملت القماش، ولم تستعمل الدّق في معنى الدُّقاق، مثل صنيعها في الغث والحطم، وقد جمع المفردات التي أوردها أمثالاً للفُعال معنى واحد مطرد وهو ما اجتمع بعضه إلى بعض، ولا يمنع من أن تكون بمعنى «مفعول»، ويعزز قول الفرّاء وغيره من الكوفيين قول ابن سيده (٤٥٨هـ): «ويجئ فُعال فيما كان نحو: الرقاق، والحُطام، والجُذاذ، والفُضاض، والفُتات، والرفات، وهو مصدر على مفعول»(١).

٤-الطُّوفان:

قال أبو جعفر الطبري (٣١٠هـ)(٢): كان بعض نحويي الكوفيين يقول: الطوفان مصدر مثل الرُّجحان والنقصان لا يجمع، وكان بعض نحويي البصرة يقول: هو جمع واحدها في القياس: الطوفانة.

أما الرأي الكوفي فعُزي إلى ثعلب(٣)، والراي البصري للأخفش(٤).

ورأي ثعلب رأي لغوي محض قريب إلى النفس، ورأي الأخفش رأي رجل جعل «القياس» تكأة.

٥-الصدّ:

الصدّ: مصدر (صدّ)، أما الصدود كما في قوله تعالى: ﴿يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾(٥)، فاسم مصدر على ما نسب إلى الخليل(٦)، وهو مذهب البصريين عامة(٧).

(١) المخصص ١٤/ ١٣٥.

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٩/ ٣١، وانظر: تفسير القرطبي ٧/ ٢٦٧، والصحاح (طوف) ٤/ ١٣٩٧، والعباب (طوف) ٤٠١، والمصباح المنير (طوف) ٣٨١.

(٣) لسان العرب (طوف) ٩/ ٢٢٧.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٠٨.

(٥) سورة النساء ٤/ ٦١.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٢٩، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠١.

(٧) ائتلاف النصرة م/ ١٠٩.

ونسب إلى الكوفيين أن الصدّ والصدود مصدران، وفي المعجمات ما دلّ على صحة مذهب الكوفيين ففي الجمهرة: «صدّ يصد صدّاً وصدوداً، إذا صدف عن الشيء أو أعرض عنه»، ومثله في اللسان(١).

٦- الوُضوء والوُقود والطُهور بالضم، مصادر، وبالفتح أسماء(٢) عند الكوفيين. والبصريون يعدونها مصادر في الحالتين(٣)، وما جاء منها مفتوح الأول عُدّ شاذاً، لذلك قال الأصمعي (٢١٦هـ): «لم يوجد في جميع كلام العرب مصدر على الفَعول - بالفتح - إلا القَبول»(٤).

وقال ابن جني (٣٩٢هـ)(٥): «جاء عنهم الفتح في المصدر لقولهم: وقدت النار وَقوداً، ومثله أُولعت وَلوعاً، وهو حسن القَبول منك، كله شاذ، والباب الضم».

ولعل المثال الذي سنسوقه عن ابن السكيت (٢٤٤هـ) خير ما يوضح جليّة الأمر قال: «وتقول: ما أجود هذا الوَقود للحطب، قال الله عز وجل: (وأولئك هم وَقود لنار)، وقال أيضاً: (النار ذات الوَقود)، وقرئ (الوُقود)، فالوُقود بالضم: الاتقاد..»(٦).

وأورد أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ): «قرأ الحسن ومجاهد وطلحة بن مصرف (التي وُقودها) (البقرة ٢/ ٤١) بضم الواو، وقال الكسائي والأخفش... الوَقود بفتح الواو الحطب والوقود بضمها: الفعل... الأخفش قال: وحكى أن بعض

(١) الجمهرة ١/ ٧٣، واللسان (صدد) ٣/ ٢٤٥.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٥١، والمدخل إلى تقويم اللسان ٦١، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٣٠، وانظر: الفصيح ٢٩٣.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٢، ودقائق التصريف ٥١.

(٤) دقائق التصريف ٥١.

(٥) المحتسب ١/ ٦٣.

(٦) إصلاح المنطق ٣٣٢.

العرب يجعل الوَقود والوُقود جميعاً بمعنى الحطب والمصدر، وذهب إلى أن الأول أكثر، قال: كما أن الوَضوء: الماء والوُضوء: المصدر»[١].

٧- الضيق:

يقال: ضاق الشيء ضيقاً من باب (سار)، والاسم: الضِيق بالكسر: خلاف اتسع[٢].

ويرى الكوفيون[٣] والفرّاء خاصة[٤] أن بينهما خلافاً، أما الضيق - بكسر الضاد - فلما في الأمور المادية من نحو: ضيق الثوب، والدار وما أشبه، قال الفرّاء: «رأيت الضَّيق وقع موقع الضيق كان على وجهين: أحدهما أن يكون جمعاً واحدته ضَيْقة.. والوجه الآخر: أن يُراد به شيئ ضَيّق فيكون مخففاً وأصله التشديد مثل: هَيْن ولَيْن تريد: هيّن وليّن».

ولا يعرف البصريون من هذا التفريق شيئاً، فالضيق (بفتح الضاد) مصدر، والضيق (بكسرها): اسم مصدر، وأجازوا في ضيّق - مضعف العين - التخفيف، وكأني بالبصريين عمموا دلالة الضيّق، وبضدّهم الكوفيون الذين جعلوا التخصيص سبيلاً للتفريق بين الصيغتين.

٨-الزلزلة: الاضطراب، أخذت من زلزلت الأرض زلزالاً[٥]، وعدّ الكسائي[٦] والفرّاء[٧] الزلزال بالكسر المصدر، وبالفتح الاسم.

---

(١) إعراب النحاس ١/ ١٥٠، وانظر للقراءة: مختصر شواذ القراءات، وإعراب النحاس ٢/ ٦٦٨، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٣٥.

(٢) المصباح المنير (ضيق) ٣٦٧.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٢٧.

(٤) معاني القرآن ٢/ ١١٥.

(٥) الجمهرة ١/ ١٤٩.

(٦) شرح الأشموني ٢/ ٣٠٩.

(٧) معاني القرآن ٣/ ٢٨٣.

وعدّ الفرّاء ما ضارعها من نحو: القَعقاع: وهو الذي يقعقع، والوَسواس – بالكسر – على المصدر والفتح لاسمه، وأجاز قوم أن يكونا مصدرين(١).

الإعــلال

الإعلال مصطلح صرفي يعالج كل ما يتصل بتغيير أصوات اللين في الكلمة، بحلول بعضها محل بعض كالذي نجده في هيّن وليّن وجيّد وأمثالها، وأطلقوا على هذا النوع من الإعلال (الإعلال بالقلب)، أو بسقوط بعض عناصر صوت اللين، وأطلقوا عليه (الإعلال بالنقل) كالحاصل في نحو: يَقوْل، والأصل: يَقْول، أو بسقوط أصوات اللين كلّها كالحاصل في: يزن ويعد مضارع وزن ووعد، ويدعى «الإعلال بالحذف».

أما الإبدال فأعمّ من ذلك؛ لأنه يجمع حالات التبادل كلّها في الأصوات الصامتة وأصوات اللين، فإذا «خص التغيير في أصوات العلة بمصطلح الإعلال، كان مدلول الإبدال فيما عدا ذلك»(٢).

أ– سيّد وأشباهها:

سيّد وهيّن وليّن وجيّد وقيّم وميّت صفات مشبهة، واوية الأصل، وأفعالها: ساد وهان وجاد وقام ومات، ولكي تسلك هذا المسلك، وتكون الصيغة التي عليها الآن، بانت مضعفة العين فما أصلها؟ وكيف آلت إلى هذا المآل؟

عرفت للكوفيين في هذا الباب مذهبين اثنين: مذهب أبي جعفر الرواسي الذي رأى أن أصلها فَيْعَل ونقل إلى فَيْعِل(٣)، وذكر هذا الرأي سيبويه ولم يعزه.

ويعتمد مذهب الرواسي على تغيير الحركة الذي وجد نظائره في قولهم: بِصري

(١) شرح الأشموني ٢/ ٣٠٩، وانظر: اللسان (زلل) ١١/ ٣٠٨.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٦٧، وتيسير الإعلال والإبدال ٥ ومابعدها، ودراسات في علم اللغة ١/ ٩١–١٣٠.

(٣) رسالة الملائكة ١٧١.

وأَموي نسبة إلى البصرة وأُمية[١].

والآخر للفرّاء[٢] الذي رأى أن أصلها فَعِيل على زنة كريم وظريف وطويل، وكانت في الأصل: سَويد، وهَوين، ولَوين، وجَويد، ومَويت و«كان يلزمهم أن يجعلوا الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها، ثم يسقطوها لسكونها وسكون الياء التي بعدها، فلما فعلوا ذلك صار فعيل على لفظ فعل، فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف».

ويعتمد هذا «التأصيل» على افتراض صور لا دليل قوياً ينهض بها إلا ما وجدناه من قول العرب: هَيْن، ولَيْن، ومَيْت فإنهم حذفوا العين منها، وفي الحديث: (المؤمن هَيْن لَيْن)[٣]، وقوله: سَويق وعَويل وأصلهما مماثل لما قدمناه.

أما البصريون فأفضل مذاهبهم مذهب الخليل[٤] الذي رأي أن الأصل (فَيْعِل) لذلك فإنها كانت: سَيْود وصَيْوب ولَيْون وجَيْود ومَيْوت، ولما تدانت مخارجها – أعني الياء والواو – وكثر استعمالها، وممرها على ألسنتهم، وليس بينهما حاجز حصين «كان العمل من وجه واحد أخف عليهم»، فكانت الغلبة للياء؛ لأنها أخف عليهم لشبهها بالألف، وقلبوا الواو ياء لسكون الياء قبلها، وأدغمت الياء الأولى في الثانية فقيل فيها: سيّد وهيّن وليّن.

ب– القَيْل: والقَيْل لقب أطلقته بنو حمير على ملوكها، وهو دون الملك الأعظم، قال ابن السكيت (٢٤٤هـ)[٥]: «القَيْل: الملك ملوك حِمير، وجمعه أقيال وأقوال فمن قال: أقيال بناه على لفظ قيل، ومن قال: أقوال جمعه على الأصل، وأصله من ذوات الواو، وكان أصله قيّلاً فخفف، مثل سيّد من ساد يسود».

(١) الكتاب ٤/ ٣٦٥.

(٢) الزاهر ١/ ١٨٦، واشتقاق أسماء الله ٢٣٨، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠٨، وشرح الشافية ١/ ١٧٦، والممتع ١/ ٤٩٩، ٢/ ٥٠٣، والإنصاف م/ ١٥، وائتلاف النصرة م/ ٨٨.

(٣) العين ٤/ ٣٦٦، والكتاب ٤/ ٣٦٦، والأمالي الشجرية ١/ ٣٨٧.

(٤) الإنصاف م/ ١١٥.

(٥) إصلاح المنطق ١٠ وما بعدها.

وأبى قوم من النحويين هذا القول(١)؛ لأنه يحتمل أن يكون فعلاً يائياً وواوياً، فإن اشتق من قولهم: تقيّل فلان إذا رجع في الشبه. والقيل: شبه الملك وليس بالملك الأعظم، فيجمع على أقيال كقيد وأقياد، أما لو كان واوياً فليس في جمعه إلا أقوال مثل: ميت وأموات وهو فَيْعل من القول.

وقد عضد ابن الشجري (٥٤٢هـ) رأي ابن السكيت، وأجاز أن يكون في أصله: فَيْعل فلما خففوه جمعوه على أقيال على لفظه، وحمله من قال في جمعه على أقوال على أصله كما صنعوا في الشوب فقالوا: المشوب والمشيب ومن قال: المشيب حمله على لفظ الشيب.

ج- الكينونة: الكينونة، والقيلولة، والصيرورة، والقيدودة، مصادر أفعال: كان وقال وقاد وصار، من ذوات الواو أو الياء فما وزن هذا البناء، وكيف آل إلى هذا المآل؟

نسب إلى الفرّاء قوله: «العرب تقول في ذوات الياء مما يشبه زغت وسرت: طِرت طيرورة، وحِدت حيدودة فيما لا يحصى من هذا الضرب، فأما ذوات الواو مثل: قُلت ورُضت فإنهم لا يقولون ذلك وقد أتى عنهم في أربعة أحرف منها: الكينونة من كنتُ، والديمومة من دُمت، والهيعوعة من الهُواع، والسَّيدودة من سُدتُ، وكان ينبغي أن يكون كونونة، ولكنها لما قلّت في مصادر الواو وكثرت في مصادر الياء ألحقوها بالذي هو أكثر مجيئاً منها، إذ كانت الواو والياء متقاربتي المخرج»(٢).

ونقل غير واحد من المتأخرين(٣) أن «الكينونة» وأمثالها «فُعْلولة» بضم الفاء عند الفراء، وقلبت الضمة فتحة، وعزاه آخرون إلى الكوفيين مُطلقاً(٤)، ولم أجده في مصدر كوفي.

(١) الأمالي الشجرية ١ / ٣٨٨.

(٢) اللسان (كون) ١٣ / ٣٦٢ وما بعدها، وانظر: دقائق التصريف ٢٦٣.

(٣) الممتع ٢ / ٥٠٣، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٨٦.

(٤) شرح المراح للعيني ٢٠٨، والجاربردي (مجموعة الشافية)، وهمع الهوامع ٢ / ٢١٨.

ونسب المؤدب (الرابع الهجري) إلى الكسائي أنه يرى في الكينونة ما رآه الخليل[١] الذي يرى أنها «فَيْعلولة» وكانت فيعولة، فلما سكنت الياء أدغمت الواو فصارت ياء مشددة فقالوا: كينونة مثقلة... ثم خففتها العرب فقالوا: كينونة خفيفة، وكان يلزمهم أن يقولوا: كَوْنونة لأن الواو من الكلمة نفسها لأنه من كان يكون فطرحوا الواو منها، وأبقوا الياء الزائدة، قال الكسائي: «من جعل الياء في (الكينونة) أصلية فهي من الفعل (فعلولة)، ومن جعلها زائدة فهي من الفعل (فَيْعلولة) منقوصة، وكلٌّ يخرّج.

ولا أعرف للبصريين رأياً آخر في الكينونة وأمثالها، غير الذي أوردت في أنها: فيّعلولة مشددة الياء وخففوها، كما أشار أبو البركات الأنباري[٢]، كما خففوا رَيْحان الذي أصله رَيّحان – مشدداً – وأصله: (رَيْوحان) فلما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياءً، وجعلوهما ياء مشددة كما خففوا في سيّد وهيّن وميّت، والتخفيف بحسب قوله جائز أما التخفيف في الكينونة وأمثالها فواجب.

د- نسب إلى الكوفيين مطلقاً[٣]، ونسبه ابن عصفور (٦٦٩هـ) إلى الفرّاء[٤]: أن الواو من نحو: يعد ويزن إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي، لأن كلاهما يقع فيما فاؤه واو «فلما تغايرا في اللزوم والتعدي واتفقا في وقوع فائهما واواً وجب أن يفرّق بينهما في الحكم، فبقّوا الواو في مضارع اللازم نحو: وَجِل يَوْجل، ووَحِل يَوْحل» وحذفوا الواو من المتعدي نحو: وَعَد يعِدُ، ووزن يزن، وكان المتعدي أولى بالحذف؛ لأن التعدي صار عوضاً من حذف الواو»[٥].

(١) دقائق التصريف ٢٦٣، وانظر: العين ٤/ ٣٦٦، والكتاب ٣/ ٣٦٦، والمقتضب ١/ ١٢٥، واللسان (كون) ١٣/ ٣٦٣.

(٢) الإنصاف م/ ١١٥، وانظر: مجالس العلماء ٣٠٩ وما بعدها.

(٣) شرح الشافية ٢/ ٩٢، وشرح التصريف لابن يعيش ٣٣٣، والإنصاف م/ ١١٢، وشرح التصريح ٢/ ٤٩٣.

(٤) الممتع ٢/ ٤٣٥. ولعل الصواب أنه رأي الكسائي، انظر: السبع الطوال ٢٨٧.

(٥) الإنصاف م/ ١١٢.

أما البصريون فرأوا أن الحذف أولى لوقوعها بين ياء وكسرة، واجتماع الياء والواو والكسرة مُستثقل في كلامهم، فحذفوا الواو إيثاراً للتخفيف(١). وليس للتعدي واللزوم دخل في ذلك الحذف، والكثير من الأفعال اللازمة قد حذفت منها الواو من نحو: وكف البيت يكف، ووجد في الحزن يَجِد، والأصل: يَوكف ويَوجِد وهي أفعال لازمة.

والتعليل البصري أقرب إلى واقع اللغة وأكثر سداداً؛ لاعتماده على التفسير الصوتي.

النسب

رأى الكوفيون جواز النسب إلى الجمع(٢)، كما نسبت العرب إلى الأنصار فقالوا: الأنصاري، وإلى الأعراب فقالوا: الأعرابي، وقالوا: الضبابي المنسوب إلى الضباب، والمعافري في المنسوب إلى معافر بن مرّ، وهكذا.

أما البصريون(٣) فيوقعون النسب في الجماعة إلى واحدها، فمن ينسب إلى الفرائض قالوا: الفرضيّ، ومن نسبوه إلى المساجد سموه: المسجدي، ومن نسب إلى بني حنيفة عدّوه حنفياً، «إلا أن يجعل الجمع اسماً علماً للمنسوب إليه، فيوقع حينئذ النسب إلى صيغته، كقولهم في النسب إلى قبيلة هوازن: هوازني.. وإلى مدينة الأنبار أنباري، وإلى بلدة المدائن مدائني»(٤).

وعدّوا الأنصاري في النسب شاذاً عن أصله، والشاذ لا يُعتدُّ به، والنسب في الأعرابي لإزالة الشبهة؛ إذ لو قالوا فيه عربي لاشتبه بالمنسوب إلى العرب(٥).

(١) الكتاب ٤/ ٤٥ وما بعدها، والمنصف ١/ ١٨٨.

(٢) إصلاح المنطق ١٦٢، وتهذيب الإصلاح ١/ ٤٠٥، وهمع الهوامع ٢/ ١٩٧، وشرح الطرة على الغرّة ٣٠٣.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٧٨ وما بعدها، والمقتضب ٣/ ١٥٠، وأصول النحو ٣/ ٧٠ وما بعدها، وشرح المفصل ٦/ ٩.

(٤) درة الغواص ١٥٣، وانظر: تسهيل الفوائد ٢٦٥.

(٥) درة الغواص ١٥٣.

ورأوا في المدائني صيغة لاسم صار بلداً[١].

ورأي الكوفيين – كما قال د. مصطفى جواد – رحمه الله –: «أقرب إلى الطبيعة اللغوية، لأن مسألة النسب ليست مسألة إفراد وجمع بل مسألة إفادة من المنسوب على هيئته الأصلية الكفيلة بتلك الإفادة»[٢]؛ لأن الحياة ونماءها اقتضت أن نقول: الشعوبي وهو منسوب إلى الشعوب، ولو قلنا: الشعبي لاختلط الفهم، وقلنا: الأُصولي والأخباري والدُّولي، ولو قلنا: الأصلي والخبري والدَّولي لاشتبه الأمر علينا، وحاجة العصر تستدعي ذلك، وتحتاج إلى مثل: الدَّولي المنسوب إلى الدولة، والدُّولي المنسوب إلى جماعة الدُّول.

ولنا أُسوة حسنة بصنيع القدماء فلابن جني كتاب سمّاه: التصريف الملوكي ونسبه إلى الجمع.

وفي الألقاب: الثعالبي، والمحاملي، والأصباغي، والجواليقي، والأمشاطي[٣] خير شاهد على صواب الرأي الكوفي.

لذلك أقرّ مجمع اللغة بمصر[٤] جواز النسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك.

في «الصيغ»

هذه مسائل خالف فيها الكوفيون البصريين في الصيغ، والاختلاف في الضبط وتشمل الأسماء والأفعال، آثرت أن أفرد لها هذا الموضع.

١– بغذاذ:

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٨٠.

(٢) د. عبد المطلب البكاء: مصطفى جواد وآراؤه في علم الصرف: مجلة كلية الآداب المستنصرية، ع١١ (١٩٨٥م)، ص ١٣٣.

(٣) المباحث اللغوي في العراق ٢٧ وما بعدها، وانظر: د. البكاء في مبحثه السابق.

(٤) محاضر جلسات دور الانعقاد الثاني ١٩٩.

أجاز ثعلب أن تقول في بغداد: «بغداد وبغدان وتقال بالذال أيضاً»[١] أي بغذاذ، وحكى أبو بكر الأنباري (٣٣٨هـ) عنه أيضاً[٢]: «سمعت بعض الأعراب يقول: لولا أن تراب بغداذ كحل لعمي أهلها»!.

وحكى الكسائي في بغداد أيضاً[٣]: مغداد ومعداد ومغدان والخلاف في (بغداذ) بالذال، لأن البصريين ينكرونه «لأنه لا يوجد في كلام العرب دال بعدها ذال إلا قليل»[٤]، وهو رأي أبي إسحق الزجاج (٣١١هـ)[٥] الذي رد ثعلب في كثير مما ذهب إليه في كتابه (الفصيح)، وكان الأصمعي (٢١٦هـ) يبغض (بغداذ) بالذال المعجمة؛ لأنه اسم صنم[٦].

على أن في (بغداد) لغات أخر عدّها ياقوت الحموي (٦٢٦هـ) سبعاً أوردنا طائفة في ما قدمنا، ولعل الكلمة الفصل بين الفريقين مقالة أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)[٧]: «مافيه لغتان وأكثر، إلا أن إحدى اللغات أفصح نحو: بغذاد وبغدان وهي كلها صحيحة، إلا أن بغداد في كلام العرب أصحّ وأفصح».

ويبدو أن بغداذ (بالذال) أقل اللغات استعمالاً[٨]، ومما ورد فيها قول أعرابي فيما حكاه اللحياني (نحو ٢٢٣هـ):

ومالي صديق ناصح أغتدي به
ببغداذ إلا أنت بَرٌّ مرافق

(١) الفصيح ٣١٣.
(٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٤٧٥.
(٣) معجم البلدان ١/ ٤٥٦.
(٤) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٢٣٥.
(٥) معجم البلدان ١/ ٤٥٦.
(٦) معجم ما استعجم ١/ ٦٢، والمعرب ١٢٢.
(٧) الصاحبي ٧٣.
(٨) الزاهر ٢/ ٤٠٠، والمذكر والمؤنث لأبي بكر ٤٧٦.

٢- الحِمّص: الحب المعروف الذي يؤكل بعد غليه، رآه الكوفيون بفتح الحاء وتشديد الميم، ورآه البصريون بكسر الحاء وتشديد الميم. أما الرأي المعزو إلى الكوفيين عموماً فقد وجدت أنه رأي ابن الأعرابي (٢٣١هـ)[١]، ولعله رأي الفرّاء وغيره من الكوفيين الآخرين أيضاً.

والحمص عند الفرّاء عربية الأصل[٢]، ورآه ابن دريد (٣٢١هـ) مولّداً، وهو في التحقق من الكلم العربي القديم بدلالة وجوده في الآرامية بلفظ (hemso)[٣].

٣-نسب إلى الكوفيين فتحهم الدال من جُندُب، والبصريون يضمونها[٤]؛ لأنه عندهم ملحق بـ «فُعْلُل» نحو: بُرثنٍ وشببه. أما الكوفيون - والفراء خاصة - وتابعهم الأخفش فقد نسب إليهم أنه (فَعْلَلٌ) مثبت في أبنية الأسماء الرباعية[٥]، وقد مرّ في حديثنا عن (الأبنية).

٤-حكى الكسائي: لها في قلبي عَلاقة حُب (بفتح العين)، وعِلاقة حبّ (بالكسر)، وعِلْق حبّ (بالكسر أيضاً)، ولم يعرف الأصمعي: عِلاقة (بالكسر) وعرف علاقة (بالفتح) وعِلْقاً بكسر العين[٦]، والأمر منوط بالسماع.

٥-التخوم: حدود الأرض، عربي صحيح، وعند الكسائي وابن الأعرابي: التخوم - بفتح التاء - والجمع: التُّخُم.

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ): وأصحاب العربية يقولون: هي التخوم - بفتح التاء - ويجعلونها واحداً[٧].

(١) ليس في كلام العرب ٢٤٣، والجمهرة ٢/ ٣٥٢، والمصباح المنير (حمص) ١٨٢، والمغرب ١٦٧، والمزهر ٢/ ٦٢، وشفاء الغليل ١٠٣.

(٢) تثقيف اللسان ٢٤١، والصحاح (حمص).

(٣) اللسان (حمص) ٧/ ١٧.

(٤) الجمل ٣٦٠.

(٥) ائتلاف النصرة م/ ١٣١، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ١٠٢، وشرح الأشموني ٤/ ٢٤٨، وأوضح المسالك ٤/ ٣٦١.

(٦) شرح المفضليات ٨٠.

(٧) المعرب ١٣٥.

والبصريون – والفرّاء – يعدونها: تُخوم بالضم جمعاً واحده التخم بفتح التاء[١].

٦–العُقبة: في اللغة النَّوبة، والجمع: عُقَب مثل: غُرفة وغُرف، وتعاقبوا على الراحلة إذا ركب كل واحد عقبة[٢].

وقال الفرّاء في الجمال: عِقْبة بكسر العين، وعلى ذلك أبو عبيد[٣]، ورأي البصريون – والأصمعي خاصة – أنه بضم العين[٤].

٧–إِصبَع: في الإِصبَع ثماني لغات[٥]: أفصحهن الإِصبَع بكسر الهمزة وفتح الباء، وفيهن: إِصبُع (بكر الهمرة وضم الباء) الذي ارتضاه البصريون ما عدا سيبويه.

وأنكر الفرّاء (الإِصبُع) وقال: «لا يلتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم: إِصبُع فإننا بحثنا عنها فلم نجدها»، وعلل ذلك أنه ليس في أبينة العرب (فِعْلُل)[٦]، وهو على حدّ رأي ابن جني (٣٩٢هـ) ضعيف في القياس لقلة استعماله للخروج من كسر إلى ضم ليس بينهما إلا الساكن[٧].

واحتج البصريون أنه جاء على (فِعْلُل): زئبُر الثوب، وضِئبُل، وخِرفُع[٨].

ونسب ابن عصفور (٦٦٩هـ) إلى أبي بكر الأنباري (٣٢٨هـ) حكايته:

(١) الجمهرة ٢/ ٧، واللسان (تخم) ١٢/ ٦٤، ولم أجد رأي الفرّاء في مصدر كوفي، وانظر: إصلاح المنطق ٢٨٢.

(٢) المصباح المنير (عقب) ٥١.

(٣) تهذيب اللغة (عقب) ١/ ٢٧٩.

(٤) نفسه.

(٥) انظر هذه اللغة في: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٧٣، والمخصص ١٦/ ١٨٧، وليس في كلام العرب ٤٦، واللسان (صبع).

(٦) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٢٧٤، والخصائص ٣/ ٢١٢، والممتع ١/ ٧٦.

(٧) الخصائص ٣/ ٢١٥.

(٨) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٢٧٤، وليس في كلام العرب ٣٢٤، والخصائص ٣/ ٢١٥.

(إصبُعاً) بكسر الهمزة وضم الباء[١]، ولم أجده في كتابه (المذكر والمؤنث) ووجدت فيه حكايته عن اللحياني (٢٢٣هـ)[٢]: أصْبُع بفتح الهمزة وضم الباء.

أما سيبويه[٣] فلم يذكر في إصبَع غير ما جاء على: إفعَل، وأفْعَل، وأفْعُل.

٨- نسب ابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ) إلى الكوفيين أنهم يقولون في الرجل اللطيف الجسم: رجل خَشاش وخُشاش، ولا يعرف البصريون فيه الضم[٤].

قلت: وهو ما حكاه ابن السكيت (٢٤٤هـ) عن أبي عمرو الشيباني (٢٠٥هـ)[٥]، وهو عند أبي بكر الأنباري (٣٢٨هـ) بالفتح[٦]، ولم أجد رأي البصريين.

٩- المجسد: بكسر الميم: القميص الذي يلي البدن، والمِجسد - بكسر الميم - والمُجسد - بضمها - عند الفرّاء واحد[٧]، وأصله الضم لأنه من أُجسد أي: أُلزق بالجسد، إلا أنهم استثقلوا الضم فكسروا الميم كما قالوا للمُطرف مِطرف، والمُصحف: مِصحف. أما البصريون فلا يعرفونه بهذا المعنى[٨]، ويعرفون: المُجسد (بضم الميم) وهو المشبع صِبْغاً، كأنّه اشتق من الجِساد وهو الزعفران.

١٠- الخيط: القطيع من النعام والبقر، بكسر الخاء عند الكوفيين، والاختيار عند البصريين في النعام بالفتح[٩].

---

(١) الممتع ١/ ٧٦.

(٢) المذكر والمؤنث ٢٧٤.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٤٥.

(٤) المثلث لابن السيد ١/ ٤٨١، وانظر: اللسان (خشش) ٦/ ٢٩٥.

(٥) إصلاح المنطق ١٠٧.

(٦) السبع الطوال ٢١٢.

(٧) اللسان (جسد) ٣/ ١٢١.

(٨) شرح المفضليات ١٣١، والمقاييس ١/ ٤٠٧.

(٩) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٢، وانظر: اللسان (خيط).

١١- ودّ: قال الصغاني (٦٥٠هـ) في التكملة[١]: «وَدَدْت الرجل أَودّه مثل منعته أمنعه لغة في وَدِدْته - بالكسر - قاله الفرّاء، وأنكرها البصريون».

ولم أجد المنسوب إلى الفرّاء في كتبه، ووجدت الكسائي يعدّ: وددت - بالفتح - من لحن العامة[٢]، وصنع صنيعه ابن قتيبة (٢٧٦هـ)[٣]، وأوردهما ابن السكيت (٢٤٤هـ)[٤] معاً في (ما جاء على فَعِلت ومن العرب من يفتح).

١٢-في قبائل العرب بنو الدئل بن بكر، وهم من بني كنانة[٥]، وإليها نسب أبو الأسود النحوي البصري (٦٩هـ).

والدئل في الأصل اسم دويبة تشبه الثعلب ثم نقل إلى القبيلة، كما نقل غيره من أسماء الحيوان إلى كثير من أسماء الناس واختلف الكوفيون والبصريون في (الدؤلي)، وعزا ابن السيد[٦] إلى الكوفيين نسبته بأبي الأسود الديلي، ولو صح هذا فبنو الديل من عبد القيس وتغلب[٧]، وليس ذاك بصواب.

أما البصريون فأوردوه بضم الدال وكسر الهمزة أو فتحها[٨]، فقالوا فيه: أبو الأسود الدؤلي.

ولعل الكلمة الفصل في هذا أنه الدُّولي - غير مهموز - نسبة إلى (الدول) من حنيفة أو غيرها، أما من سمّاه الديلي فكأنه يراه من تغلب أو غيرها، والتبس الأمر عليهم ونسبوه إلى غير قبيلته[٩]!

(١) التكملة والذيل والصلة ٢ / ٣٥٧، وانظر: تاج العروس (ودد) ٢ / ٢٠٩.

(٢) ما تلحن فيه العامة ١٠٦.

(٣) أدب الكاتب ٤٢٥.

(٤) إصلاح المنطق ٢٠٨.

(٥) الاشتقاق لابن دريد ١٧٤، والاقتضاب ٢٢٦، وجمهرة أنساب العرب ٣١٢، وعجالة المبتدي ٥٩.

(٦) المثلث ٢ / ١٢.

(٧) عجالة المبتدي ٦٠.

(٨) تهذيب اللغة ١٤ / ١٧٤.

(٩) علي النجدي ناصف: أبو الأسود الدؤلي ٦٣.

١٣-كسرى: قال صاحب كتاب (التبيان في شرح الديوان)[١]: «البصريون يفتحون كاف كسرى، وأصحابنا - أراد الكوفيين - يكسرونه».

وأساس هذا الخلاف أنّ ثعلباً عدّه في كتابه (الفصيح) مكسور الأول، فتعقبه أبو إسحق الزجاج (٣١١هـ) في المسائل التي ناظره فيها فقال[٢]: «قلتَ كِسرى بكسر الكاف وهذا خطأ، وإنما هو كسرى بفتحها، والدليل على ذلك أنا وإياكم لا نختلف في أن النسب إلى كسرى يقال: كسروي - بفتح الكاف - وليس هذا مما يغير النسب».

وكسرى: اسم أعجمي، وهو بالفارسية (خُسرو) وقد تكلمت به العرب[٣]، ونصّ ابن قتيبة (٢٧٦هـ)[٤] على أنه بالكسر وعدّه فيما جاء مكسوراً والعامة تفتحه.

على أن الكلمة الفصل في هذا الخلاف قول أبي زيد الأنصاري ٢١٥هـ): «لا تقول العرب كسرى إلا بالكسر، وكذلك ديوان وديباج»[٥]، وسبقه أبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) إلى تأكيد الكسر[٦].

الآن وقد فرغنا من رحلة مضنية في التفكير الصرفي عند الكوفيين تبيّنا فيها ثراءه، وكبير أهميته، وجدوى البحث فيه، ونعجب أن ذلك لم يلق العناية المرجوة.

وقد أرجأنا الخوض في بعض المسائل كالقلب المكاني والاشتقاق مدخرين ذلك إلى بحث قادم بعنوان «لغويات الكوفيين»، والحمد لله أولاً وآخراً.

---

(١) التبيان ٤/ ١٦١، وانظر: شرح الفصيح لابن الجبان ٢١٦، والأمالي الشجرية ١/ ٩٥، والأشباه والنظائر ٤/ ١٦٦.

(٢) الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب ٢٩.

(٣) المعرب للجواليقي ٣٣٠، وشفاء الغليل ٢٢٧.

(٤) أدب الكاتب ٤١٥.

(٥) شرح المفضليات ٥٣٤.

(٦) الأمالي الشجرية ١/ ٩٥.

مصادر البحث ومراجعه

١- الإبدال، لابن السكيت، تح: د. حسين محمد شرف، القاهرة، ١٣٨٩هـ.

٢- أبو عثمان المازني ومذاهب في الصرف والنحو، د. رشيد العبيدي، بغداد، ١٩٦٩م.

٣- أبو عمرو بن العلاء، د. زهير زاهد، البصرة، ١٩٨٨م.

٤- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ البنا، تح: د. شعبان محمد إسماعيل، بيروت، ١٩٨٧م.

٥- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، د. عبدالصبور شاهين، القاهرة، ١٩٨٧م.

٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تح: د. مصطفى النحاس، القاهرة، ١٩٨٤م.

٧- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، القاهرة، ١٩٥١م.

٨- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، دمشق، ١٩٥٧م.

٩- الأشباه والنظائر، للسيوطي، حيدر آباد الدكن، ١٣٦١هـ.

١٠- أصوات اللغة، د. عبدالرحمن أيواب، القاهرة، ١٩٦٨م.

١١- الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، القاهرة، ١٩٧١م.

١٢- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تح: أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، القاهرة، ١٩٧٠م.

١٣- الأصول في النحو، لابن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط٢، بيروت، ١٩٨٧م.

١٤- الأضداد، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، ١٩٦٠م.

١٥- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تح: د. زهير زاهد، بغداد، ١٩٧٩م.
١٦- الإمالة في القراءات واللهجات العربية، د. عبدالفتاح شلبي، القاهرة، ١٩٧١م.
١٧- أمالي القالي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.
١٨- البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، مصر، ١٩٧١م.
١٩- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، مط. السعادة، مصر، ١٣٢٨هـ.
٢٠- بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبدالتواب، القاهرة، ١٩٨٨م.
٢١- تأريخ بغداد، للخطيب البغداري، مصر، ١٣٤٩هـ.
٢٢- التبصرة في القراءات، لمكي بن أبي طالب، تح: د. محيي الدين رمضان، الكويت، ١٩٨٥م.
٢٣- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، القاهرة، ١٩٢٨م.
٢٤- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تح: عبدالسلام هارون وآخرين، ١٩٦٤-١٩٦٧م.
٢٥- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، اوتوبرتزل، استنبول، ١٩٣٠م.
٢٦- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، (طبعة مصورة)، بيروت، ١٩٦٧م.
٢٧- الخصائص، لابن جني، تح: محمد علي النجار، القاهرة، ١٩٥٢-١٩٥٦م.
٢٨- خطط الكوفة، لماسنيون، ترجمة: المصعبي، صيدا، ١٩٣٩م.
٢٩- دروس في علم أصوات العربية، كانتينو، تعريب: صالح القرمادي، تونس، ١٩٦٦م.
٣٠- دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، القاهرة، ١٩٧٦م.
٣١- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د. غانم قدروي الحمد، بغداد، ١٩٨٦م.

٣٢- دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر، القاهرة، ١٩٦٩م.
٣٣- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام النعيمي، بغداد، ١٩٨٠م.
٣٤- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تح: شوقي ضيف، مصر، ١٩٧٢م.
٣٥- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنهى، لابن القاصح، المطبعة العثمانية، ١٣٠٤هـ.
٣٦- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تح: د. حسن هنداوي، دمشق، ١٩٨٥م.
٣٧- سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، القاهرة، د. ت.
٣٨- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لنور الدين الأشموني، القاهرة.
٣٩- شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، مصر.
٤٠- شرح الجمل، لابن عصفور، تح: د. صاحب أبو جناح، الموصل.
٤١- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى صنعة (ثعلب)، دار الكتب المصرية، القاهرة.
٤٢- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تح: محمد نور الحسن وآخرين، القاهرة، ١٩٦٤م.
٤٣- شرح اللمع، لابن برهان الأسدي، الكويت، ١٩٨٩م.
٤٤- شرح المفصل، لابن يعيش، القاهرة، ١٩٦٤م.
٤٥- شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد للأنصاري، دمشق، ١٩٨٠م.
٤٦- العربية الفصحى، لهنري فليش، تعريب: د. عبدالصبور شاهين، بيروت، ١٩٦٦م.
٤٧- علم الأصوات، لبرتيل مالمبرغ، تعريب: د. عبدالصبور شاهين، القاهرة، ١٩٨٥م.

٤٨- علم اللغة العام، د. كمال محمد بشر، القاهرة، ١٩٧٣م.
٤٩- علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، القاهرة، ١٩٦٢م.
٥٠- العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ، تح: زهير زاهد وخليل العطية.
٥١- العين، للفراهيدي، تح: د. السامرائي والمخزومي، بغداد.
٥٢- غاية النهاية في طبقات القُراء، لابن الجزري، تح: برجشتراسر، القاهرة، ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م.
٥٣- فتوح البلدان، للبلاذري، مط. السعادة، مصر، ١٩٥٩م.
٥٤- فصول في فقة العربية، د. رمضان عبدالتواب، القاهرة، ١٩٨٥م.
٥٥- الفهرست، لابن النديم، تح: رضا تجدد، طهران، ١٩٧١م.
٥٦- في أصول اللغة والنحو، د. فؤاد ترزي، بيروت، ١٩٦٩م.
٥٧- في البحث الصوتي عند العرب، خليل إبراهيم العطية، بغداد، ١٩٨٣م.
٥٨- في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، القاهرة، ١٩٧١م.
٥٩- في النحو العربي ؟ نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، بيروت، ١٩٦٤م.
٦٠- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبدالصبور شاهين، القاهرة، ١٩٦٦م.
٦١- كتاب سيبويه، تح: عبدالسلام هارون، القاهرة، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
٦٢- كتاب سيبويه وشروحه، د. خديجة الحديثي، بغداد.
٦٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لأبي محمد مكي القيسي، تح: د. محيي الدين رمضان، دمشق، ١٩٧٤م.
٦٤- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت.

٦٥- كلام العرب، د. حسن ظاظا، القاهرة، ١٩٧١م.
٦٦- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ١٥٥-١٩٥٦م.
٦٧- لطائف الإشارات لفنون القراءات، للقسطلاني، القاهرة، ١٩٧٢م.
٦٨- اللغة، لفندريس، تعريب: الدواخلي والقصاص، القاهرة، ١٩٥٠م.
٦٩- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. غالب المطلبي، بغداد، ١٩٧٨م.
٧٠- اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الجندي، رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة.
٧١- مجالس ثعلب، د. عبدالسلام هارون، مصر، ١٣٦٩هـ.
٧٢- مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي، تح: عبدالسلام هارون، الكويت، ١٩٦٢م.
٧٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، تح: علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
٧٤- المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، بغداد، ١٩٨٦م.
٧٥- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، القاهرة، ١٩٧٦م.
٧٦- مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، بغداد، ١٩٥٥م.
٧٧- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تح: محمد أبو الفضل، القاهرة، ١٣٧٥هـ.
٧٨- المصوتات عند علماء العربية، د. غانم قدروي، مجلة كلية الشريعة، بغداد، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٧٩- معاني القرآن للأخفش الأوسط، تح: د. فائز فارس، الكويت، ١٩٨١م.
٨٠- معاني القرآن للفرّاء، تح: محمد علي النجار وآخرين، دار الكتب، ١٩٥٥، ١٩٧٢م.

٨١- المقتضب، للمبرد، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٨٢- المنصف في شرح التصريف، لابن جني، تح: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، القاهرة، ١٩٥٤- ١٩٦٠م.

٨٣- المنقوص والممدود، للفراء (مع التنبيهات)، دار المعارف بمصر، د. ت.

٨٤- المنهج الصوتي للبنية الصرفية، د. عبدالصبور شاهين، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٨٥- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تح: د. إبراهيم السامرائي، بغداد، ١٩٧٠م.

٨٦- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، إشراف: علي الضباع، مصر، د. ت.

٨٧- نور القبس المختصر من المقتبس، للحافظ اليغموري، تح: رودلف زلهايم، فيسبادن، ١٩٦٤م.

٨٨- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، مط. السعادة، مصر، ١٣٢٧هـ.

89- D. Jones An out line of English phonetics, Gambridge, 1972.

90- Gimson, A. C: An introduction to the proumciation of English, London, 1973.